المراقب
الاقتصادي والاجتماعي

2007

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

سلطة النقد الفلسطينية

عـــــدد 15

شـــــباط

شارك في إعداد هذا العدد:

د. فضل مصطفى النقيب (المحرر)
مهند حامـــد (المنسق العام)

فريق البحث:
من معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس):
مهند حامد (منسق)

رياض الهليس　　سارة الحاج علي　　عبيدة صلاح　　أسرار زهران

ومن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:
أمينة خصيب (منسق)

اشرف سمارة　　أحمد عمر　　فتحي فراسين　　سعدي المصري
صالح دويكات　　فائد ريان

ومن سلطة النقد الفلسطينية:
محمد عطاالله (منسق)
معتصم أبو دقـــة

حقوق الطبع
© 2009 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
ص. ب. 19111، القدس وص.ب 2426، رام الله
تلفون: +972-2-2987053/4
فاكس: +972-2-2987055
بريد إلكتروني: info@pal-econ.org

© 2009 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب 1647، رام الله
تلفون: +972-2-2406340
فاكس: +972-2-2406343
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps

© 2009 سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب: 452، رام الله
هاتف: +972-2-2409920
فاكس: +972-2-2409922
بريد إلكتروني: info@pma.ps

حقوق الطبع محفوظة. لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت إليكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

للحصول على نسخ إضافية يرجى:
الاتصال مع إدارة إحدى المؤسسات على العناوين المبينة أعلاه.

تم توفير التمويل الأساسي لهذا العدد من المراقب الاقتصادي والاجتماعي من قبل سلطة النقد الفلسطينية، وزارة التعاون الدولي الألماني (BMZ) بواسطة الوكالة الألمانية للتعاون الفني (GTZ)، ومجموعة التمويل الرئيسية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (CFG)

شباط، 2009

تقديـــــــم

يعرض هذا العدد من المراقب الاقتصادي والاجتماعي مجمل تطورات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الربع الثالث من العام 2008. وسيرى القارئ أن أشهر هذا الربع كانت صعبة وقاسية على الشعب الفلسطيني. فلقد زاد تدهور الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة بتأثير الحصار المفروض براً وبحراً وجواً على غزة، مما قلص من حجم النشاط الاقتصادي إلى حدود خطرة جداً إذ ارتفعت نسبة البطالة عن العمل إلى مستويات غير مسبوقة، ورافق ذلك انتشار الفقر والعوز، وتهدد الوضع الصحي بسبب نفاذ بعض الأدوية ومنع المرض المحتاجين لتلقي العلاج في الخارج من السفر .

يضم هذا العدد من المراقب تحليلاً للبيانات الأولية الخاصة بميزان المدفوعات الفلسطيني لعام 2007، وسيراً على الأسلوب الذي بدأناه في الأعداد الماضية، المتمثل في تقديم بعض المواضيع ذات الأهمية المحلية أو الإقليمية أو العالمية وقت صدور العدد، ضمن صناديق مستقلة عن النص. تم في هذا العدد تقديم صندوقين مستقلين: الأول يخص خسائر الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة الذي سنتعرض له بشيء من التفصيل في العدد القادم من المراقب. ويعرض الصندوق الثاني لتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية في العالم العربي، وكنا قد أفردنا صندوقاً خاصاً للأسباب التي قادت للازمة في العدد الماضي من المراقب.

ونود هنا أن نجدد التزامنا بالسعي المستمر للتواصل مع القراء، والاسترشاد بآرائهم، من أجل تطوير تحرير المراقب بشكل يلبي رغباتهم واحتياجاتهم. كما نود أن نشكر فريق العمل في المؤسسات الثلاث، الذي أشرف على إعداد المراقب وتحريره.

نعمان كنفاني	**لـــؤي شبانـــة**	**جهاد الوزير**
مدير عام معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني	رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	محافظ سلطة النقد الفلسطينية

المحتويـــــــات

1- رؤية المراقب **1**

2- النشاط الاقتصادي **3**

3- سوق العمل **10**

3-1 القوى العاملة ونسبة المشاركة 11

3-2 البطالة 15

3-3 الأجر وساعات العمل 17

3-4 إعلانات الوظائف الشاغرة 19

4- تطورات المالية العامة **20**

5- التطورات المصرفية **24**

5-1 السيولة المحلية 25

5-2 تطورات القطاع المصرفي 26

5-2-1 الودائع غير المصرفية (ودائع الجمهور) *28*

5-2-2 حقوق الملكية *31*

5-2-3 نشاط الإقراض *31*

5-2-4 النشاط الاستثماري ومحفظة الأوراق المالية *34*

5-2-5 التوظيفات الخارجية *35*

5-2-6 مؤشرات أداء المصارف *35*

5-2-7 نظام المدفوعات *37*

6- سوق فلسطين للأوراق المالية **38**

7- الأسعار والقوة الشرائية **39**

7-1 الأسعار 40

7-2 متوسط أسعار بعض السلع الاستهلاكية الحيوية 42

7-3 أسعار العملات 43

7-4 القوة الشرائية 44

8- السياحة **45**

8-1 النشاط الفندقي خلال الربع الثالث 2008 46

9- تسجيل الشركات **48**

10- اتجاهات آراء أصحاب المنشآت الصناعية ومدرائها حول الأوضاع الاقتصادية **50**
10-1 أداء المنشآت الصناعية بشكل عام 50
10-2 الإنتاج 50
10-3 التشغيل 51
10-4 الأوضاع المالية الخاصة والتمويل عبر الاقتراض 51
10-5 المبيعات والمنافسة 51

11- النتائج الرئيسة لحساب ميزان المدفوعات لعام 2007 **52**

12- السكان **57**
12-1 نصف الشعب الفلسطيني يعيش في الشتات 57
12-2 انخفاض متوسط حجم الأسرة في الأراضي الفلسطينية 58
12-3 انخفاض في معدل المواليد والوفيات الخام في الأراضي الفلسطينية 58

13- التعليم **58**
13-1 واقع التعليم في مدينة القدس العربية للعام 2008/2007 58

14- الإجراءات الإسرائيلية **60**
14-1 الشهداء والجرحى 60
14-2 عوائق الحركة والتنقل 61
14-3 الاعتداءات على قطاعي التعليم والصحة 61
14-4 الاعتداءات على الممتلكات وهدم المنازل 61
14-5 النشاطات الاستيطانية واعتداءات المستوطنين 61

قائمة الجداول

جدول 1:	نسبة متوسط دخل الفرد الفلسطيني من دخله سنة 1999	3
جدول 2:	نسبة متوسط دخل الفرد الفلسطيني من متوسط دخل الفرد في البلدان المجاورة	4
جدول 3:	النمو الاقتصادي والعمالة	5
جدول 4:	المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة	6
جدول 5:	نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة لسنوات عدة بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 1997	7
جدول 6:	نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الأرباع للأعوام 2006–2008 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 1997	8
جدول 7:	المؤشرات الرئيسية لسوق العمل، 1999–2007	11
جدول 8:	نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس: 1999–2008	12
جدول 9:	التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب الحالة العملية والمنطقة: 1999–2008	13
جدول 10:	توزيع العاملين في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة: 1999–2008	14
جدول 11:	التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل: 1999–2008	14
جدول 12:	معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس: 1999–2008	15
جدول 13:	عدد العاطلين عن العمل من إجمالي المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة: 1999–2007	16
جدول 14:	معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والفئات العمرية: 1999–2008	16
جدول 15:	معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية: 1999–2008	17
جدول 16:	معدل ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية والأجرة اليومية بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر من الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل (1999–2008)	18
جدول 17:	إعلانات الوظائف الشاغرة في الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية (الربع الثاني 2008، الربع الثالث 2008)	19
جدول 18:	عدد الوظائف الشاغرة التي تم الإعلان عنها في الصحف اليومية في قطاع غزة خلال الأرباع الثلاثة من الأعوام 2006، 2007، 2008	20
جدول 19:	عدد الوظائف الشاغرة التي تم الإعلان عنها في الصحف اليومية موزعة حسب المؤهل العلمي والقطاعات خلال الربع الثالث 2008	20
جدول 20:	تطور الإيرادات العامة للربع الثالث 2008	23
جدول 21:	تطور النفقات العامة للربع الثالث 2008	24
جدول 22:	وضع السيولة المحلية للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية	26
جدول 23:	الميزانية المجمعة للجهاز المصرفي الفلسطيني	28
جدول 24:	توزيع الودائع غير المصرفية	30
جدول 25:	توزيع محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة	33
جدول 26:	مؤشرات أداء الجهاز المصرفي	36
جدول 27:	عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص ونسبة الشيكات المعادة منها	37

جدول 28: المؤشرات الرئيسية لسوق فلسطين للأوراق المالية خلال الربع الثاني من العام 2008 39
جدول 29: الأرقام القياسية ونسب التغير الشهرية لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية (سنة الأساس 2004 = 100) 40
جدول 30: متوسط ارتفاع الأسعار على مستوى المجموعات الرئيسية في الأراضي الفلسطينية 2008 (سنة الأساس 2004 = 100) 41
جدول 31: التغيرات الحاصلة على الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية، حسب المنطقة والمجموعة السلعية في الربع الثالث 2008 مقارنة بالربع الثاني 2008 42
جدول 32: متوسط أسعار المستهلك لبعض الأصناف الحيوية من السلع حسب الربع للعام 2008 43
جدول 33: المتوسط الشهري لأسعار صرف الدولار الأمريكي والدينار الأردني مقابل الشيكل الإسرائيلي للفترة كانون الثاني – أيلول 2008 44
جدول 34: تغير القوة الشرائية للدينار والدولار في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثاني والربع الثالث 2008 حسب الشهر 44
جدول 35: نسبة التغير في المؤشرات الفندقية خلال الربع الثالث 2008، مقارنة مع الربع الثاني 2008 والربع الثالث 2007 47
جدول 36: تطور عدد الشركات الجديدة المسجلة في الأراضي الفلسطينية حسب الأرباع 48
جدول 37: توزيع قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة جديداً في الضفة الغربية حسب الهيئة القانونية 50
جدول 38: ميزان المدفوعات في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة 2000–2007 (نتائج أولية) 55
جدول 39: توزيع المدارس والطلبة حسب الجهة المشرفة الطلبة 59

قائمة الأشكال البيانية

شكل 1: تطور الإيرادات العامة للربع الثالث 2008 22
شكل 2: تطور النفقات العامة للربع الثالث 2008 23
شكل 3: تطور إجمالي موجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية 27
شكل 4: الاتجاه العام للودائع غير المصرفية 29
شكل 5: الاتجاه العام لمحفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة 32
شكل 6: الأرصدة الخارجية للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية 35
شكل 7: مؤشر القدس حسب الشهر خلال الربع الثالث من العام 2008 38
شكل 8: أداء مؤشرات القطاعات خلال أشهر الربع الثالث 2008 والشهر الذي يسبقه 39
شكل 9: معدل التضخم بالشيكل في القدس وباقي الضفة الغربية وغزة حسب الربع للعامين 2007 و2008 41
شكل 10: تطور التغير في القوة الشرائية للدولار في الأراضي الفلسطينية حسب الأشهر 45
شكل 11: عدد الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الربع الثاني، 2005-2008 46
شكل 12: نسبة إشغال الغرف الفندقية خلال الربع الثالث للأعوام (2005- 2008) 47
شكل 13: قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة في الأراضي الفلسطينية بالدينار الأردني حسب الربع 49
شكل 14: توزيع رأس المال للشركات الجديدة المسجلة في الأراضي الفلسطينية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الربع الثالث من العام 2008 49

الملخص التنفيذي

النشاط الاقتصادي: شهد الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث من العام 2008 انخفاضاً بنسبة 1.7% مقارنة بما كان عليه في الربع الثاني من العام 2008، وبناءً عليه فقد انخفض نصيب الفرد من الناتج بنسبة 2.5% لنفس الفترة. وبتقدير الناتج المحلي الإجمالي للعام 2008، فإنه من المتوقع أن يشكل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2008 ما نسبته 71.3% فقط من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للعام 1999.

سوق العمل: بقيت نسبة المشاركة ثابتة في الربعين الثاني والثالث من العام 2008 (41.6%). في المقابل واصلت نسبة البطالة ارتفاعها لتصل إلى 27.5% خلال الربع الثالث من العام 2008. أما معدل الأجر اليومي فعاد، اثر ارتفاعه خلال الربعين الأول والثاني من العام 2008، وانخفض في الربع الثالث بنسبة 4.2%. من جهة أخرى انخفض عدد الوظائف الشاغرة المعلن عنها بنسبة وصلت إلى 4.8%.

المالية العامة: بلغ إجمالي الإيرادات العامة 579 مليون دولار في الربع الثالث من العام 2008، وشكلت الإيرادات المحلية منها ما نسبته 36%. أما النفقات الجارية فقد ارتفعت لتصل لحوالي 1064 مليون دولار، 54%منها أجور ورواتب. وحتى نهاية الأشهر التسعة الأولى من العام 2008، بلغت نسبة إجمالي النفقات العامة 93% من إجمالي نفقات العام 2008 المقرة في الموازنة، متجاوزة بذلك ما كان مخططا لها في موازنة العام 2008.

التطورات المصرفية: شكلت التوظيفات الخارجية للبنوك نسبة 47.1% من إجمالي موجودات المصارف، حيث ارتفعت الموجودات بنسبة 4.8% في الربع الثالث من العام 2008 مقارنة بالربع الذي سبقه لتصل إلى نحو 7.66 مليار دولار. أما التسهيلات الائتمانية فقد شكلت 23.6% من إجمالي الموجودات، كما شكلت ودائع القطاع الخاص المقيم 67.9% من إجمالي المطلوبات.

سوق فلسطين للأوراق المالية: انخفض مؤشر القدس في نهاية الربع الثالث من العام 2008 بنسبة 6.4% مقارنة بنهاية الربع الذي سبقه. وانخفضت المؤشرات في كافة القطاعات، باستثناء قطاع الصناعة الذي ارتفع مؤشره بنسبة ضئيلة جداً. وقد تم تداول 44.3 مليون سهم خلال الربع الثالث من العام 2008، وبحجم تداول 162 مليون دولار. كما انخفضت القيمة السوقية بحوالي 7.1% مقارنة بالربع الثاني من العام.

الأسعار والقوة الشرائية: حدث ارتفاع في الرقم القياسي لأسعار المستهلك وبنسبة 1.83% عند مقارنة متوسط الربع الثالث من العام 2008 بمتوسط الربع الثاني من العام. وبمقارنته مع متوسط الربع المناظر من العام 2007 نجد أنه ارتفع بنسبة 8.64%. وقد كانت حدة الارتفاع، أكبر في قطاع غزة وبنسبة 2.28%. ومرة أخرى، فإن أسعار السلع الغذائية كانت هي المحرك الأساسي في هذا الارتفاع. من جهة أخرى فقد ارتفعت أسعار صرف الدولار مقابل الشيكل بنسبة 5.7% خلال الربع الثالث من العام 2008، وبالتالي فقد تحسّنت القوة الشرائية للدولار بنسبة 3.2%.

السياحة: بلغ عدد الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية 83 فندقاً وذلك في نهاية الربع الثالث من العام 2008. وكما بلغ عدد النزلاء 95,709 نزيلاً، تركزوا في فنادق القدس حيث شكلت نسبتهم 45.9% من إجمالي النزلاء. وقد ارتفع عدد العاملين في القطاع الفندقي بنسبة 17.1% خلال الربع الثالث مقارنة بالربع السابق.

تسجيل الشركات: انخفض عدد الشركات المسجلة في الربع الثالث من العام 2008 بنسبة 5.7% حيث تم تسجيل 315 شركة في الضفة الغربية خلال الربع، كما لم يتم تسجيل أي شركة في قطاع غزة وذلك منذ شهر تشرين الثاني 2007. من جهة أخرى، استحوذ كل من قطاع الخدمات والتجارة على الحصة الكبرى من رؤوس الأموال للشركات المسجلة حيث وصلت حصتهما إلى 52.1% و32.7% على التوالي.

اتجاهات آراء أصحاب المنشآت الصناعية ومديريها حول الأوضاع الاقتصادية: يرى 29.7% من أصحاب ومدراء الشركات في الضفة الغربية أن الأداء العام لمنشآتهم قد تحسن خلال شهر تشرين الثاني، مقابل 7.7% فقط في قطاع غزة. بينما يرى 25.8% من أصحاب المنشآت الصناعية ومديريها في الضفة الغربية وقطاع غزة أن الإنتاج ساء خلال الشهر، بينما تحسن مستوى التشغيل برأي 9.3% منهم.

ميزان المدفوعات لعام 2007: سجل ميزان المدفوعات الكلي خلال العام 2007 فائضاً بمقدار 91.3 مليون دولار. وفي حين سجل كل من الميزان التجاري السلعي، وميزان الخدمات، والحساب المالي، على التوالي، عجزاً بمقدار 2600.4 و406.2 و190.5 مليون دولار أمريكي، شهد دخل عوامل الإنتاج، وميزان التحويلات الجارية، وميزان الحساب الرأسمالي فائضاً بمقدار 558.6 و2100.2 و395 مليون دولار وعلى التوالي. أما الأصول الاحتياطية لدى سلطة النقد الفلسطينية فقد سجّلت زيادة بمقدار 91.3 مليون دولار خلال العام 2007.

نصف الفلسطينيون يعيشون في الشتات: بلغ عدد السكان الفلسطينيين المقدر في نهاية عام 2008 في العالم حوالي 10.6 مليون فلسطيني، 36.6% منهم يعيشون في الأراضي الفلسطينية، في حين يعيش 11.5% منهم في إسرائيل. وبلغت نسبة الفلسطينيين الموزعين على الدول العربية، ونسبتهم في الدول الأجنبية، على التوالي، 46.3% و 5.7% من العدد الإجمالي للفلسطينيين في كل أنحاء العالم.

التعليم في القدس العربية: يجلس حوالي 70157 طالباً وطالبة في القدس العربية على مقاعد الدراسة، وذلك للعام الدراسي 2008/2007. وبلغ عدد المدارس في القدس العربية لذات العام الدراسي 146 مدرسة، تشرف البلدية والمعارف الإسرائيلية على 37% منها، وفيها 37604 طالباً وطالبة. وتبلغ نسبة المدارس الخاصة والأهلية 31.5% تضم 15663 طالبة وطالبة، ويبلغ المدارس التي تشرف عليها الوزارة ومديرية التربية والتعليم الفلسطينية، والمدارس التي تشرف عليها وكالة غوث اللاجئين تبلغ نسبتها، على التوالي، 26% و5.5%، وتضم 13329 و3561 طالباً وطالبة.

الإجراءات الإسرائيلية: تم تسجيل حالتي اغتيال للنشطاء الفلسطينيين خلال الربع الرابع من العام 2008. وبلغ عدد الشهداء في نفس الفترة 414 شهيداً. كما بلغ عدد مرات الإغلاق الكلي للمعابر مع إسرائيل 363 مرة، في حين بلغ عدد الحواجز المؤقتة في الضفة الغربية 1076 حاجزاً. وفيما يخص الاعتداءات على قطاعي التعليم والصحة، فقد بلغ عددها للقطاعين على التوالي، 16 و11 اعتداءً. وقامت قوات الاحتلال الإسرائيلي في ذات الفترة بهدم 46 منزلاً، واحتلال 68 منزلاً. أما النشاطات الاستيطانية فقد بلغ عددها 19 نشاطاً استيطانياً، في حين بلغت اعتداءات المستوطنين الإسرائيليين 274 اعتداءً.

1- رؤية المراقب

زاد سوء الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال هذا الربع عما كانت عليه الأوضاع في الربع الثاني من العام 2008. فلقد أخذ الحصار المفروض على قطاع غزة يقلص من حجم النشاط الاقتصادي لحدود خطره. ومن ناحية أخرى لم تتمخض المفاوضات المستمرة بين السلطة الوطنية والحكومة الإسرائيلية عن أي تقدم، كما لم تسفر عن أي تراجع في ممارسات الحكومة الإسرائيلية في خنق النشاط الاقتصادي عن طريق الحواجز ونقاط التفتيش والاستمرار في بناء الجدار العازل ومصادرة الأراضي والتوسع في بناء المستوطنات وأعمال المداهمات والقتل والاعتقالات التعسفية. ولقد زاد من سوء الأوضاع الاقتصادية وجود جو عام من التشاؤم بالنسبة للمستقبل، وهو جو ناجم عن استمرار أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية المتمثلة في الانفصال السياسي الحاصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة. إذ ظلت حكومة تسيير الأعمال برئاسة سلام فياض تمثل السلطة الوطنية في الضفة الغربية، كما ظلت الحكومة المقالة برئاسة إسماعيل هنية تمثل حركة "حماس" في قطاع غزة. ولم تتمخض الوساطة العربية بين الطرفين عن أي نتيجة إيجابية على طريق المصالحة الوطنية ورأب الصدع.

ولقد وجدت إسرائيل في هذا الانشقاق الفلسطيني فرصة ذهبية للمضي في توسيع حجم الاستيطان اليهودي على أراضي الضفة الغربية. فسمحت في البدء في بناء مستعمرة جديدة في غور الأردن، سيقطنها مستوطنين سابقين في مستوطنات غزة. ومن الجدير بالذكر أن الحكومة الإسرائيلية كانت قد أوقفت العمل في بناء تلك المستوطنة عام 2006 انصياعاً لانتقاد من وزارة الخارجية الأمريكية، ولكن وزارة الخارجية الأمريكية لم تعلق على عودة إسرائيل إلى بناء هذه المستوطنة الجديدة في آب 2008.

جاء هذا التصرف الإسرائيلي، مع التواطؤ الأمريكي، بعد شهور قليلة من عقد مؤتمر أنابوليس الذي دعا إلى استئناف المفاوضات السياسية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية مما عمل على تقوية شعور فلسطيني عام بفقدان الثقة في كل ما يصدر عن المجتمع الدولي، وبخاصة الرباعية الدولية (الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، وروسيا)، وذلك بعد أن فشلت تلك الرباعية في اتخاذ أي موقف جاد ضد استمرار التوسع الإسرائيلي في بناء المستعمرات اليهودية. ومن الممكن القول إن غالبية الشعب الفلسطيني ترى أن باعث التحركات السياسية لدول الرباعية الدولية، فيما يخص الموضوع الفلسطيني، غالباً ما يكون على صلة بسياسات تلك الدول في مناطق أخرى في الشرق الأوسط، وبخاصة ما يخص العراق وإيران، أكثر مما يخص الوضع الفلسطيني بشكل مباشر.

وتتفاعل هذه الأوضاع السياسية المتأزمة مع أوضاع اقتصادية بالغة السوء. فلم يقتصر سوء الأوضاع على تكريس بيئة البطالة والفقر، فقد أضيف إلى تلك البيئة، منذ نهاية السنة الماضية، مشكلة الغلاء، حيث شهدت الشهور الأولى من العام ارتفاعاً كبيراً في بعض أسعار السلع والخدمات كنتيجة لارتفاع أسعار المحروقات والمواد الغذائية، في الأسواق العالمية.

إن الارتفاع المستمر في معدل الأسعار (7.3% منذ بداية العام 2008 وحتى شهر أيلول)، في الوقت نفسه الذي يعاني فيه الاقتصاد من المشكلة المزمنة للبطالة عن العمل (27.5% في الربع الثالث للعام 2008)، يعني أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من مصاعب المشكلة الاقتصادية المزدوجة التي تسمى بالركود التضخمي (Stagflation). ولا شك في أن لهذه المشكلة الصعبة نتائج اقتصادية واجتماعية خطيرة، إذ أنها إضافة إلى ما تخلقه من أوضاع اقتصادية بالغة القسوة بالنسبة للطبقات الفقيرة، فإنها تعمل على انزلاق الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى إلى أوضاع الفقر.

أمام هذه التحديات الهائلة التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني، أصبح من الضروري أن تتحمل القيادات السياسية المختلفة مسؤولياتها التاريخية، فتعمل، بأسرع ما يمكن، على إنهاء الانقسام السياسي، وتأليف حكومة وحدة وإنقاذ وطني، تضطلع بأعباء صياغة برنامج وطني للتنمية يحقق الأهداف الرئيسية التالية:

- ✧ تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على النمو عبر ربط أعمال الإغاثة في الأمد القصير مع مشاريع التنمية على الأمد البعيد.

- ✧ انتهاج سياسات الدخل (Income Policies) لمساعدة العائلات الفقيرة على مواجهة أزمة الغلاء.
- ✧ انتهاج سياسات صناعية (Industrial Policies) لمساعدة القطاع الصناعي على الخروج من المأزق الذي كرسته أوضاع عدم الاستقرار لمدة طويلة.

صندوق (1)
الخسائر البشرية والمادية للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة
27 كانون أول 2008 – 18 كانون الثاني 2009

قامت إسرائيل بعدوان عسكري على قطاع غزة أستمر 22 يوماً، من 27 كانون الأول لعام 2008 وحتى أعلنت إسرائيل وقف إطلاق النار من جانب واحد في 18 كانون الثاني 2009. وقد شمل العدوان في الأسبوع الأول القصف الجوي على مدار الـ 24 ساعة ثم تضافر ذلك القصف بعملية اجتياح برية. وقد أختلف هذا العدوان عن غيره من الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الأراضي الفلسطينية في أنه لم يكن كالاعتداءات السابقة التي كانت تهدف إلى القضاء على المقاومة ومن أجل ذلك تقوم بعمليات الانتقام الجماعية التي تقتل فيها عشرات الأبرياء من أجل القضاء على مقاوم واحد. فهذا العدوان يهدف إلى تحطيم المجتمع الفلسطيني وقدرته على الاستمرار، يهدف إلى تمزيق نسيج المجتمع الذي يؤهل الفلسطيني في الحياة والعمل والتعلم، ولذلك فقد تميز بالصفات التالية:

- ✧ الاستهداف المنهجي للمدنيين لإحداث خسائر عالية جداً تعمل على إرهاب وترويع الناس، ومن الممكن القول أن إسرائيل مارست خلال 22 يوماً وعلى مدار الساعة إرهابا منهجياً ومبرمجاً ومنظماً.
- ✧ الاستعمال المنهجي لأسلحة ممنوعة دولياً فلقد استعملت قنابل الفسفور الأبيض المحرم استعمالها في أماكن يتواجد فيها مدنيين.
- ✧ اعتماد الأسلوب الأمريكي في حروب "الصدمة والرعب"(Shock and Awe) في المجال العسكري، والأسلوب النازي في المجال الدعائي.
- ✧ كان حجم الخسائر البشرية مروعاً حتى أن كثيِّراً من وسائل الإعلام وصفت العدوان على أنه محرقة حقيقية (Holocaust)، فقد بلغ عدد الشهداء 1334 شهيدا، منهم 417 طفلا، و108 من النساء، و120 من المسنين و14 من العاملين في طواقم الإسعاف.
- ✧ أما عدد الجرحى فقد فاق على 5450 ومنهم 400 من هو في حالة خطرة، والكثير منهم يعاني من حروق القنابل الفسفورية كما أن العديد منهم قد فقد البصر أو اليدين أو الساقين.*

أما بالنسبة للخسائر المادية، فقد بلغت حدوداً غير مسبوقة، وتجلت في دمار ممنهج وخراب ممنهج طال كل مجالات الحياة وبهدف تحطيم كل مقومات وركائز المجتمع الفلسطيني، فلقد شمل التدمير المبرمج المرافق التالية:

- ✧ أجهزة الدولة: بالنسبة للسلطة التشريعية، تم تدمير المجلس التشريعي، وبالنسبة للسلطة القضائية تم تدمير العديد من المحاكم، أما بالنسبة للسلطة التنفيذية فقد تم تدمير مقر الرئاسة، ومقر رئاسة مجلس الوزراء، وعدد من الوزارات، والعديد من مراكز الشرطة ومقرات الأجهزة الأمنية، وكثير من مباني البلديات المختلفة.
- ✧ الخدمات الاجتماعية: تم تدمير العديد من المدارس والمؤسسات التعليمية ومنها مباني الجامعة السلامية، كما استهدف التدمير المساجد والمستشفيات ومرافق الهلال الأحمر، ومستودعات الأدوية، وسيارات الإسعاف.
- ✧ البنى التحتية: تم تدمير العديد من الطرق، والأرصفة والجسور، وشبكات المياه، والآبار وخزانات المياه، ومولدات الطاقة ومحطات التصريف الصحي، ومحطات الغاز والوقود وأبراج الاتصالات وما تبقى من المطار(الذي تعرض للتدمير عام 2002).
- ✧ الممتلكات الخاصة: شمل التدمير آلاف البيوت، وتم تدمير حارات سكنية بكاملها فلقد كانت جرافات الجيش الإسرائيلي لا تقوم بهدم البيوت التي تعتقد أنها مفخخة فقط، بل كانت تقوم بهدف عمارات كاملة لأنها تحجب النظر أمام دباباتها، كما تم تدمير آلاف الأشجار ومساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، ومزارع الدواجن والأبقار، وتم تدمير العديد من المنشات التجارية والصناعية وورش الحدادة والسيارات العامة والسيارات الخاصة.
- ✧ المؤسسات الدولية: لم تسلم مؤسسات الأمم المتحدة من التدمير فلقد تم قصف مدارس وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين أكثر من مرة وكانت تأوي العائلات التي نزحت عن بيوتها المهدمة، كما تم قصف المقر الرئيسي للأمم المتحدة في مدينة غزة.

من الطبيعي أن يتطلب تقدير حجم الخسائر المادية بشكل دقيق بعض الوقت. وهناك تقدير أولي قام به المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار) توصل فيه إلى أن حجم الخسائر المادية المباشرة بلغ 1.95 مليار دولار،** ويتفق هذا التقدير مع تقدير أولي آخر قامت به وزارة الاقتصاد في رام الله حيث وجدت أن الخسائر المباشرة تبلغ بحدود 2 مليار دولار، وأن الخسائر غير المباشرة تتجاوز المليار دولار. ***

* هذه البيانات تمثل نتائج العدوان منذ 2009/12/27 وحتى 2009/1/28، حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

** تقرير حول الخسائر المباشرة للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة من 28 كانون الأول 2008 إلى وقف إطلاق النار في 18 كانون الثاني 2009 الصادر عن المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار .(بكدار)

*** من تصريح ألقى به وزير الاقتصاد كمال حسونة في مؤتمر القمة الاقتصادي العربي المنعقد في الكويت في 20 كانون الثاني عام 2009.

2- النشاط الاقتصادي

من الممكن القول أن أوضاع الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بلغت في هذه السنة أوضاعاً من السوء غير مسبوقة. فإضافة إلى أوضاع الاحتلال التي تكرس وضعاً بائساً من المعاناة اليومية الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية التي تشمل الإغلاق الداخلي والخارجي، وأعمال القتل، والمداهمات، والاعتقالات، وهدم البيوت، واقتلاع الشجر، عانى الفلسطينيون في السنتين الماضيتين من المقاطعة الدولية والانقسام السياسي الفلسطيني، وتدهور الأوضاع الأمنية. وحدث كل ذلك هذه السنة على خلفية أزمة اقتصادية عالمية، بدأت تداعياتها تؤثر سلباً في الاقتصادات العربية وتنشر جواً من التخوف والقلق في الأراضي الفلسطينية. ومن الطبيعي أن تؤدي هذه الأوضاع إلى انكماش في النشاط الاقتصادي، تجلى في تراجع نشاط الاستثمار الخاص إلى مستوى منخفض للغاية، وإلى تراجع حاد في الاستثمار العام. وقد أدى ذلك الانكماش إلى انخفاض كبير وغير مسبوق في مستوى معيشة الفرد الفلسطيني. ويكفي أن ندرك أن التقديرات الأولية للنشاط الاقتصادي في الربع الثالث من سنة 2008 تظهر أن متوسط دخل الفرد الفلسطيني في العام 2008 قد يتدنى إلى 71% عما كان عليه العام 1999 (انظر جدول 1).

جدول 1: نسبة متوسط دخل الفرد الفلسطيني من دخله سنة 1999*

السنة	النسبة(%)
2000	92
2001	82
2002	73
2003	80
2004	82
2005	85
2006	79
2007	74
2008**	71

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله – فلسطين.

* كان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام 1999 يعادل 1589 دولاراً.

** تم تقدير متوسط دخل الفرد للعام 2008 على أساس تقدير متوسط الأرباع الثلاثة الأولى من السنة.

عند مقارنة نسبة متوسط دخل الفرد الفلسطيني في السنوات الثماني الماضية مع متوسطه سنة 1999، نجد أنه قد خسر أكثر من ربعه مع نهاية العام 2002. ثم بدأ الاقتصاد يستعيد جزءاً من تلك الخسارة في العام 2003، حتى وصلت الخسارة مع نهاية العام 2005 إلى 15%. ولكن التراجع عاد في مطلع العام 2006 ليصل في نهاية العام 2007 إلى ما كان عليه تقريباً في العام 2002. وتشير التقديرات الأولية إلى استمرار التراجع طوال سنة 2008. وتبدو حدة تراجع الدخل الفلسطيني في السنوات الماضية عند مقارنة نسبة متوسط دخل الفرد الفلسطيني مع متوسط دخل الفرد في البلدان المجاورة. فعلى سبيل المثال، نرى في جدول 2 أنه بينما كان متوسط دخل الفرد الفلسطيني يزيد قليلاً على متوسط دخل الفرد في مصر في العام 2000، أصبح يساوي أقل من ثلاثة أرباع ذلك المتوسط في العام 2007. كما أنه بينما كان ذلك المتوسط يساوي أكثر من 164% من متوسط دخل الفرد في سوريا العام 2000، أصبح في العام 2007 يساوي 62% من دخل الفرد في سوريا.

يأتي هذا التراجع الكبير في الدخل الفلسطيني كعبء جديد يضاف إلى أعباء السلطة الوطنية. فمن المعروف أن السلطة تأسست العام 1994، وهي تحمل أعباء ثقيلة خلفها الإرث الاقتصادي للاحتلال، حيث كان اقتصاداً يعتمد بصورة رئيسية على الموارد الخارجية للدخل (دخل العمال في إسرائيل والمستوطنات، ودخل العاملين في بلدان الخليج)، ويعاني من تشوهات خطيرة تمثلت في سيطرة إسرائيل على جزء مهم من الموارد الطبيعية (الأرض والماء)، والاختلالات القطاعية (الانخفاض الكبير لمساهمة الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي)، والاعتماد الكلي على إسرائيل في التصدير والاستيراد، وتدني مستوى الاستثمار الإنتاجي والخدمات الاجتماعية. ولفهم طبيعة هذا العبء الجديد لا بد من مراجعة التطورات السياسية–الاقتصادية التي توالت على المشهد الفلسطيني منذ بدأت السلطة الوطنية تتعامل مع إرث الاحتلال الاقتصادي العام 1994.

جدول 2: نسبة متوسط دخل الفرد في الفلسطيني
من متوسط دخل الفرد في البلدان المجاورة (%)*

الدولة	2000	2005	2007**
مصر	108	97	78
الأردن	88	49	43
سوريا	164	86	69
لبنان	35	22	21
إسرائيل	8.8	6.2	5.6

المصدر: حسبت النسب بناءً على بيانات World Development Indicators (2008).

* متوسط دخل الفرد: هو نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي للبلد.

** افترضنا أن الدخل القومي الإجمالي للفرد في الضفة والقطاع في 2007 يعادل مستواه في 2005 (علماً بأن الدخل في 2007 كان على الأرجح اقل منه في 2005).

كانت الإنجازات التي حققتها السلطة الوطنية في فترة الحكم الذاتي المحدود (1994–2000) على طريق تفكيك إرث اقتصاد الاحتلال جزئيةً وضعيفة، لأسباب تتعلق بإسرائيل. وعدم التزامها بتطبيق الاتفاقات التي أبرمتها مع الفلسطينيين، ولأسباب أخرى تتعلق ببنية السلطة، وعدم القدرة على تأسيس بيروقراطية عقلانية بعيدة عن الفساد، قادرة على صياغة وتنفيذ برنامج وطني شامل لإعادة الإعمار والتنمية.

وعلى الرغم من كل ذلك، فإن إنجازات السلطة الجزئية أسهمت في ترميم بعض المرافق المهمة للبنى التحتية، وتوسيع مجالات الخدمات الاجتماعية، وتشجيع رؤوس الأموال الفلسطينية في الخارج على الاستثمار في الداخل، وبخاصة في قطاعات الاتصالات، والإنشاءات، والسياحة، والخدمات.

ولكن تلك الإنجازات لم تستمر، بل توقفت بالكامل بسبب الممارسات الإسرائيلية القمعية التي رافقت انتفاضة الأقصى التي اندلعت أواخر أيلول من العام 2000. وقد شهد العامان 2001 و2002 تراجعاً كبيراً في النشاط الاقتصادي، بسبب ممارسات الجيش الإسرائيلي من اجتياحات، وإغلاقات، وأعمال قتل، وهدم بيوت وممتلكات، ومنع التجول الذي كان أحياناً يستمر في مدن الضفة الغربية أسابيع طويلة.

مع نهاية العام 2003، توقف هذا التراجع بعض الشيء، وحصل في العامين 2004 و2005 نمو مطّرد (انظر جدول 3). وكان من المتوقع استمرار ذلك النمو بشكل يستعيد فيه النشاط الاقتصادي عافيته التي كان عليها في العام 1999، ولكن الذي حصل أن العام 2006 شهد تراجعاً حاداً بسبب توقف إسرائيل عن تحويل مستحقات المقاصة (الإيرادات الضريبية والجمركية التي تجبيها الحكومة الإسرائيلية نيابة عن السلطة)، ما أدى إلى حرمان موظفي القطاع العام من استلام رواتبهم الشهرية لشهور عدة، إضافة إلى المقاطعة الدولية التي منعت البنوك من تحويل المساعدات العربية والدولية إلى وزارة المالية الفلسطينية. وكان التراجع حاداً بشكل انخفض فيه نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8% في 2006 عما كان عليه العام 2005، وبذلك يكون قد تدنى إلى 77.5% من مستواه قبل الانتفاضة (1999). كما استمر ذلك التراجع في العام 2007 حتى وصل إلى 73%، كما تشير التقديرات الأولية للنشاط الاقتصادي للعام 2008 إلى إمكانية وصوله إلى 71.3% فقط من مستواه في 1999.

جدول 3: النمو الاقتصادي والعمالة*

المؤشر	2004	2005	2006	2007	الربع1 2007	الربع 2 2007	الربع 3 2007	الربع 4 2007	الربع 1 2008	الربع 2 2008	الربع 3 2008
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون دولار)	4,196.7	4,478.8	4,266.2	4,133.4	974.0	1,062.4	1,048.0	1,049.0	1,021.1	1,028.6	1,010.7
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)	1,300.4	1,349.2	1,249.5	1,177.4	274.5	301.5	299.5	301.9	285.7	285.8	278.8
معدل نمو نصيب الفرد من ن.م.ج (%)	8.8	3.8	(7.4)	(5.8)	5.4	9.8	(0.7)	0.8	(5.4)	0.04	(2.4)
معدل البطالة (%)	26.8	23.5	23.6	21.5	21.6	19.2	23.2	22.2	22.6	25.8	27.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008، إحصاءات الحسابات القومية، ومسح القوى العاملة، رام الله–فلسطين.

* بيانات الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد ومعدل نمو نصيب الفرد هي بالأسعار الثابتة وسنة الأساس هي 1997 باستثناء عام 2006 حيث أن سنة الأساس لها هي سنة 2004 وهي لباقي الضفة الغربية وقطاع غزة، وان بيانات الفترة 2006 ولغاية الربع الثالث من العام 2008 أولية وعرضة للتنقيح والتعديل.

- الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة.
- بيانات معدل نمو نصيب الفرد للعام 2004 هي بالمقارنة مع العام 2003، وبيانات الربع الأول 2007 هي مقارنة مع الربع الرابع 2006.

ومن الطبيعي أن يعكس هذا التراجع الهائل في النشاط الاقتصادي، الصفات المميزة لاقتصاد البلدان التي تعاني من الصراعات والأزمات وعدم الاستقرار لمدة طويلة، ومن أهم هذه الصفات:

- ✧ معدلات بطالة وفقر عالية تضعف من ترابط النسيج الاجتماعي. وفي النصف الثاني من العام 2007، حدث ارتفاع كبير في معدل أسعار المواد الاستهلاكية، استمر في الأرباع الثلاثة الأولى من العام 2008، ما شكل انزلاقاً بالاقتصاد الفلسطيني إلى المشكلة الاقتصادية المزدوجة المعروفة باسم الركود التضخمي (Stagflation). هذا في الوقت الذي دخل فيه الاقتصاد العالمي في مرحلة ركود بسبب الأزمة العالمية التي ابتدأت كأزمة في أسواق المال الأمريكية وسرعان ما انتشرت في كل الأسواق المالية في العالم ، حتى طالت مجمل النشاط الاقتصادي (انظر صندوق 2)
- ✧ تشويه كبير في البنية الهيكلية للاقتصاد، تتجسد في انخفاض مساهمة القطاعات الإنتاجية (الصناعة، الزراعة) في الناتج المحلي الإجمالي، وحدوث تحول في القاعدة الصناعية لصالح الأنشطة المنخفضة الإنتاجية والمتدنية الأجور.

- ✧ انتقال أعداد كبيرة من العمال من القطاع المنظم إلى القطاع غير المنظم.
- ✧ انتقال منشآت عديدة إلى البلدان المجاورة، ولجوء آخرين إلى الاستثمار في الخارج.
- ✧ حدوث هجرة داخلية في اتجاه منطقة رام الله ، وهجرة أصحاب الكفاءات إلى الخارج.
- ✧ استمرار سوء توزيع الدخل والاستهلاك لصالح الأغنياء، وازدياد عمليات التهميش والإقصاء.

جدول 4: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة

المؤشر	1999	2002	2003	2004	2005	2006	2007	الربع الأول 2008	الربع الثاني 2008	الربع الثالث 2008
الناتج المحلي الإجمالي- بالأسعار الثابتة (مليون دولار)	4,511.7	3,264.1	3,749.6	4,196.7	4,478.8	4,266.2	4,133.4	1,021.1	1,028.6	1,010.7
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي- بالأسعار الثابتة (دولار)	1,612.3	1,070.0	1,195.0	1,300.4	1,349.2	1,249.5	1,177.4	285.7	285.8	278.8
الإنفاق الاستهلاكي النهائي (مليون دولار)	5,327.8	4,748.6	5,194.2	5,683.3	5,557.2	5,121.8	6,811.0	-	-	-
الاستثمار الكلي (مليون دولار)	2,081.2	954.1	1,204.0	1,148.5	1,231.5	1,235.3	816.0	-	-	-
الإنفاق الحكومي (مليون دولار)	1,010.6	947.9	903.1	1,068.7	861.2	872.9	1,480.0	-	-	-
صافي الميزان التجاري السلعي (مليون دولار)	(2636.0)	(2082.0)	(2382.4)	(2399.2)	(2068.2)	(1532.0)	(2833.0)	-	-	-
إجمالي الواردات السلعية (مليون دولار)	3,271.4	2,423.8	2,776.8	2,842.1	2,562.4	1,966.7	3615	-	-	-
إجمالي الصادرات السلعية (مليون دولار)	635.4	341.8	394.4	442.9	494.2	434.7	366	-	-	-
عدد العاملين (ألف شخص)	588	477	564	578	633	666	722	-		-
العاملون في الاقتصاد المحلي (ألف شخص)	452	428	509	527	569	603	656	-		-
العاملون في الاقتصاد الإسرائيلي (ألف شخص)	136	49	55	51	64	63	66	-		-
نسبة المشاركة في القوى العاملة (%)	41.6	38.1	40.3	40.4	40.7	41.3	41.9	40.6	41.6	41.6
معدل البطالة (%) - حسب تعريف منظمة العمل الدولية*	11.8	31.3	25.6	26.8	23.5	23.6	21.5	22.6	25.8	27.5
معدل التضخم (%)- مقاساً بالشيكل الإسرائيلي**	5.54	5.71	4.41	3.0	3.48	3.76	1.86	8.51	11.89	11.13
نسبة الفقراء من إجمالي السكان (%)	21	60	67.6	53.7	51.5	56.8	60.1	-		
الإيرادات العامة (مليون دولار) (إيرادات محلية)	942.0	295.0	763.0	1050.0	1370.0	721.0	1616.0	334.9	587.3	554.8
النفقات العامة (مليون دولار)	1411	1251.0	1651.0	1528.0	2281.0	1707.0	2877.0	782.8	808.0	1,063.0
الفائض (العجز) في الموازنة قبل الدعم (مليون دولار)	(469.0)	(956.0)	(888.0)	(478.0)	(911.0)	(986.0)	(1261.0)	(447.9)	(220.7)	(509.0)
الفائض (العجز) في الموازنة بعد الدعم (مليون دولار)	28.0	(259.0)	(268.0)	(125.0)	(275.0)	33.0	61.0	77.7	189.6	(31.9)
المساعدات الخارجة الفعلية المقدمة (مليون دولار)	497.0	697.0	620.0	353.0	636.0	1019.0	1322.0	525.6	410.3	476.1
الدين العام (مليون دولار)	391.50	1089.0	1235.76	1421.75	1602.18	1493.83	1439.37			
ودائع العملاء لدى المصارف (مليون دولار)	75.18,2	.1243,3	5624.,3	2.469,3	14,190.	64,202.	5,099.9	5,424.7	5,599.0	5,873.6
التسهيلات الائتمانية (مليون دولار)	1,005.5	953.7	1,071.2	1,422.6	1,791.4	903.3,1	1,758.5	1,773.8	1,747.2	1,807.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية.

* بيانات الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد ومعدل نمو نصيب الفرد للفترة 2006 ولغاية الربع الثالث من العام 2008 أولية وعرضة للتنقيح والتعديل، وسنة الأساس للفترة 1999 ولغاية الربع الثالث 2008 هي سنة 1997، وأن سنة الأساس للعام 2006 هي سنة 2004، وأن البيانات بالأسعار الثابتة.

** حسب معدل التضخم بناء على مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في سنة المقارنة مع متوسطها في السنة السابقة. سنة الأساس للفترة 1999-2006 كانت 1996 (1996=100)، سنة الأساس للأعوام 2007 وما بعدها هي 2004 (2004=100). حُسب معدل التضخم الربعي للعام 2008 بمقارنة الربع من العام 2008 مع الربع المناظر للعام السابق.

ويظهر جدول 4 مدى عدم التوازن الحاصل على مستوى الاقتصاد الكلي. فالنشاط الاقتصادي أصبح يتمحور حول الاستهلاك الذي هو في معظمه من السلع المستوردة (وغالبيتها من إسرائيل) ويتم تمويله من تحويلات العاملين في الخارج ومن مساعدات الدول المانحة. ونرى أن حجم الاستثمار الكلي في العام 2007 يساوي 39% فقط من حجمه في العام 1999، بينما أصبح حجم الاستهلاك الكلي في العام 2007 يساوي 128% من حجمه العام 1999. ومن ناحية أخرى، فإننا نرى أن حجم الإيرادات السلعية في العام 2007 يساوي 111% من حجمه العام 1999، فيما تراجع حجم الصادرات السلعية في العام 2007 إلى 58% من حجمه في العام 1999.

يظهر جدول 5 التراجع الحاصل في مساهمة القطاعات الإنتاجية كالصناعة التحويلية والإنشاءات، وتقدم القطاعات المختصة بالخدمات، وبخاصة الخدمات التجارية وخدمات الإدارة العامة.

جدول 5: نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة لسنوات عدة بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 1997 (%)

النشاط الاقتصادي	2003	2004	2005	2006*	2007**
الزراعة وصيد الأسماك	**7.9**	**8.1**	**6.5**	**5.7**	**8.2**
التعدين، والصناعة التحويلية، والمياه، والكهرباء	**17.0**	**16.9**	**14.8**	**17.1**	**12.7**
التعدين واستغلال المحاجر	0.6	0.9	0.6	0.5	0.5
الصناعة التحويلية	12.6	12.7	11.1	13.7	10.5
إمدادات المياه والكهرباء	3.8	3.3	3.1	2.9	1.7
الإنشـــاءات	**5.0**	**6.9**	**7.7**	**6.3**	**2.5**
تجارة الجملة والتجزئة	**9.8**	**9.1**	**8.7**	**9.2**	**10.0**
النقل والتخزين والاتصالات	**4.6**	**4.3**	**3.8**	**6.1**	**11.6**
الوساطة المالية	**4.1**	**3.8**	**4.8**	**4.4**	**4.7**
الخدمـــات	**22.8**	**21.1**	**21.3**	**18.3**	**21.9**
الأنشطة العقارية والإيجارية والتجارية	10.3	9.5	9.1	5.7	8.3
أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية	1.2	1.2	1.4	1.1	1.1
المطاعم والفنادق	0.4	0.4	0.4	0.9	1.6
التـــعليـــم	7.6	7.0	7.6	7.8	7.6
الصـــحة والعمل الاجتماعي	3.3	3.0	2.8	2.8	3.3
الإدارة العامة والدفاع	**16.9**	**16.5**	**16.8**	**16.3**	**13.8**
الخدمات المنزلية	**0.2**	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.2**
الشركات المملوكة للقطاع العام	4.5	4.0	5.0	4.6	-
ناقص: خدمات الوساطة المالية، المقاصة بصورة غير مباشرة	-3.0	-2.8	-2.7	-3.0	-3.4
زائد: الرسوم الجمركية	4.4	4.1	5.1	6.6	6.9
زائد: صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات	5.8	7.9	8.1	8.3	10.9
الناتج المحلي الإجمالي (%)	**100**	**100**	**100**	**100.0**	**100**
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	**3,749.6**	**4,196.7**	**4,478.8**	**4,266.2**	**4,133.4**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله–فلسطين.

* بيانات الأعوام 2006–2007 هي أولية، وعرضة للتنقيح والتعديل، وان سنة الأساس للعام 2006 هي سنة 2004، وان بيانات العام 2007 مبنية على تقديرات ربعية.

– تم توزيع قيمة الشركات المملوكة للقطاع العام في العام 2007 على أنشطة تجارة الجملة، والتجزئة، والأنشطة العقارية، والإيجارية، والتجارية، والتعليم، والمطاعم، والفنادق.

حدث تباين مهم في مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي بين العام 2006 و2007. مثلاً ارتفعت مساهمة الزراعة وصيد الأسماك من 5.7 إلى 8.2%، في حين هبطت مساهمة قطاع التعدين والصناعة من 17.1 إلى 12.7% كما يوضح الجدول 5.

ويمكن ملاحظة التباين في المساهمة أيضاً من خلال الأرقام الربعية للأعوام الثلاثة 2006-2008 (أنظر الجدول 6). وعلى سبيل المثال، انخفضت مساهمة قطاع الخدمات خلال الأرباع الأربعة لعام 2006، وتابعت انخفاضها في الربعين الأولين من العام 2007 ثم بدأت بالانتعاش رويداً رويداً. ومن الجدير بالملاحظة ان هذه الأرقام هي نسب مئوية ولا تعبر بالضرورة عن زيادة مطلقة في مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

جدول 6: نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الأرباع للأعوام 2006-2008 بالأسعار الثابتة (%)

النشاط الاقتصادي	2006				2007				2008		
	الربع الأول**	الربع الثاني**	الربع الثالث**	الربع الرابع**	الربع الأول**	الربع الثاني**	الربع الثالث**	الربع الرابع***	الربع الأول***	الربع الثاني****	الربع الثالث*
الزراعة وصيد الأسماك	**5.9**	**7.3**	**7.0**	**12.7**	**7.9**	**9.1**	**8.2**	**7.8**	**6.6**	**6.9**	**5.4**
التعدين، والصناعة التحويلية، والمياه، والكهرباء	**11.1**	**12.3**	**14.0**	**14.5**	**13.6**	**12.4**	**12.5**	**12.5**	**12.7**	**12.8**	**13.2**
التعدين واستغلال المحاجر	0.4	0.4	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.4	0.4	0.4
الصناعة التحويلية	9.3	10.3	11.7	12.1	11.3	10.3	10.3	10.4	10.6	10.7	11.0
إمدادات المياه والكهرباء	1.4	1.6	1.8	1.9	1.8	1.6	1.7	1.6	1.7	1.7	1.8
الإنشاءات	**2.6**	**2.6**	**2.6**	**2.4**	**2.7**	**2.9**	**2.4**	**2.0**	**1.6**	**1.6**	**1.6**
تجارة الجملة والتجزئة	**8.7**	**8.8**	**10.1**	**9.7**	**10.1**	**9.8**	**9.9**	**10.0**	**11.1**	**10.2**	**10.4**
النقل، والتخزين، والاتصالات	**11.4**	**10.7**	**11.4**	**12.0**	**11.6**	**10.6**	**12.1**	**12.1**	**9.1**	**8.0**	**8.9**
الوساطة المالية	**4.4**	**4.3**	**4.6**	**4.9**	**4.7**	**4.5**	**4.6**	**4.9**	**4.7**	**4.9**	**5.2**
الخدمات	**24.2**	**24.3**	**22.6**	**20.2**	**17.1**	**21.7**	**24.1**	**24.5**	**24.2**	**24.8**	**23.5**
الأنشطة العقارية والإيجارية والتجارية	10.2	10.1	11.9	11.5	5.7	8.4	9.4	9.5	9.4	9.4	8.4
أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية	1.0	1.0	1.0	1.2	1.1	1.0	1.0	1.2	1.3	1.3	1.0
المطاعم والفنادق	1.6	2.1	1.4	1.4	1.0	1.5	2.2	1.9	2.5	3.1	2.6
التـــعليـــم	7.6	7.4	5.6	4.0	6.3	7.6	8.1	8.4	8.2	8.0	8.3
الصحة والعمل الاجتماعي	3.8	3.7	2.7	2.1	3.0	3.2	3.4	3.5	2.8	3.0	3.2
الإدارة العامة والدفاع	**15.6**	**14.2**	**13.6**	**10.2**	**14.8**	**13.6**	**12.6**	**14.1**	**13.4**	**12.6**	**12.2**
الخدمات المنزلية	**0.2**	**0.2**	**0.2**	**0.2**	**0.2**	**0.2**	**0.2**	**0.2**	**0.2**	**0.2**	**0.2**
ناقص: خدمات الوساطة المالية، المقاصة بصورة غير مباشرة	**-3.2**	**-3.2**	**-3.5**	**-3.7**	**-3.4**	**-3.2**	**-3.3**	**-3.5**	**-3.4**	**-3.4**	**-3.6**
زائد: الرسوم الجمركية	**5.9**	**6.5**	**7.5**	**8.0**	**6.5**	**6.4**	**7.2**	**7.3**	**6.2**	**6.7**	**8.0**
زائد: صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات	**13.2**	**12.0**	**9.9**	**8.9**	**14.2**	**12.0**	**9.5**	**8.1**	**13.6**	**14.7**	**15.0**
الناتج المحلي الإجمالي (%)	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	**1,060.6**	**1,071.8**	**1,016.0**	**958.6**	**974.0**	**1,062.4**	**1,048.0**	**1,049.0**	**1,021.1**	**1,028.6**	**1،010.7**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله- فلسطين.
تم توزيع قيمة الشركات المملوكة للقطاع العام على أنشطة تجارة الجملة، والتجزئة، والأنشطة العقارية، والإيجارية، والتجارية، والتعليم، والمطاعم، والفنادق.
* تقديرات أولية (الإصدار الأول).
** البيانات هي أولية، وعرضة للتنقيح والتعديل.
*** التنقيح الثاني
**** التنقيح الأول.

صندوق (2)
تداعيات الأزمة الاقتصادية عالمياً وعربياً

في العدد الماضي من المراقب تعرضنا لأسباب الأزمة التي اجتاحت أسواق المال العالمية في صيف عام 2008، وتساءلنا إذا كانت تداعياتها ستنحصر في الأسواق المالية فقط، دون أن تطال أسواق السلع والخدمات وتكون شبيهة بالأزمة التي حلت بأسواق الأوراق المالية في أكتوبر 1987. أم أنها ستتحول إلى أزمة حقيقية تقود إلى الانكماش في النشاط الاقتصادي العام وتتسبب في تسريح العمال وإحداث أزمة بطالة عن العمل وتكون بذلك أشبة بالأزمة التي ابتدأت في انهيار سوق المال في 29 أكتوبر 1929 التي تحولت بعد ذلك إلى ما أصبح يعرف باسم الكساد العظيم.

نستطيع الآن أن نجيب بشكل جزئي على ذلك التساؤل، إذ أن الأزمة امتدت إلى كل مجالات النشاط الاقتصادي، فدخلت الولايات المتحدة ومعظم البلدان الأوروبية واليابان في مرحلة ركود اقتصادي، ولكن ليس واضحاً حتى الآن ما هي نوعية هذا الركود وهل سيكون من النوع العادي الذي ينتهي بعد أشهر، ويتسبب في انخفاض بسيط في حجم النشاط الاقتصادي، أم أنه سيكون من النوع الصعب الذي يمتد لمدة تزيد عن السنة ويتسبب في تراجع كبير في الإنتاج والعمالة.

يعتقد بعض أهم المفكرين الاقتصاديين، في الولايات المتحدة [1] بأن الإجراءات التي أخذتها الحكومة الأمريكية حتى الآن لمعالجة الأزمة هي إجراءات ضرورية لتوقيف الانهيار في المؤسسات المالية على الأمد القصير، أما بالنسبة لمعالجة أسباب الأزمة فأن ذلك يتطلب إصلاحات جذرية تعمل على تغيير البيئة الاقتصادية في الولايات المتحدة من ناحية، وعلى تغيير النظام النقدي العالمي من ناحية أخرى.

بالنسبة للبيئة الاقتصادية في الولايات المتحدة، يُجمع الاقتصاديون على ضرورة أن يشمل برنامج الإصلاح المواضيع التالية:

- ✧ أعادة النظر في كل القوانين التي ألغت الرقابة والضوابط على أسواق المال في العملية المعروفة باسم (Deregulation)، وسن قوانين جديدة تعمل على تنظيم عمل أسواق المال بشكل تعود معه إلى مزاولة دورها الاقتصادي الهام في تقليص المخاطر التي تحيط عملية تحويل الادخار إلى استثمار، وتكف عن كونها "كازينو قمار" كما هي عليه الآن.
- ✧ أعادة النظر في قوانين مراقبة الشركات وتفعيل دور القطاع العام في مجالات إنتاج السلع والخدمات العامة.
- ✧ تعديل قانون الضرائب الأمريكي حتى يصبح أداة في أعادة توزيع الدخل القومي لصالح الفقراء والطبقة الوسطى.
- ✧ إيقاف الحروب الأمريكية في العراق وأفغانستان والكف عن التعامل مع العالم من وجهة نظر تيار "المحافظون الجدد".

أما بالنسبة لنظام النقد العالمي فهناك شعور عام أن العالم، في الوقت الراهن، يعيش بدون نظام نقدي، ففي القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين كان النظام العالمي يرتكز على قاعدة الذهب (Gold standard) الذي توقف العمل به أيام الكساد العظيم في الثلاثينات، وبعد الحرب العالمية الثانية تم العمل بنظام برتون وود الذي كرس الدولار الأمريكي مكان الذهب كنقد عالمي، وقد توقف العمل بذلك النظام عام 1971، ومنذ ذلك التاريخ وكل دولة في العالم تتبع النظام الذي تعتقد أنه الأنسب لها. وهناك شعور عام بضرورة تبني نظام جديد لأن الوضع الحالي كما يقول روبرت ماندیل "لا يقوم بمهمة التوازن بين العملات المختلفة ولا يقوم بمهمة تثبيت الأسعار"[2] وهناك اقتراحات كثيرة لإرساء قواعد نظام عالمي جديد للنقد وتتراوح تلك الاقتراحات بين العودة للنظام المبني على أساس "قاعدة الذهب" إلى النظام المبني على أساس سعر الصرف الحر (أي ترك سعر صرف كل عملة يتحدد في السوق بدون أي تدخل من السلطات النقدية) ومن المرتقب أن يتم عقد مؤتمر دولي يبحث في قضية تأسيس نظام عالمي جديد للنقد.

أما بالنسبة للعالم العربي فقد انتقلت الأزمة إلى أسواق الأوراق المالية العربية حيث سجلت أسواق مصر والأردن وبلدان الخليج العربي خسائر كبيرة، وعلى سبيل المثال فقد خسر سوق الكويت للأسواق المالية حوالي 38% من قيمته في السنة الماضية. ومن ناحية أخرى،

[1] مثل جوزيف ستغلتز الأستاذ في جامعة كولومبيا والحائز على جائزة نوبل للاقتصاد عام 2001 والذي عمل كمستشار اقتصادي للرئيس كلينتون كما شغل منصب نائب مدير البنك الدولي ، وكذلك بول كرغمان أستاذ الاقتصاد في جامعة برنستون والحائز على جائزة نوبل للاقتصاد عام 2008 ، وصاحب المقال الأسبوعي في جريدة نيويورك تايمز.

[2] روبرت ماندیل من أهم المفكرين في موضوع النظرية النقدية وقد حاز على جائزة نوبل للاقتصاد عام 1999.

وفي خلال أسابيع خسرت الصناديق السيادية الخليجية ما يقدر بحوالي 400 مليار دولار أي ما يعادل 35 % من قيمتها. ولم تكن تلك الخسارة الأهم التي أصابت بلدان الخليج من الأزمة، فأهم خسارة هي التي حصلت من جراء التراجع الحاد في أسعار النفط التي تقدر بما يقارب المليار دولار في اليوم (850 مليون دولار)، ومن المتوقع أن تعاني حكومات الخليج من عجز في ميزانياتها عام 2009. وهناك تقديرات بأن حكومات مجلس التعاون الخليجي قد أوقفت 60% من المشاريع الاستثمارية التي كانت تقوم بها. ثم هناك الخسائر التي لم تقدر بعد والخاصة بانخفاض قيمة الاستثمارات الخاصة لمواطني بلدان مجلس التعاون الخليجي في أوروبا وأمريكا والتي قدرها وزير خارجية الكويت بأنها بلغت 2.5 تريليون دولار في الأربع أشهر الأخيرة من عام 2008.[3] و من المتوقع أن تنعكس هذه الخسائر على مجمل العالم العربي، بحكم العلاقات التي تربط بلدان مجلس التعاون الخليجي ببقية البلدان العربية من ناحية العمالة العربية في الخليج والاستثمارات الخليجية في بقية البلدان العربية. وتأتي هذه الأزمة والعالم العربي يعاني منذ حوالي ثلاثة عقود من مشاكل اقتصادية بالغة الصعوبة وتتمثل في:

- ✧ قصور في العملية الاستثمارية، حيث لا يزيد متوسط نسبة الاستثمار الكلي من الناتج المحلي الإجمالي في العالم العربي على 20-25% بينما هي في بلدان شرق آسيا تزيد على 30% وتبلغ في الصين 40%. وهذا ما قاد إلى عمليات هروب الأموال من العلم العربي إلى أوروبا وأمريكا والصين واليابان.
- ✧ قصور في العملية التعليمية وبناء رأس المال البشري، حيث تراجع دور الدولة في التعليم وفتح الباب على مصراعيه أمام التعليم الخاص الذي تحركه متطلبات الربح السريع. وتبلغ نسبة الأمية في العالم العربي ضعف ما عي عليه في بلدان أمريكا الجنوبية وشرق آسيا. كما أن العالم العربي يعاني من مشكلة هجرة مستمرة لأصحاب الكفاءات العلمية.
- ✧ أزمة بطالة عن العمل مزمنة، حيث يقدر بان هناك 6 مليون عربي عاطلين عن العمل. وفي السنوات الأخيرة بلغ متوسط نسبة العاطلين عن العمل في العالم العربي ضعف المتوسط العالمي تقريباً (11.8%في العالم العربي مقابل 6% في العالم) وهي أعلى من أي منطقة أخرى في العالم وصاحب ذلك ازدياد كبير في انتشار الفقر والتهميش المستمر لفئات عديدة في المجتمعات العربية.
- ✧ ضعف في التجارة البينية بين البلدان العربية، واعتماد كامل على الأسواق الأجنبية لاستيراد السلع الأساسية حيث يستورد العالم العربي 60% من طعامه من الخارج.

ومن المهم أن يتم التعامل مع تداعيات الأزمة العالمية كفرصة تاريخية لإعادة النظر في مجمل الأوضاع الاقتصادية العربية، وقد تكون القمة العربية الاقتصادية المزمع عقدها في الكويت في مطلع العام القادم فرصة لبدء مثل هذه المراجعة.

3- سوق العمل

من المعروف أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من أزمة بطالة مزمنة. فمنذ سنوات ونسبة البطالة عن العمل تتراوح حول 25%، وفي السنوات الأخيرة زادت عن 40 % في قطاع غزة بتأثير الحصار الإسرائيلي المفروض عليه. تعود أسباب هذه الأزمة إلى ضعف الطاقة الإنتاجية المحلية والى الخلل المزمن بين عرض العمل المحلي والطلب المحلي على العمل. ويعود اعتماد السوق الفلسطيني على الأسواق الخارجية إلى السياسات الاقتصادية التي اتبعها الاحتلال الإسرائيلي، والتي كرست انفصاماً كبيراً بين الدخل والإنتاج في الاقتصاد الفلسطيني. وبالتالي، كرست في سوق العمل وضع عدم التوازن بين العرض والطلب بشكل مستمر. ويتضح ذلك عندما نلاحظ أن السياسات الإسرائيلية كانت تعمل وفق آليتين متناقضتين. فمن ناحية، كان سماحها للعمال الفلسطينيين بالعمل في الاقتصاد الإسرائيلي بأجور مرتفعة، بالنسبة لمعدل الأجور في الاقتصاد الفلسطيني، يعمل على رفع مستوى المعيشة، وبالتالي يعمل على رفع مستوى الطلب العام في الاقتصاد، ومن ناحية أخرى كان للقيود التي فرضتها تلك السياسات على الاستثمار والتجارة في فلسطين، أن منعت زيادة الإنتاج الضروري لإشباع

[3] هذا ما أعلنه وزير خارجية الكويت الشيخ محمد الصباح في مؤتمر صحفي سبق انعقاد القمة العربية الاقتصادية الأولى في الكويت في 20 كانون الثاني عام 2009.

الزيادة في الطلب. وكانت النتيجة المنطقية لذلك أن حل الاستيراد محل الإنتاج في سد الفجوة بين العرض والطلب في سوق السلع والخدمات، كما حل العمل في إسرائيل وفي بلدان الخليج العربي في سد الفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل.

ومع حرب الخليج الثانية العام 1991، تغير الوضع بشكل جذري، حيث ترك معظم الفلسطينيين الكويت، وعاد قسم كبير منهم إلى الضفة والقطاع، كما أن إسرائيل أخذت في تقليص عدد العمال الفلسطينيين الذين كانت تسمح لهم بالعمل في المستوطنات وداخل الخط الأخضر بدواعٍ أمنية، وأخذت تستعيض عنهم بإحضار عمال أجانب من آسيا وشرق أوروبا.

مع تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994، وحتى العام 2000، جرت عملية تكييف محدودة في سوق العمل، حيث أخذ القطاع العام يتوسع ويستوعب جزءاً من العمالة، كما أن مشاريع إعادة الإعمار قد شجعت القطاع الخاص على زيادة الاستثمار بشكل زاد من قدرته على توظيف العمالة. يضاف إلى ذلك، أن إسرائيل سمحت في بعض السنوات (1998 و1999 و2000) لمزيد من العمال الفلسطينيين بالعمل داخل الخط الأخضر. ومع اندلاع انتفاضة الأقصى، توقفت عملية التكييف المحدودة في سوق العمل، وتفاقمت مشكلة عدم التوازن، بسبب التقليص الكبير الذي حصل في النشاط الاقتصادي، نتيجة لممارسات الجيش الإسرائيلي في القتل والدمار والحصار والإغلاق وبناء جدار العزل العنصري، وتقييد حركة الأشخاص والبضائع بين الضفة والقطاع وبين بلداتها وقراها.

جدول 7: المؤشرات الرئيسية لسوق العمل، 1999–2007[4] (الأعداد بالآلاف)

المؤشر	1999	2002	2003	2004	2005	2006	2007
القوى البشرية (15 عاماً فأكثر)	1604	1822	1881	1954	2031	2111	-
القوى العاملة (العاملون والعاطلون)	667	694	750	790	827	872	-
عدد العاملين	588	477	564	578	633	666	722
✧ نسبة العاملين في القطاع الخاص (%)	%59	%66.1	%69.6	%68.8	%67.1	%66.7	%67.3
✧ نسبة العاملين في القطاع العام (%)	%18	%23.6	%20.7	%22.5	%23.0	%23.7	%23.3
✧ نسبة العاملين في إسرائيل والمستوطنات (%)	%23	%10.3	%9.7	%8.7	%9.9	%9.6	%9.4
نسبة البطالة (%)	%11.8	%31.3	%25.6	%26.8	%23.5	%23.6	%21.6

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، 1999–2007. عدد العاملين للعام 2007 مصدره سلطة النقد الفلسطينية.

شهدت السنوات فترة 1999–2006 الماضية معدلاً لتزايد القوة البشرية أعلى من معدل تزايد القوة العاملة (4.5% و4.4%)، وهذا يعني أن نسبة المشاركة كانت في تناقص. كما أن معدل تزايد القوة العاملة كان أعلى من معدل تزايد العاملين (2.6%)، وهذا يدل على أن معدل البطالة كان في تزايد (7.5% متوسط تزايد معدل البطالة السنوي). كذلك نلاحظ أن معدل نمو التوظيف في القطاع العام زاد بشكل طفيف عن مثيله في القطاع الخاص.

سيتم عرض أوضاع سوق العمل بشيء من التفصيل في الأقسام التالية، وستتم المقارنة ما كان عليه الوضع قبيل الانتفاضة (1999) مع سنة 2007، كما سنقارن بين الأرباع الثلاثة للعام 2008، وذلك لفحص التغيرات الحاصلة في سوق العمل واتجاهاتها على الأمدين الطويل والقصير.

3-1 القوى العاملة ونسبة المشاركة

في مطلع التسعينيات كان هنالك زيادة مهمة في نسبة القوى العاملة المشاركة (مجموع العاملين والعاطلين عن العمل مقسوماً على القوى البشرية)، فبعد أن كان متوسطها في الثمانينيات 40%، وصلت في العام 1993 إلى 44%. ولكن عدم قدرة السوق المحلية على الاستيعاب أدى إلى انسحاب الكثيرين من سوق العمل، فتدنت نسبة المشاركة في أواخر التسعينيات، حتى

[4] لا توجد بيانات أعداد للعاملين للربع الرابع 2007 والربعين الأول والثاني 2008 حتى الانتهاء من نتائج التعداد النهائية.

وصلت إلى 41.6% العام 1999، وتراجعت أيضاً في السنوات الأولى لانتفاضة الأقصى، حيث وصلت إلى 38.1% العام 2002، ومن ثم ارتفعت قليلاً في سنوات 2003 – 2007، حيث كان الارتفاع في العام 2007 قد وصل إلى 41.9% وهو أعلى بقليل مما كان عليه العام 1999 (انظر جدول 8). وقد سجلت البيانات الربعية تراجعاً طفيفاً في الربع الأول من العام 2008 عما كان عليه الوضع في الربع الرابع من العام 2007، تبعه ارتفاع في نسبة المشاركة في الربع الثاني والثالث من العام 2008 بنفس النسبة بين الربعين لتصل إلى 41.6%. ومع ذلك، فإن عدد العاملين قد زاد خلال السنوات السبع الماضية، ليصبح 722 ألف عامل في نهاية العام 2007، مقارنة مع 588 ألفاً العام 1999، وذلك نتيجة زيادة حجم قوة العمل الناجمة عن تزايد السكان بشكل كبير خلال تلك الفترة.

جدول 8: نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس: 1999-2008

المنطقة والجنس	1999	2002	2003	2004	2005	2006	2007	/1Q 2006	Q1/ 2007	Q2/ 2007	Q3/ 2007	Q4/ 2007	Q1/ 2008	Q2/ 2008	Q3/ 2008
								كلا الجنسين							
الضفة الغربية	43.4	40	41.8	42.5	42.9	44.1	44.1	42.5	42.7	44.8	44.8	44.0.	42.3	43.5	43.4
قطاع غزة	38	34.4	37.5	36.4	36.7	36.1	38.0	35.3	38.3	38	38.9	36.6	37.5	38.0	38.2
الأراضي الفلسطينية	41.6	38.1	40.3	40.4	40.7	41.3	41.9	40.0	41.2	42.4	42.7	41.4	40.6	41.6	41.6
								ذكور							
الضفة الغربية	72.4	67.1	68.5	68.7	69.5	69.8	69.4	68.4	67.5	69.8	71.1	69.1	67.5	68.0	69.4
قطاع غزة	67.4	62.2	65.4	63.5	63.9	63.7	64.5	63.7	65.4	64.1	66	62.6	63.3	63.2	64.0
الأراضي الفلسطينية	70.7	65.4	67.5	66.9	67.6	67.7	67.7	66.8	66.7	67.8	69.3	66.8	66.0	66.3	67.5
								إناث							
الضفة الغربية	14.1	12.4	14.7	15.9	15.8	17.9	18.3	16.0	17.5	19.4	17.9	18.4	16.5	18.2	16.9
قطاع غزة	8.8	6.5	9.2	9.1	9	8.1	11.0	6.5	10.8	11.5	11.5	10.2	11.3	12.0	11.9
الأراضي الفلسطينية	12.3	10.4	12.8	13.5	13.4	14.5	15.7	12.7	15.2	16.6	15.7	15.5	14.7	16.0	15.2

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، 1999-2008.

وقد صاحب الزيادة في قوة العمل الديناميات التكيفية التالية:

- استمرار توسع الفجوة في نسبة المشاركة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وبخاصة في السنوات الأواخر التي شددت فيها إسرائيل الحصار على قطاع غزة 44% في الضفة مقارنة بـ 28% في غزة (انظر جدول 8).
- تغير نسبة المشاركة بشكل ملحوظ إذا أخذ بالاعتبار جنس العاملين، فبينما نجد أن نسبة مشاركة الذكور في الوقت الحاضر أقل مما كانت عليه قبل الانتفاضة، فإن نسبة مشاركة الإناث قد زادت، حيث أن النساء أخذن بالدخول في سوق العمل لتعويض خسارة الدخل التي لحقت بذويهن من الرجال (انظر جدول 8).
- حدوث تغير آخر بالنسبة للحالة العملية للعامل، فمن الواضح في جدول 9 أن نسبة العاملين في منشآت يملكونها أو يملكون جزءاً منها ولا يستخدمون أحداً بأجر قد ارتفعت بشكل ملحوظ، وصاحب ذلك انخفاض في نسبة المستخدمين بأجر. وهذا يشير إلى أن نسبة ملحوظة من الذين قد فقدوا أعمالهم في إسرائيل أو في القطاع الخاص عقب انتفاضة الأقصى، اتجهوا للعمل لحسابهم الخاص.
- حدوث تغير بالنسبة لتوزيع العاملين على الأنشطة الاقتصادية، فإذا قارنّا بين مساهمات القطاعات قبل الانتفاضة والوقت الحاضر، نجد ارتفاعاً كبيراً في مساهمة قطاع الخدمات، يليه ارتفاع أقل في مساهمة قطاع الزراعة، بينما نجد أن

مساهمة قطاع البناء والتشييد قد انخفضت تقريباً إلى نصف قيمتها قبل الانتفاضة. كما انخفضت نسبة مساهمة قطاع التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية (انظر جدول 10).

جدول 9: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب الحالة العملية والمنطقة: 1999-2008 (نسبة مئوية)

المنطقة والحالة العملية	1999	2002	2003	2004	2005	2006	2007	1Q/ 2006	Q1/ 2007	Q2/ 2007	Q3/ 2007	Q4/ 2007	Q1/ 2008	Q2/ 2008	Q3/ 2008
الضفة الغربية															
صاحب عمل	6.6	4.1	4.1	5	5	4.7	4.4	4.8	3.4	4.2	4.7	5	4.2	4.3	4.5
يعمل لحسابه	18.6	27.8	29.3	28.1	27.6	27	25.4	28.5	26.9	26.3	24.7	23.5	22.9	24.1	22.8
مستخدم بأجر	66.5	57.5	55.3	55.1	56.4	55.7	57.9	57.4	59.0	55.6	57.6	59.7	64.2	60.4	62.2
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	8.3	10.6	11.3	11.8	11	12.6	12.3	9.3	10.7	13.9	13	11.8	8.7	11.2	10.5
قطاع غزة															
صاحب عمل	2.8	2.6	2.2	1.9	2.6	4.2	3.2	2.5	4.1	3.4	3	2.4	2.9	3.3	4.6
يعمل لحسابه	19.1	24.3	24.5	22.2	22.4	19.4	21.2	21.5	19.9	21.5	20.5	22.7	27.3	16.9	15.7
مستخدم بأجر	71.1	63.6	61.7	66.5	67.1	69.6	64.4	71.0	65.8	64.3	64.8	62.5	58.5	71.3	73.3
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	7	9.5	11.6	9.4	7.9	19.8	11.2	5.0	10.2	10.8	11.7	12.4	11.3	8.5	6.4
الأراضي الفلسطينية															
صاحب عمل	5.5	3.7	3.5	4.1	4.3	4.6	4.0	14.	3.6	4	4.2	4.3	3.8	4.0	4.5
يعمل لحسابه	18.7	26.8	27.8	26.5	26.1	25	24.2	26.6	24.9	25	23.5	23.3	24.3	22.4	21.0
مستخدم بأجر	67.8	59.2	57.2	58.3	59.5	59.3	59.8	61.1	61.0	58.1	59.6	60.5	62.5	63.0	65.1
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	8	10.3	11.5	11.1	10.1	11.1	12.0	8.1	10.5	12.9	12.7	11.9	9.4	10.6	9.4

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، 1999-2008.

جدول 10: توزيع العاملين في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة: 1999-2008
(نسبة مئوية)

النشاط الاقتصادي والمنطقة	1999	2002	2003	2004	2005	2006	2007	Q1/ 2006	Q1/ 2007	Q2/ 2007	Q3/ 2007	Q4/ 2007	Q1/ 2008	Q2/ 2008	Q3/ 2008
الأراضي الفلسطينية															
الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك	12.6	14.9	15.7	15.9	14.6	16.1	15.6	14.3	14.7	17.3	15.1	15.3	12.9	14.9	12.7
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	15.5	12.9	12.5	12.7	13	12.4	12.5	13.2	12.5	12.6	12.8	12.3	13.0	12.1	12.4
البناء والتشييد	22.1	10.9	13.1	11.7	12.9	11.1	11.0	13.6	10.7	11.1	11.6	10.4	9.4	10.8	12.7
الخدمات والفروع الأخرى	28.1	35.7	32.8	34.9	34.4	35.5	35.8	30.8	36.7	34.8	35.3	36.4	38.5	38.2	37.2
الضفة الغربية															
الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك	11.5	14.1	14.9	16.9	15.7	17.8	16.6	10.1	15.3	19.2	16.1	15.9	13.0	15.7	13.5
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	16.5	14.5	14	14	14.8	14.6	14.9	7.3	14.8	14.5	15.4	15	16.2	14.5	15.0
البناء والتشييد	23.9	12.7	14.3	13	14.4	12.9	13.6	8.3	12.8	13.1	14.8	13.9	12.7	14.1	16.8
الخدمات والفروع الأخرى	24.7	31.1	29.4	29.5	28.5	29	29.8	51.8	30.9	29.1	28.6	30.2	32.8	30.9	29.1
قطاع غزة															
الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك	15.2	16.6	17.4	13.4	11.7	11.1	13.1	13.2	13.3	12.7	12.7	13.9	12.5	12.3	10.6
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	13.1	8.9	9.2	9.1	8.3	6.3	6.6	11.6	7.1	8	5.8	5.5	5.5	4.6	4.8
البناء والتشييد	17.8	6.3	10.4	8.2	9.3	6	4.3	12.2	5.6	6.2	3.7	1.5	1.6	0.4	0.7
الخدمات والفروع الأخرى	36.5	47.6	40.9	49.1	49.4	53.7	50.9	36.5	50.5	48.9	52.2	52.2	52.0	61.4	60.7

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني2007. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، 1999-2008.

من المفروغ منه ان أهم التغييرات التكيفية كان من استيعاب قسم من العمال الذين فقدوا عملهم في إسرائيل في السوق المحلية. وكما هو متوقع، كان ذلك الاستيعاب جزئياً، ولهذا، نرى في جدول 11 أن حصة الضفة الغربية من مجموع العاملين في الأراضي الفلسطينية قد ارتفعت، وكذلك الحال في غزة. ولكن نسبة التشغيل في غزة انخفضت بشكل حاد في الربع الثاني والثالث من 2008. وقد ارتفعت كذلك حصة العاملين في إسرائيل والمستوطنات (من 10.8% إلى 12.1%) ما بين الربع الثاني 2008 والربع الثالث للعام نفسه، وقبل الانتفاضة كانت هذه الحصة تعادل 22.9% في العام 1999.

جدول 11: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل: 1999-2008 (نسبة مئوية)

مكان العمل	1999	2002	2003	2004	2005	2006	2007	Q1/ 2006	Q1/ 2007	Q2/ 2007	Q3/ 2007	Q4/ 2007	Q1/ 2008	Q2/ 2008	Q3/ 2008
الضفة الغربية	52.9	62.7	60.9	64.1	61.7	64.4	62.1	63.1	61.2	62.8	62.6	61.6	59.0	65.3	62.4
قطاع غزة	24.2	27.0	29.4	27.2	28.4	26.0	28.5	27.1	29.0	28.7	28.1	28.4	29.8	23.9	25.5
إسرائيل والمستوطنات	22.9	10.3	9.7	8.7	9.9	9.6	9.4	9.8	9.8	8.5	9.3	10.0	11.2	10.8	12.1

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، 1999-2008.

2-3 البطالة

مشكلة البطالة ليست حديثة في الاقتصاد الفلسطيني، فقد بلغ معدلها 24% العام 1996، ثم انخفضت تدريجياً إلى أن وصلت 11.8% العام 1999. ولكنها استفحلت في سنوات انتفاضة الأقصى، ووصلت إلى 31.3% العام 2002، قبل أن تتراجع مع التحسن النسبي في النشاط الاقتصادي الذي بدأ نهاية العام 2003، حتى وصلت إلى 19.2% في الربع الثاني من العام 2007، ثم 22.2% في الربع الرابع من العام نفسه، لكنها عادت للارتفاع في الربع الثالث من العام 2008 لتصل إلى 27.5%. وعندما نقارن نسبة البطالة الآن مع ما كانت عليه قبيل الانتفاضة (1999)، نجد أنها الآن أعلى من ضعف ما كانت عليه (انظر جدول 12). وفي الربع الثالث من العام الحالي، استفحلت مشكلة البطالة في قطاع غزة نتيجة للحصار الإسرائيلي، لتصل إلى 41.9%، وهي أعلى نسبة في العالم.

جدول 12: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس: 1999-2008 (نسبة مئوية)

المنطقة والجنس	1999	2002	2003	2004	2005	2006	2007	Q1/ 2006	Q2/ 2007	Q3/ 2007	Q4/ 2007	Q1/ 2008	Q2/ 2008	Q3/ 2008
الأراضي الفلسطينية														
ذكور	11.6	33.5	26.9	28.1	23.7	24.2	22.1	25.6	19.4	23.4	23.4	22.7	26.5	27.3
إناث	13	17	18.5	20.1	22.3	20.5	19.0	23.5	18	22.1	17	21.7	22.7	28.2
المجموع	11.8	31.3	25.6	26.8	23.5	23.6	21.5	25.3	19.2	23.2	22.2	22.6	25.8	27.5
الضفة الغربية														
ذكور	9.2	30.9	25.5	24.3	20.8	18.9	18.3	21.5	16.3	18.6	20.5	19.9	16.6	20.5
إناث	11.1	14	15.8	16.6	18.3	17.6	15.5	21.0	14	18.6	14.2	15.0	15.2	21.6
المجموع	9.5	28.2	23.8	22.9	20.3	18.6	17.7	21.4	15.8	18.6	19.4	19.0	16.3	20.7
قطاع غزة														
ذكور	16.6	39.1	29.6	35.9	29.6	35.1	29.7	34.0	25.7	33.1	29.4	28.2	45.8	41.2
إناث	19.3	28.4	26.8	31.6	35.2	32.3	29.7	35.1	30.4	32.1	26.3	39.3	43.3	45.7
المجموع	16.9	38.1	29.2	35.4	30.3	34.8	29.7	34.1	26.4	32.9	29	29.8	45.5	41.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسح القوى العاملة، 1999-2008.

ومن أهم صفات البطالة في الوقت الحاضر ما يلي:

- بلغت أعلى نسبة للبطالة بين الشباب من الفئات العمرية 15-24 سنة، وبخاصة بين الإناث (انظر جدول 14).
- بالنسبة لسنوات التعليم، هناك فرق جوهري بين الذكور والإناث العاطلين عن العمل، فبينما كانت نسبة البطالة للحاصلين على 13 سنة تعليم أو أكثر هي الأعلى بين الإناث، كانت هذه النسبة هي الأقل بين الذكور. وهذا الفرق موجود منذ مدة طويلة، ما يشير إلى أن نسبة المشاركة في العمل بين الإناث تنمو بمعدل أعلى من معدل تزايد الطلب على الإناث في سوق العمل (انظر جدول 15).

جدول 13: عدد العاطلين عن العمل من إجمالي المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة: 1999-2007[5]

المنطقة	1999	2002	2003	2004	2005	2006	Q1/2006	Q1/ 2007	Q2/ 2007	Q3/ 2007	Q3/ 2008
الضفة الغربية	44,000	135292	122924	124418	115417	112735	122922	103,800	100,500	118,200	–
قطاع غزة	35,000	81757	70919	87155	78606	92837	87375	88,300	76,900	99,000	–
الأراضي الفلسطينية	79,000	217049	193843	211573	194023	205572	210297	192,100	177,400	217,200	–

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسح القوى العاملة، 1999-2007.

جدول 14: معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والفئات العمرية: 1999-2008 (نسبة مئوية)

الفئات العمرية والجنس	1999	2002	2003	2004	2005	2006	2007	Q1 /2006	Q1 /2007	Q2 /2007	Q3 /2007	Q4 /2007	1Q /2008	Q2/ 2008	Q3/ 2008
كلا الجنسين															
24-15	17.3	48.2	38.4	39.8	36.4	35.7	35.3	39.1	34.6	30.5	38.8	36.9	37.0	39.7	42.1
34-25	11.4	36.6	24.1	25.1	22.0	23.0	20.3	23.9	20.6	18.5	22.1	19.8	21.9	25.6	27.8
44-35	9.0	37.2	21.6	22.2	18.6	18.7	16.0	21.1	16.7	15.0	14.9	17.4	16.6	20.5	18.7
54-45	8.8	30.5	19.0	22.2	19.1	18.7	16.2	19.8	16.6	14.2	17.6	16.6	15.7	18.2	19.7
+55	5.9	27.7	13.2	15.1	12.1	11.6	10.7	11.9	10.3	8.3	11.5	13.0	11.1	11.9	15.3
المجموع	**11.8**	**38.0**	**25.6**	**26.8**	**23.5**	**23.6**	**21.5**	**25.3**	**21.6**	**19.2**	**23.2**	**22.2**	**22.6**	**25.8**	**27.5**
ذكور															
24-15	16.9	47.0	38.3	38.9	34.8	34.4	34.0	37.8	33.1	29.5	37.0	35.9	35.0	38.6	39.4
34-25	10.5	37.4	25.1	26.1	21.3	22.9	19.8	23.6	20.6	17.3	21.1	20.3	21.4	25.4	26.5
44-35	8.8	39.7	23.6	24.4	19.7	20.1	17.4	21.9	17.9	16.1	15.8	19.7	17.6	22.6	20.7
54-45	9.6	32.2	21.3	25.4	21.9	21.5	18.9	22.0	18.8	16.9	20.4	19.3	18.2	20.4	22.1
+55	6.9	30.0	15.5	17.8	14.3	13.8	13.6	13.9	18.5	10.6	14.6	15.7	13.4	14.6	18.2
المجموع	**11.6**	**39.0**	**26.9**	**28.1**	**23.7**	**24.2**	**22.1**	**25.6**	**22.2**	**19.4**	**23.4**	**23.4**	**22.7**	**26.5**	**27.3**
إناث															
24-15	20.6	59.7	39.1	44.8	46.1	43.2	42.5	47.9	43.4	35.4	49.6	42.6	47.3	44.6	55.0
34-25	16.1	28.9	19.4	20.6	25.5	23.1	22.1	25.0	20.9	23.1	26.7	17.8	24.1	26.1	33.1
44-35	9.8	14.1	10.8	11.5	13.2	12.2	10.3	16.8	11.6	11.1	10.8	7.5	11.2	11.7	9.1
54-45	5.2	10.9	6.5	5.0	4.2	5.2	4.5	7.5	6.7	2.6	4.0	4.9	3.9	7.8	7.4
+55	1.8	1.5	1.3	1.2	1.9	1.4	1.7	2.6	0.7	1.3	1.6	3.5	2.9	1.7	2.3
المجموع	**13.0**	**28.4**	**18.6**	**20.1**	**22.3**	**20.5**	**19.0**	**23.5**	**18.9**	**18.0**	**22.1**	**17.0**	**21.7**	**22.7**	**28.2**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسح القوى العاملة، 1999-2008.

[5] لا توجد بيانات أعداد للعاملين للربع الرابع من العام 2007 والربع الأول من العام 2008 حتى الانتهاء من نتائج التعداد النهائية.

جدول 15: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية: 1999-2008 (نسبة مئوية)

عدد السنوات الدراسية والجنس	1999	2002	2003	2004	2005	2006	2007	1Q/ 2006	1Q/ 7200	Q2 /2007	Q3 /2007	Q4 /2007	Q1 /2008	Q2 /2008	Q3/ 2008
كلا الجنسين															
0	5.4	17.4	12.4	14.1	8	8.4	8.9	11.4	11.2	7.9	7.8	8.9	7.8	11.9	16.9
6-1	12.2	37.9	28.8	31.3	26.2	27.9	22.6	30.9	24.7	20	23	22.5	23.7	28.9	30.1
9-7	11.9	37.3	28.9	29.6	24.8	25.1	22.5	27.8	23.4	19.5	22.4	24.7	22.4	27.5	29.1
12-10	11.7	33.6	26.8	27.8	23.5	23.9	22.3	24.9	22.3	19.1	23.7	24.2	23.8	25.2	25.4
+13	12.5	18.9	19.9	21.3	21.8	20.8	20.3	21.6	18.3	19.5	24.4	18.6	21.9	24.5	27.9
المجموع	**11.8**	**31.3**	**25.6**	**26.8**	**23.5**	**23.6**	**21.5**	**25.3**	**21.6**	**19.2**	**23.2**	**22.2**	**22.6**	**25.8**	**27.5**
ذكور															
0	9.3	29.2	22.4	27.3	16.4	16.5	19.4	21.7	23.4	17.3	17.1	20.9	16.0	25.3	27.5
6-1	13.4	41.3	31.8	35	28.8	31	26.1	33.1	28.3	23.1	27	26.2	26.3	32.9	34.4
9-7	12.4	38.9	30.6	31.2	26	26.8	24.4	28.7	25.2	21.5	24.2	26.7	23.8	29.0	31.1
12-10	11.7	34.9	28.1	29.4	24.1	25	23.9	25.7	23.4	20.3	25.3	26.4	25.4	26.5	26.6
+13	8.8	17.5	16.3	16.8	16.6	15.9	14.5	17.1	12.5	13.6	18.1	13.5	15.7	19.8	20.2
المجموع	**11.6**	**33.5**	**26.9**	**28.1**	**23.7**	**24.2**	**22.1**	**25.6**	**22.2**	**19.4**	**23.4**	**23.4**	**22.7**	**26.5**	**27.3**
إناث															
0	1.1	2.2	2.4	1.8	1.6	1.8	1.2	2.3	2.7	0.8	-	0.9	1.2	2.3	4.8
6-1	3.2	7.6	5.6	6.2	7.8	9.1	4.3	15.3	6.4	4.2	2.5	4.1	8.5	7.5	6.3
9-7	6.3	12.7	9.8	11.1	11.3	9.1	6.3	17.3	7.4	5.4	6.5	6	5.5	11.0	4.4
12-10	11.6	18.2	14.8	12.6	17.2	13.2	9.6	16.2	12.0	10.4	10.1	6	7.3	14.2	12.1
+13	21.9	22.5	28.3	30.8	32.5	31.3	32.4	31.2	30.6	32.1	38.1	28.8	33.8	33.1	41.8
المجموع	**13**	**17.1**	**18.6**	**20.1**	**22.3**	**20.5**	**19.0**	**23.5**	**18.9**	**18**	**22.1**	**17**	**21.7**	**22.7**	**28.2**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسح القوى العاملة، 1999-2008.

3-3 الأجر وساعات العمل

يبين جدول 16 أن معدل الأجر اليومي في قطاع غزة في الربع الثالث من العام 2008 يساوي 71% من معدل الأجر في الضفة الغربية، و43% فقط من معدل أجر الذين يعملون في إسرائيل، وهو ما يعكس ظروف الطلب والعرض على العمالة في هذه الأسواق الثلاثة. ومن المعروف أن الفجوة الكبيرة بين معدل الأجر في الضفة والقطاع ليست ظاهرة جديدة، فقد كانت موجودة قبل اندلاع انتفاضة الأقصى.

من ناحية أخرى، سجل معدل الأجرة اليومية للمستخدمين في الضفة الغربية ما بين الربعين الثاني والثالث من العام 2008، انخفاضا بمقدار 5.4% لتبلغ 71.2 شيكل، في حين انخفض المعدل في قطاع غزة بنسبة 7.0%. كما انخفضت معدلات الأجور اليومية بالشيكل للمستخدمين بأجر في إسرائيل والمستوطنات من 143.3 شيكل في الربع الثاني من العام 2008 إلى 138 شيكل في الربع الثالث من العام 2008 (انظر جدول 16).

جدول 16: معدل ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية والأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر من الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل (1999-2008)

مكان العمل	معدل الساعات الأسبوعية	معدل أيام العمل الشهرية	معدل الأجرة اليومية	الأجر الوسيط اليومي
1999				
الضفة الغربية	44.6	23.5	66.2	60.0
قطاع غزة	43.2	24.0	51.4	46.2
إسرائيل والمستوطنات	44.4	20.3	105.8	100.0
المجموع	44.2	22.6	75.5	69.2
2006				
الضفة الغربية	42.2	23.1	77.9	69.2
قطاع غزة	39.9	24.0	68.9	65.4
إسرائيل والمستوطنات	43.8	21.3	131.6	134.6
المجموع	**41.7**	**23.1**	**83.3**	**73.1**
الربع الأول/2006				
الضفة الغربية	41.6	23.2	77.9	70.0
قطاع غزة	40.4	23.5	70.1	65.4
إسرائيل والمستوطنات	43.2	20.7	130.1	134.6
المجموع	**41.4**	**22.9**	**83.4**	**73.1**
الربع الأول/2007				
الضفة الغربية	41.9	22.2	79.4	70.0
قطاع غزة	40.6	23.5	66.9	61.5
إسرائيل والمستوطنات	44.6	20.9	128.5	130.0
المجموع	**41.9**	**22.4**	**82.8**	**73.1**
الربع الثاني/2007				
الضفة الغربية	42.4	22.3	76.9	69.2
قطاع غزة	40.4	23.5	63.7	57.7
إسرائيل والمستوطنات	45.9	19.4	130.9	126.9
المجموع	**42.3**	**22.3**	**80.4**	**70.0**
الربع الأول/2008				
الضفة الغربية	41.2	22.1	84.8	76.9
قطاع غزة	40.2	24.7	63.6	57.7
إسرائيل والمستوطنات	43.0	20.4	139.9	134.6
المجموع	**41.4**	**22.3**	**91.5**	**76.9**
الربع الثاني/2008				
الضفة الغربية	42.7	22.3	86.9	76.9
قطاع غزة	40.0	24.2	61.5	57.7
إسرائيل والمستوطنات	44.3	20.2	143.3	150.0

المجموع	**42.5**	**22.3**	**92.8**	**76.9**
الربع الثالث/2008				
الضفة الغربية	42.8	22.7	82.2	71.2
قطاع غزة	43.4	24.8	57.2	50.0
إسرائيل والمستوطنات	42.5	21.1	138.0	134.6
المجموع	**42.8**	**22.8**	**88.9**	**76.9**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسح القوى العاملة، 1999-2008.

3-4 إعلانات الوظائف الشاغرة

بلغ عدد إعلانات الوظائف الشاغرة 833 إعلانا خلال الربع الثالث 2008 بانخفاض 5% مقارنة مع الربع الثاني (جدول 17). وانخفض عدد إعلانات الوظائف في قطاع المنظمات غير الحكومية بنسبة 16.7% مقارنة مع الربع الثاني بينما ارتفع في القطاع الخاص بنسبة ضئيلة، في حين بقي ثابتا في القطاع العام. وفيما يتعلق بالمناطق فقد ارتفع عدد الإعلانات في جنوب الضفة بنسبة 31.2%، بينما انخفض في وسط الضفة وشمالها بنسبة 5%، 3% على التوالي.

جدول 17: إعلانات الوظائف الشاغرة في الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية (الربع الثاني 2008، الربع الثالث 2008)

	الربع الثاني 2008			المجموع	الربع الثالث 2008			المجموع
	نيسان	أيار	حزيران		تموز	آب	أيلول	
القطاع الخاص	146	210	169	**525**	207	208	114	**529**
القطاع العام	25	7	19	**51**	15	31	5	**51**
المنظمات غير الحكومية	88	125	86	**299**	92	103	58	**253**
المجموع	**259**	**342**	**274**	**875**	**314**	**342**	**177**	**833**
شمال الضفة	32	33	25	**90**	39	33	15	**87**
وسط الضفة	175	246	177	**598**	191	250	126	**567**
جنوب الضفة	24	30	47	**101**	67	45	26	**138**
قطاع غزة	28	33	25	**86**	17	14	10	**41**
المجموع	**259**	**342**	**274**	**875**	**314**	**342**	**177**	**833**
ماجستير فأعلى	28	77	47	**152**	41	35	11	**87**
بكالوريوس	163	219	184	**566**	243	258	120	**621**
دبلوم	68	46	43	**157**	29	46	40	**115**
اقل من ذلك	**0**	**0**	**0**	**0**	**1**	**3**	**6**	**10**
المجموع	**259**	**342**	**274**	**875**	**314**	**342**	**177**	**833**

المصدر: قام معهد "ماس" بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة).

يخص الجدول 18 الإعلانات الشاغرة في قطاع غزة حيث بلغ عدد إعلانات الوظائف الشاغرة خلال الربع الثالث 41 إعلانا فقط. ويعرض الجدول مقارنة لعدد الإعلانات بين الربع الثالث 2008 والربع الثالث 2007 والربع الثالث 2006 وهو العام الذي بدأ فيه الحصار الاقتصادي على السلطة الفلسطينية، حيث انخفضت الإعلانات بنسبة 34% خلال الربع الثالث 2007 مقارنة مع الربع الثالث 2006، في حين بلغت نسبة الانخفاض خلال الربع الثالث 62.3% من العام 2008 مقارنة مع الربع الثالث 2007.

جدول 18 :عدد الوظائف الشاغرة التي تم الإعلان عنها في الصحف اليومية في قطاع غزة خلال الأرباع الثلاثة من الأعوام 2006، 2007، 2008

مجموع إعلانات الوظائف الشاغرة في قطاع غزة	
الربع الثالث 2006	166
الربع الثالث 2007	109
الربع الثالث 2008	41

المصدر: قام معهد "ماس" بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة).

يعرض الجدول 19 عدد الإعلانات حسب المؤهل العلمي والقطاعات، حيث بلغت نسبة الإعلانات التي تتطلب البكالوريوس 74.5% من مجموع الإعلانات، وقد بلغت نسبة الطلب على البكالوريوس 66% من إعلانات القطاع الخاص، و89.3% من إعلانات المنظمات غير الحكومية، و90% من إعلانات القطاع العام. أما الطلب على الدراسات العليا فقد بلغ 14% من إعلانات القطاع الخاص، و3.5% من إعلانات المنظمات غير الحكومية، و8% من إعلانات القطاع العام.

جدول 19 :عدد الوظائف الشاغرة التي تم الإعلان عنها في الصحف اليومية موزعة حسب المؤهل العلمي والقطاعات خلال الربع الثالث 2008

	القطاع العام	القطاع الخاص	المنظمات غير الحكومية	المجموع
ماجستير فأعلى	4	74	9	87
بكالوريوس	46	349	226	621
دبلوم	1	96	18	115
اقل من ذلك	0	10	0	10
المجموع	51	529	253	833

المصدر: قام معهد "ماس" بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة).

4- تطورات المالية العامة

توقفت إسرائيل عن دفع مستحقات المقاصة[6] بعد تشكيل حركة حماس للحكومة العاشرة في العام 2006 منذ الشهر الثالث من ذلك العام. ثم توقفت الدول المانحة عن التعامل مع الحكومة الفلسطينية وأدى ذلك إلى انخفاض كبير في إيرادات السلطة الوطنية مما انعكس على الأداء المالي للسلطة وارتفع العجز إلى مستويات بلغت ثلث الناتج المحلي الإجمالي للعام 2006. ونتيجة لذلك لم تتمكن السلطة الوطنية من دفع رواتب موظفي القطاع العام كاملة وبشكل منتظم وتمكنت فقط من دفع أجزاء من الرواتب وعلى دفعات لم تغط سوى 50-55% من رواتب الموظفين. واستمر الحال كذلك لمدة خمسة عشر شهرا إلى أن تم تشكيل حكومة الطوارئ في النصف الثاني من العام 2007 بعد الأحداث التي شهدها قطاع غزة. وكان أحد أهداف حكومة

[6] هي عبارة عن الإيرادات التي يتم تحصيلها نتيجة المعاملات التجارية بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل، ويتم تحويلها إلى وزارة المالية وفقاً لجلسات المقاصة الشهرية. وتشمل الجمارك (وهي الجمارك على المستوردات للسلطة الوطنية الفلسطينية أو نتيجة للاستيراد المباشر عبر الموانئ وتحصلها إسرائيل نيابة عن السلطة الوطنية الفلسطينية)، وضريبة القيمة المضافة، وضريبة المحروقات، وضريبة الشراء.

الطوارئ الأساسية هو توفير التمويل لتسديد رواتب موظفي القطاع العام وتسديد الديون المستحقة للموظفين والقطاع الخاص[7]. واستطاعت حكومة تسيير الأعمال من دفع رواتب الموظفين والمحافظة على استمرارها، إذ استطاعت دفع الرواتب في الأسبوع الأول من كل شهر ولم تتأخر عن هذا الموعد سوى مرة واحدة، واستطاعت أيضا دفع جزء من مستحقات الموظفين إلى جانب الراتب الأساسي للموظف. ومن المتوقع أن تنتهي السلطة الفلسطينية من دفع كافة متأخرات ومستحقات موظفي القطاع العام ومستحقات القطاع الخاص في الربع الرابع من العام 2008.

أما عن أداء المالية العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية والذي طرأ في الربع الثالث من العام 2008؛ فقد بلغ إجمالي الإيرادات المتحققة خلال هذا الربع حوالي 579 مليون دولار، منها 24 مليون ارجاعات ضريبية. أي ان صافي الإيرادات بلغ في الربع الثالث 554.8 مليون دولار ويمثل هذا الرقم انخفاضاً بمقدار 6% عما تحقق في الربع الثاني. جاء نحو 36% من هذه الإيرادات من المصادر المحلية والباقي (64%، أو نحو 370 مليون دولار) من إيرادات المقاصة. تتوزع الإيرادات المحلية بين إيرادات ضريبية (146 مليون) وإيرادات غير ضريبية. ولقد حدث انخفاض كبير في الإيرادات المحلية خلال الربع الثالث مقارنة بالثاني تبلغ 36% (انخفاض بنسبة 22% للموارد الضريبية و40% لغير الضريبية). جاء الانخفاض في الإيرادات الضريبية نتيجة الهبوط الحاد في إيرادات ضريبة الدخل نتيجة للتعديلات التي جرت على قانون ضريبة الدخل (حيث زادت هذه التعديلات من الإعفاءات الممنوحة للأفراد). كذلك نتيجة الانخفاض في ضريبة القيمة المضافة، إضافة إلى وجود بعض المشكلات وضعف الكفاءة في التحصيل.

أما الانخفاض الكبير في الإيرادات غير الضريبية (من 243 مليون دولار في الربع الثاني إلى 146 مليون دولار في الربع الثالث) فلقد جاء نتيجة تضمن الإيرادات للربع الثاني مبلغ 197.1 مليون دولار كعوائد استثمارية من صندوق الاستثمار الفلسطيني. ولقد بلغت هذه العوائد في الربع الثالث 25 مليون دولار فقط. وكما تم الإشارة في العدد السابق من المراقب فان هذه الإيرادات تعد إيرادات غير مستمرة وعرضية، وتجدر الإشارة إلى أن الإيرادات غير الضريبية تتضمن مبلغ 79.8 مليون دولار رسوم تراخيص من الشركة الوطنية للاتصالات[8].

وارتفعت إيرادات المقاصة في الربع الثالث بحوالي 21% عما تحقق في الربع الثاني لتبلغ ما مقداره 370 مليون دولار نظرا لارتفاع إيرادات الجمارك والتي تجمعها إسرائيل نيابة عن السلطة الوطنية بمقدار 18.4 مليون دولار. وبذلك فان الربع الثالث قد حقق في جانب إيرادات المقاصة حوالي 35% من إجمالي المبلغ المتوقع في ميزانية العام 2008، في حين حققت الإيرادات المحلية في الربع الثالث ما نسبته 50% من إجمالي الإيرادات المحلية المتوقعة في كامل السنة. هذا يعني ان الإيرادات المحلية وإيرادات المقاصة خلال الأرباع الثلاثة الأولى بلغت تقريباً نفس رقم إجمالي الإيرادات المتوقعة في الميزانية التقديرية من هذين المصدرين خلال كامل السنة (1486 مليون دولار). بكلمات أخرى فإن الربع الثالث قد حقق ما مقداره 207.4 مليون دولار كفائض في إجمالي الإيرادات (مقارنة مع ما هو متوقع له في الموازنة) ليضاف إلى الفائض الذي تحقق في الربع الثاني ليبلغ مجموع الفائض في الأشهر التسعة الأولى من السنة حوالي 386.4 مليون دولار.

---

[7] بعد تشكيل حكومة الطوارئ قامت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وإسرائيل بفك الحصار الذي كان مفروضا على السلطة الوطنية في الضفة الغربية وإبقاءه مفروضا على قطاع غزة.

[8] الشركة الوطنية للاتصالات هي المشغل الثاني للهاتف النقال في فلسطين والتي فازت في الحصول على رخصة إنشاء وتشغيل شبكة الاتصالات في فلسطين في شهر أيلول من العام 2006، مقابل مبلغ 354 مليون دولار. والشركة الوطنية الفلسطينية للاتصالات هي شركة مملوكة بنسبة 40% للوطنية الدولية، و30% لصندوق الاستثمار الفلسطيني. وسيتم طرح الأسهم المتبقية للجمهور، وتقوم الشركة الوطنية الفلسطينية للاتصالات حالياً ببناء نظامها استعدادا لانطلاق عملياتها التجارية.

شكل 1: تطور الإيرادات العامة للربع الثالث 2008

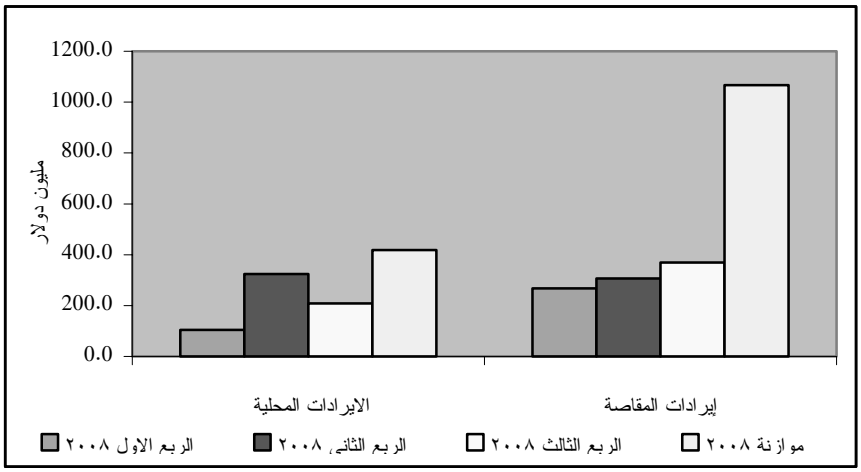

المصدر: وزارة المالية الفلسطينية، تقرير العمليات المالية، الإيرادات و النفقات و مصادر التمويل، أيلول والربع الثالث 2008.

أما عن التطورات التي حدثت على المنح والمساعدات التي تلقتها السلطة الفلسطينية من الدول المانحة لدعم الموازنة خلال الربع الثالث، فقد ارتفعت خلال الربع الثالث بحوالي 16% عما تم تقديمه في الربع الثاني (66.8 مليون دولار) لتبلغ 476.1 مليون دولار. حيث ارتفعت المنح العربية بحوالي 102% لتصل إلى 158 مليون دولار وكانت مساهمة المملكة العربية السعودية هي الأكبر (100.7 مليون دولار). في حين انخفضت المنح الدولية بحوالي 4% لتبلغ في الربع الثالث 318.1 مليون دولار. ولا تزال مساهمة الآلية الفلسطينية الأوروبية "بيغاس"[9] هي الأكبر ضمن المنح الدولية بمقدار 181.2 مليون دولار حيث يعتبر الاتحاد الأوروبي اكبر جهة مانحة للسلطة الفلسطينية، تلتها مساهمة البنك الدولي بمقدار 118.9 مليون دولار والتي تتضمن منح من دول متعددة (الكويت، وبريطانيا، وكندا بمقدار 78.7، 28.4، 11.8 مليون دولار على التوالي). وبلغ مجموع المنح والمساعدات التي تلقتها السلطة الفلسطينية منذ بداية العام ولغاية شهر أيلول 1412.2 مليون دولار لتشكل ما نسبته 84% من مجموع المنح والمساعدات المتوقعة في موازنة هذا العام، ويأتي هذا الدعم السخي للموازنة ضمن التزام الدول المانحة بتعهداتها في مؤتمر باريس للمانحين الذي عقد في كانون الأول 2007، حيث تم التعهد بدفع 7.7 مليار دولار موزعة على ثلاث سنوات.

أما في جانب النفقات فقد بلغ إجمالي النفقات الجارية في الربع الثالث حوالي 1,064 مليون دولار بارتفاع مقداره 32.1% عن الربع الثاني. بلغت فاتورة الأجور والرواتب 575.4 مليون دولار (تشكل ما نسبته 54% من إجمالي النفقات الجارية)، وبارتفاع مقداره 26% عن الربع الثاني. هذا الارتفاع الكبير جاء نتيجة دفع الرواتب مرتين في شهر أيلول حيث تم دفع رواتب شهر أب في الخامس من شهر أيلول، ورواتب شهر أيلول (والبالغة 122 مليون دولار) في الخامس والعشرين من الشهر نفسه، بمناسبة حلول عيد الفطر وذلك للتخفيف على الموظفين وعائلاتهم ومساعدتهم في تلبية احتياجاتهم. ومن المتوقع أن ينخفض بند الأجور والرواتب في الربع الرابع من هذا العام نظرا لعدم تضمنه نفقات شهر كانون أول إضافة إلى انخفاض متأخرات الأجور والرواتب. أما النفقات الأخرى عدا الأجور (التشغيلية، والتحويلية، والرأسمالية) فلقد ازدادت لما نسبته 53.6% عن الربع الثاني لتبلغ ما مقداره 305.1 مليون دولار في الربع الثالث (تشكل ما نسبته 33% من إجمالي النفقات). ويعود سبب هذا الارتفاع إلى ارتفاع النفقات التشغيلية (من 83 إلى 101 مليون دولار) والحوالات التي تصرف للعاطلين عن العمل والفقراء[10] (من 163 إلى 216 مليون دولار).

---

[9] هي آلية التمويل الرئيسية للاتحاد الأوروبي، وتعمل هذه الآلية بتوافق تام مع أولويات خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية، ويقوم الاتحاد الأوروبي عبر هذه الآلية بتمرير مساعدات الاتحاد الأوروبي والمساعدات الدولية بهدف المساهمة في بناء الدولة الفلسطينية.

[10] ارتفع عدد العائلات الفقيرة التي تلقت مساعدات إلى 32 ألف عائلة في نهاية الربع الثالث.

جدول 20: تطور الإيرادات العامة للربع الثالث 2008 (مليون دولار)

الإيرادات	الربع الأول 2008	الربع الثانى 2008	الربع الثالث 2008	نسبة التغير في الربع الثالث عن الربع الثاني (%)	كانون ثاني – أيلول 2008	موازنة 2008	نسبة كانون أول – أيلول من موازنة 2008 (%)
الإيرادات المحلية	104.5	324.1	208.9	36-	637.5	419	152
الإيرادات الضريبية	68.1	80.9	62.8	22-	211.8		
الإيرادات غير الضريبية	36.4	243.2	146.1	40-	425.7		
إيرادات المقاصة	267.9	306.3	370.0	21	944.2	1067	88
مجموع الإيرادات الجارية	**372.4**	**630.4**	**578.9**	8-	1581.7	**1486**	**106**
صافي الإيرادات*	**334.9**	**587.2**	**554.8**	6-	1476.9		
منح لدعم الموازنة	525.6	410.3	477.1	16	1413.0	1634	86
منح لدعم المشاريع التطويرية						492	
المنح والمساعدات	**525.6**	**410.3**	**477.1**	16	1413.0	**2126**	**66**
مجموع الإيرادات العامة والمنح	**898.0**	**1040.7**	**1056.0**	1	2994.7	**3612**	**83**

المصدر: وزارة المالية الفلسطينية، تقرير العمليات المالية، الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل، أيلول والربع الثالث 2008.

* تشكل صافي الإيرادات مجموع الإيرادات الجارية بعد خصم الرديات الضريبية منها.

بلغ بند صافي الإقراض في الربع الثالث والذي يشتمل على الخصومات الضريبية، وتكاليف كهرباء هيئات الحكم المحلي، وتكاليف تسويق مشتقات البترول 339.2 مليون دولار مرتفعا حوالي 12% عن الربع الثاني وذلك نظرا لارتفاع أسعار المحروقات وارتفاع أسعار الكهرباء التي تفرضها شركات الكهرباء الإسرائيلية. ومن المتوقع أن ينخفض صافي الإقراض في الربع الرابع نظرا للانخفاض الحاد الذي حصل على أسعار النفط العالمية، إضافة إلى الجهود المستمرة لتفعيل إجراءات تحصيل فواتير الكهرباء. ويلاحظ أن نسبة إجمالي نفقات الربع الثالث قد بلغت 37% من إجمالي نفقات العام 2008 المقرة في الموازنة (2845 مليون دولار) في حين بلغت نسبة الإنفاق في الشهور التسعة الأولى حوالي 93%، وهذا مؤشر على ارتفاع النفقات وتجاوزها لما كان مخططا له مما سيزيد من عجز الميزانية لسنة 2008.

شكل 2: تطور النفقات العامة للربع الثالث 2008

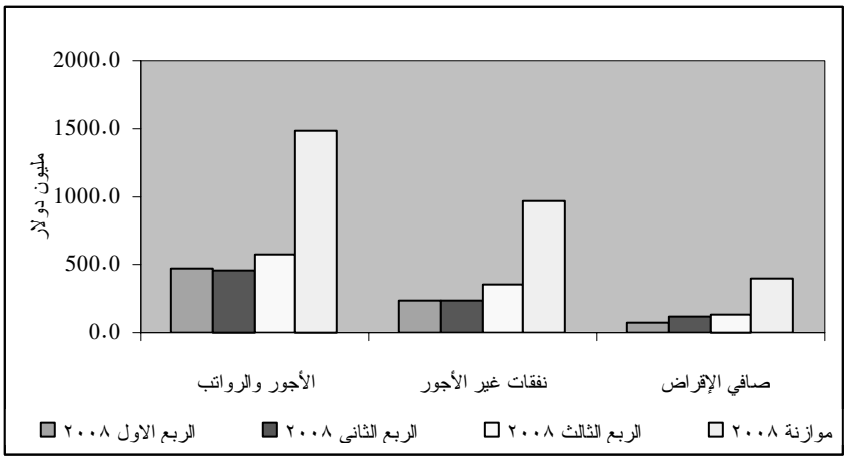

المصدر: وزارة المالية الفلسطينية، تقرير العمليات المالية، الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل، أيلول والربع الثالث 2008.

مع انخفاض إجمالي صافي إيرادات السلطة الفلسطينية في الربع الثالث (554.8 مليون دولار عن ما تحقق في الربع الثـاني، وارتفاع بند إجمالي النفقات وصافي الإقراض (1,063.9 مليون دولار) فقد حقق الرصيد الجاري عجزا بمقدار 509 مليـون دولار وهو اكبر من ضعف العجز المتحقق في الربع الثاني. وتم تمويل هذا العجز من خلال الدعم الخارجي الذي حـصلت عليه السلطة الفلسطينية والذي بلغ 477.1 مليون دولار، إلا أن هذا الدعم لم يلغ كامل العجز حيث بلغ عجز الرصـيد بعـد الدعم الخارجي للموازنة 31.9 مليون دولار تم تمويل ما مقداره 11.3 مليون دولار من البنوك المحلية.

إلا انه وعند النظر إلى الأداء المالي للسلطة الفلسطينية خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2008، يلاحظ أن عجز الرصـيد الجاري قد بلغ 1,177.6 مليون دولار تم تغطيته من خلال الدعم الخارجي للموازنة ليتحقق فائض في الرصيد بمقدار 235.4 مليون دولار. ولقد جرى تسديد 213.6 مليون دولار منها لصالح البنوك المحلية.

جدول 21: تطور النفقات العامة للربع الثالث 2008 (مليون دولار)

	الربع الأول 2008	الربع الثاني 2008	الربع الثالث 2008	نسبة التغير في الربع الثالث عن الربع الثاني (%)	كانون ثاني – أيلول 2008	موازنة 2008	نسبة كانون أول – أيلول من موازنة 2008 (%)
الأجور والرواتب	476.5	456.7	575.4	26.0	1508.6	1481	101.9
نفقات غير الأجور	228.8	228.0	350.1	53.6	806.9	964	83.7
صافي الإقراض	77.5	123.3	138.4	12.2	339.2	400	84.8
المجموع	**782.8**	**808.0**	**1063.9**	**31.7**	**2654.7**	**2845**	**93.3**

المصدر: وزارة المالية الفلسطينية، تقرير العمليات المالية، الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل، أيلول والربع الثالث 2008.

وضمن سعيها لتطبيق خطة التنمية متوسطة المدى 2008–2010 "خطة الإصلاح والتنمية"، فقد واصلت السلطة الوطنية فـي الربع الثالث الحد من التعيينات في الوظائف الحكومية. إذ انخفض عدد موظفي السلطة الوطنية من 144,380 موظـف فـي كانون أول 2007 إلى 140 ألف موظف في شهر آذار 2008، واستقر عدد الموظفين عند 141 ألف موظف تقريبا منذ شهر أيار 2008، بلغ عدد أفراد الأمن منهم 59 ألف. أما في مجال إصلاح الإدارة المالية العامة فقد اصدر مجلس الوزراء قرارا في شهر أيلول يلزم كافة الوزارات بتزويد وزارة المالية بكافة المعلومات المتعلقة بمشاريع التنمية والمساعدات الإنسانية التي تلقتها من الدول المانحة حتى لو كان ذلك خارج إطار الخزينة الموحد. وفي ظل سعيها لتحسين التحصيل وزيادة الرقابة، فقد تم الإيعاز لدائرة الجمارك والمكوس بتطبيق التعليمات الخاصة بتنظيم قطاع الثروة الحيوانية لغايات ضريبة القيمة المـضافة، والتي نصت على أن يخضع نشاط مزارعي الثروة الحيوانية المحلي لضريبة القيمة المضافة بنسبة صفر، شريطة تـسجيلهم لغايات ضريبة القيمة المضافة. وعن التقدم المحرز في إعداد موازنة العام 2009 فقد قدمت كافـة الـوزارات والمؤسـسات تقاريرها لوزارة المالية حول أهدافها الإستراتيجية وبرامجها للعام 2009 وذلك ليتسنى لوزارة المالية من تخصيص التمويـل اللازم لها ضمن إجمالي سقف موازنة خطة الإصلاح والتنمية[11].

5- التطورات المصرفية[12]

من الطبيعي أن يحظى القطاع المصرفي الفلسطيني باهتمام زائد في أشهر الربع الثالث من العام.فاجتياح إعصار أزمة المـال العالمية الأسواق المالية في العالم وما خلفته ورائها من إفلاس مصارف كبرى في البلدان الصناعية الغنية، أثـار مخـاوف الكثيرين حول وضع الصارف الفلسطينية، ومن ناحية أخرى فالأوضاع السياسية والاقتصادية الصعبة السائدة في الأراضـي

[11] وزارة المالية، تقرير التطورات المالية، الربع الثالث، 2008.

[12] البيانات المتعلقة بالتطورات المصرفية لا تزال بيانات أولية قابلة للتغيير.

الفلسطينية،تضع على عاتق القطاع المصرفي مسؤوليات كبيرة في تحفيز بعض الأنشطة الاستثمارية حتى يتم السيطرة على ظاهرة الركود الاقتصادي من جهة، وفي التحكم في درجة السيولة النقدية حتى يتم التحكم في ظاهرة التضخم وارتفاع الأسعار ومن الممكن القول أن كل الظواهر تؤكد أن تأثر القطاع المصرفي الفلسطيني بالأزمة المالية كان محدوداً حتى الآن.ويعود ذلك إلى الطبيعة المحافظة لسلوك القطاع وعدم إقدامه على الاستثمار في الأدوات المالية الخطرة (Toxic assets)، ولهذا لا يحتاج القطاع المصرفي الفلسطيني لعملية إنقاذ تقوم بها سلطة النقد كما حصل في كثير من بلدان العالم الأخرى.ومن ناحية أخرى يمكن القول أن نجاح القطاع المصرفي الفلسطيني في التحكم في مشكلتي الركود والتضخم كان متواضعاً جداً ويعود ذلك إلى عدم تمكن سلطة النقد من استعمال أدوات السياسات النقدية المتاحة للبنوك المركزية، وذلك لعدم وجود عملة وطنية ولوجود قيود وعراقيل الاحتلال الإسرائيلي.

على الرغم من وضع الأزمة العالمية، والأوضاع الفلسطينية الصعبة، تمكن الجهاز المصرفي الفلسطيني خلال الربع الثالث من عام 2008 من تحسين أداءه مقارنة مع الربع الثاني من نفس العام، فكانت التطورات الإيجابية السمة الأكثر بروزاً في مؤشرات النشاط المصرفي. وبشكل عام يمكن إبراز أهم التطورات المصرفية خلال الربع الثالث من عام 2008 مقارنة مع الربع الثاني من نفس العام على النحو التالي:

- ارتفاع إجمالي موجودات الجهاز المصرفي بنسبة 4.8%، لتبلغ نحو 7658 مليون دولار.
- ارتفاع الودائع غير المصرفية (ودائع العملاء) بنسبة 4.9%، لتصل إلى 5874 مليون دولار.
- ارتفاع حقوق ملكية الجهاز المصرفي بنحو 8.7%، لتبلغ 817 مليون دولار.
- ارتفاع الرصيد الإجمالي القائم من التسهيلات الائتمانية بنحو 3.5%، ليبلغ 1807 مليون دولار، وصافي التسهيلات الممنوحة بنسبة 3.7%، إلى حوالي 1690 مليون دولار.
- تراجع حجم التعامل في محفظة الأوراق المالية بنحو 5.4%، لتصل المبالغ المستثمرة في هذه المحفظة إلى حوالي 206 مليون دولار، بالإضافة إلى تراجع حجم النشاط الاستثماري في الشركات التابعة والشقيقة بنحو 8.0%، لتنخفض استثمارات الجهاز المصرفي إلى 173 مليون دولار.
- ارتفاع التوظيفات الخارجية بنسبة 8.5%، لتصل إلى حوالي 3609 مليون دولار.
- ارتفاع عدد الشيكات المعادة بنسبة 4.1% من حيث العدد، مقابل تراجعها بنحو 4.9% من حيث القيمة.

5-1 السيولة المحلية

يرتبط حجم السيولة النقدية بثلاثة عناصر رئيسة: صافي الموجودات الأجنبية (Net Foreign Assets)، وصافي الائتمان المحلي (Net Domestic Assets)، وصافي البنود الأخرى (Other Assets Net).

وقد حصل تغير في حجم السيولة في الربع الثالث نتيجة تطورين .الأول هو تزايد في حجم. للموجودات الأجنبية الصافية[13]، جراء تزايدها بنسبة 7.2%، لتصل إلى 4725.5 مليون دولار، متأثرة بحجم التحويلات الجارية بدون مقابل التي حصل عليها كل من القطاع العام والخاص على حد سواء (وضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات)، خاصة وأن البيانات الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية، على سبيل المثال، تشير إلى أن القطاع العام حصل على منح ومساعدات بما يتجاوز 1.4 مليار دولار خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام من عام 2008، منها حوالي 476.1 مليون دولار في الربع الثالث، بزيادة نسبتها 16.0% مقارنة بما حصل عليه في الربع الثاني[14]. إضافة إلى المساعدات غير الرسمية التي حصل عليها القطاع الخاص.

---

[13] تشمل هذه الموجودات في جانب الأصول كلاً من النقد في الصندوق، والأرصدة لدى المصارف في الخارج، ومحفظة الأوراق المالية الخارجية، والتسهيلات الممنوحة لغير المقيمين، والاستثمار الخارجية، والقبولات المصرفية القابلة للدفع من قبل البنوك الأخرى خارج فلسطين. وفي جانب الخصوم كلاً من أرصدة المصارف خارج فلسطين، وودائع غير المقيمين، وأدوات الدين الخارجية، والقبولات المقبولة الدفع للمصارف الأخرى خارج فلسطين.

[14] أنظر البيانات المالية الشهرية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية.

جدول 22: وضع السيولة المحلية للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية
(مليون دولار)

البيان	2006	2007	2008		
			الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
صافي الأصول الأجنبية	2865.7	4008.8	4246.4	4395.5	4725.5
صافي الأصول المحلية	1634.6	1416.3	1485.0	1458.2	1405.5
صافي المطالبات على القطاع العام	222.6	75.3	126.9	155.4	116.1
المطالبات على القطاع الخاص	1412.0	1340.9	1358.1	1302.8	1289.4
صافي البنود الأخرى	646.7-	784.8-	807.2-	743.0-	808.9-
النقود الإيداعية	3853.6	4640.2	4924.2	5110.7	5322.1

المصدر: Monetary Survey، النشرة الإحصائية الشهرية، سلطة النقد الفلسطينية.

أما التطور الثاني فهو تناقص في حجم صافي الأصول المحلية بمقدار 3.6% ووصولها إلى 1405.5 مليون دولار، جراء تراجع صافي الائتمان المحلي الممنوح للقطاع العام بشكل خاص، والذي تمخض عنه انكماش في وضع السيولة المحلية بنحو 25.3%، مقابل تأثير انكماشي محدود لم يتجاوز 1.0% للائتمان الممنوح للقطاعات الأخرى، ومن ضمنها القطاع الخاص. أما التحركات في بند صافي البنود الأخرى[15] فقد مارست آثاراً توسعية على وضع السيولة المحلية، جراء تحسنها بنحو 8.9%. ويعزى هذا التحسن إلى إجراءات سلطة النقد الرامية إلى زيادة رؤوس أموال المصارف لتصبح أكثر قدرة على التعامل مع المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة، والتي تمخضت عن زيادة رأس المال المدفوع لهذه المصارف خلال الربع الثالث بنحو 4.9% مقارنة بالربع الثاني من نفس العام.

5-2 تطورات القطاع المصرفي

على الرغم مما تميزت به الظروف الاقتصادية والسياسية في الأراضي الفلسطينية من انعدام لليقين وعدم استقرار، وارتفاع في مستويات المخاطر، إلا أن محاولات الجهاز المصرفي الفلسطيني الرامية إلى تعزيز وتفعيل دوره في الاقتصاد لم تتوقف. فقد أشارت البيانات المستوحاة من الميزانيات المجمعة للجهاز المصرفي الفلسطيني، إلى حدوث ارتفاع في إجمالي موجودات الجهاز المصرفي بنسبة 4.8%، لتصل إلى 7657.6 مليون دولار. ويرتبط الجزء الأكبر من الزيادة التي طرأت على مصادر هذه الموجودات بالتغيرات التي حدثت في بند الودائع غير المصرفية، والتي تستحوذ على ما يزيد على ثلاثة أرباع إجمالي موجودات الجهاز المصرفي، في حين يرتبط الجزء الأكبر من الزيادة التي طرأت على استخدامات هذه الموجودات بالتغيرات في بند الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف، التي تستحوذ على أكثر من نصف استخدامات موجودات الجهاز المصرفي.

[15] يتضمن هذا البند جميع العناصر التي لم يتم إدراجها ضمن البنود المتعلقة بالأصول والخصوم الأجنبية والائتمان المحلي والإجماليات النقدية، بما في ذلك الأصول الثابتة والأصول الأخرى، ورأس المال، والمخصصات، والمطلوبات الأخرى.

شكل 3: تطور إجمالي موجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية

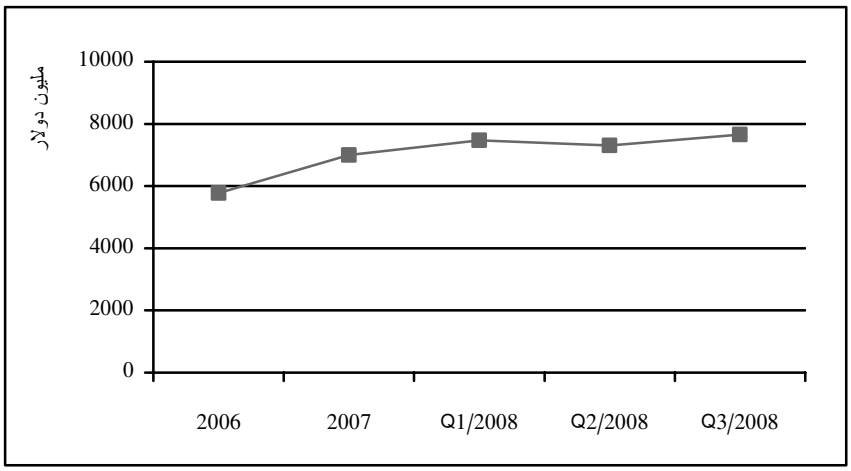

المصدر: جدول 23.

وبشكل عام، حافظت البنود الرئيسة في هيكل الموجودات على استقرارها النسبي، واتجاهها العام، مع بعض التغيرات الطفيفة التي تعزى إلى عوامل وأسباب موسمية. فقد بقيت الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف العنصر المهيمن على الموجودات باستحواذها على 61.5%، والتسهيلات الائتمانية المباشرة على 23.6%، والنقدية على 3.6%، وبقية الأصول الأخرى على 11.3% من إجمالي الموجودات. والملفت للانتباه، هو تراجع الأهمية النسبية لبند النقدية من 5% من إجمالي الموجودات في الربع الثاني إلى 3.6% في الربع الثالث، متأثراً بوضع السيولة التي يعاني منها قطاع غزة بشكل خاص. ويعزى هذا التراجع في النقدية إلى دفع رواتب موظفي القطاع العام قبل نهاية شهر أيلول، إضافة إلى سحوبات المودعين لتلبية احتياجاتهم الخاصة بالعيد، وبالتالي فهو تراجع موسمي في حجم النقدية المتوفرة لدى الجهاز المصرفي. وحتى نهاية الربع الثالث لم يكن هناك تفاقم في مشكلة إدخال النقد إلى قطاع غزة، غير أن هذا الوضع تطور وتأزم خلال الربع الرابع من العام. وفي جانب المطلوبات، حافظت الأهمية النسبية لودائع الجمهور على ثباتها عند مستوى 76.7%، مع ارتفاع طفيف في الأهمية النسبية لحقوق الملكية إلى حوالي 10.7% في إشارة إلى عمليات تدعيم وتعزيز القاعدة المالية ورأس المال المدفوع التي تقوم بها المصارف، مقابل تراجع طفيف في الأهمية النسبية لأرصدة سلطة النقد والمصارف إلى 6%، وبلغت الأهمية النسبية لبقية المطلوبات 6.6% من إجمالي الموجودات.

كما لم يشهد الربع الثالث أية تغيرات جذرية على هيكلية توزيع موجودات المصارف، التي احتفظت بنحو 21.2% من إجمالي موجوداتها على شكل نقد وأرصدة داخل الأراضي الفلسطينية، مقارنة مع 22.6% في الربع الثاني، وتسهيلات ائتمانية واستثمارات بنسبة 28.7%، مقارنة مع 29.3% في الربع الثاني، مقابل أرصدة خارج فلسطين بنحو 43.9%، مقارنة مع 41.7% في الربع الثاني، متأثرة بالأوضاع السياسية والاقتصادية الصعبة السائدة في الأراضي الفلسطينية، خاصة في قطاع غزة، وتأثيرها على مستوى المخاطر، وبالتالي على الفرص والقرارات الاستثمارية المتاحة محلياً.

ومن ناحية أخرى، لا بد من الإشارة إلى درجة التوافق العالية جداً لهيكل العملات المختلفة التي تتكون منها موجودات ومطلوبات الجهاز المصرفي، فالدولار الأمريكي استحوذ على نحو 48.1% من إجمالي الموجودات، مقابل 48.2% من إجمالي المطلوبات، والدينار الأردني على 29.0% من إجمالي الموجودات، مقابل 28.0% من إجمالي المطلوبات، والشيكل الإسرائيلي على 18.2% من إجمالي الموجودات، مقابل 19.0% من إجمالي المطلوبات، والعملات الأخرى على 4.7%، مقابل 4.8% لكل من الموجودات والمطلوبات على التوالي. ومن المؤكد في ظل مثل هذه الهيكلية أن يكون الجهاز المصرفي بعيداً عن مخاطر عدم توافق العملات (Currency Mismatch)، غير أن ذلك لا يمنع تعرضه لمخاطر أخرى.

جدول 23: الميزانية المجمعة للجهاز المصرفي الفلسطيني

(مليون دولار)

بيان الميزانية	2006	2007	2008		
			الربع الأول (Q1)	الربع الثاني (Q2)	الربع الثالث (Q3)
النقدية والمعادن الثمينة	173.3	341.4	357.3	367.5	273.9
الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف	3112.3	4186.7	4492.9	4332.2	4708.9
محفظة الأوراق المالية	60.9	165.0	185.7	217.9	214.4
التسهيلات الائتمانية المباشرة	1843.4	1705.2	1773.1	1746.6	1807.5
القبولات المصرفية	1.9	4.9	3.4	4.2	4.3
الاستثمارات	160.4	157.1	190.1	188.6	173.5
الأصول الثابتة	192.4	216.7	218.3	224.4	225.9
الأصول الأخرى	227.6	226.9	250.4	236.0	249.3
مجموع الأصول (الإجمالي)	**5,772.1**	**7,003.9**	**7,471.9**	**7,308.3**	**7,657.6**
أرصدة سلطة النقد والمصارف	461.4	605.5	660.4	466.0	456.2
إجمالي ودائع الجمهور	4215.9	5117.7	5424.7	5599.0	5873.6
القبولات المنفذة والقائمة	8.2	19.1	16.7	15.9	15.2
المطلوبات الأخرى	159.8	182.9	217.8	155.7	158.3
مخصص ضرائب وأخرى	329.8	376.7	390.0	320.3	337.5
حقوق الملكية	597.0	702.0	762.3	751.5	817.0
مجموع المطلوبات (الإجمالي)	**5,772.1**	**7,003.9**	**7,471.9**	**7,308.3**	**7,657.6**

المصدر: Call Report، رقابة المصارف، سلطة النقد الفلسطينية.

5-2-1 الودائع غير المصرفية (ودائع الجمهور)

شهدت الودائع غير المصرفية خلال الربع الثالث ارتفاعاً بنحو 4.9%، لتصل إلى حوالي 5873.6 مليون دولار، مشكلة أهم مصدر من مصادر الأموال المتاحة للمصارف، باستحواذها على 76.7% من إجمالي مصادر الأموال. ويرتبط جزء من هذا الارتفاع بتزايد حقيقي في ودائع القطاع العام والقطاع الخاص المقيم، جراء الارتفاع في مستوى المساعدات التي تم الحصول عليها من الخارج، والتي تأخذ في الغالب الشكل الرسمي بالنسبة للقطاع العام، والشكل غير الرسمي بالنسبة للقطاع الخاص، ويغلب عليها الطابع العائلي بهدف المساعدة في التغلب على الظروف الصعبة في الأراضي الفلسطينية. كما يرتبط جزء آخر من هذا الارتفاع بتقلبات أسعار صرف العملات المختلفة، خاصة الدولار الأمريكي مقابل اليورو الأوروبي والشيكل الإسرائيلي[16]، كونه عملة إعداد البيانات.

واستحوذت الضفة الغربية على حوالي 83.9% من إجمالي الودائع غير المصرفية، وبقيمة 4930.5 مليون دولار، مرتفعة بنحو 5.5%. ومن الطبيعي في ظل هذه الدرجة العالية من التركز أن يستحوذ قطاع غزة على نسبة قليلة بحدود 16.1% من إجمالي الودائع غير المصرفية، والتي أظهرت البيانات ومنذ بداية العام الحالي اتجاهاً تصاعدياً فيها، حيث ارتفعت خلال الربع الثالث بنحو 1.8%، لتبلغ 943.1 مليون دولار، يعود الجزء الأكبر منها، وبما يزيد عن 90% للقطاع الخاص المقيم. والباقي للقطاع العام، التي أخذ اتجاهها العام بالارتفاع، سواء على مستوى الضفة الغربية أو قطاع غزة.

[16] تستخدم المصارف لأغراض التقييم أسعار الصرف الصادرة عن سلطة النقد، والتي تشير إلى تحسن سعر صرف الدولار خلال الربع الثالث بنحو 5.7% مقابل الشيكل الإسرائيلي، جراء تراجع السعر الوسطي من 3.3477 شيكل لكل دولار في نهاية الربع الثاني، إلى نحو 3.3375 شيكل لكل دولار في نهاية الربع الثالث. هذا إلى جانب تحسن سعر صرف الدولار مقابل اليورو الأوروبي بنحو 8.1%، جراء تراجع السعر الوسطي لصرف الدولار أمريكي مقابل اليورو من 1.5315 دولار لكل يورو، إلى 1.4407 دولار لكل يورو خلال نفس الفترة.

فقد شهدت ودائع القطاع العام (التي تتركز في الضفة الغربية) ارتفاعاً بنسبة 10.7%، ليصل مجموعها إلى 555.3 مليون دولار، أو ما نسبته 9.5% من إجمالي الودائع غير المصرفية. وتأثر هذا الارتفاع بدرجة أساسية بالتزايد الملحوظ الذي طرأ على ودائع السلطة الوطنية الفلسطينية وبنسبة 19.1%، لتصل إلى 434.2 مليون دولار (منها نحو 14% في قطاع غزة). في مقابل تراجع ودائع السلطات المحلية الفلسطينية ومؤسسات القطاع العام غير المالية بنسبة 11.8%، لتصل إلى 121 مليون دولار (منها نحو 17.2% في قطاع غزة). وبشكل عام يرتبط جزء كبير من ودائع القطاع العام بالتطورات التي يمكن أن تحدث في إيرادات المقاصة مع إسرائيل، والمساعدات الرسمية من قبل الدول المانحة. ويذكر في هذا الشأن أن السلطة الوطنية قد حصلت خلال الربع الثالث على حوالي 370 مليون دولار كإيرادات مقاصة (وفق الأساس النقدي)، إي بزيادة نسبتها 20.8% عما حصلت عليه في الربع الثاني، كما حصلت على منح ومساعدات خارجية بقيمة 477 مليون دولار، أي بزيادة نسبتها 16% عما حصلت عليه في الربع الثاني من العام.

شكل 4: الاتجاه العام للودائع غير المصرفية

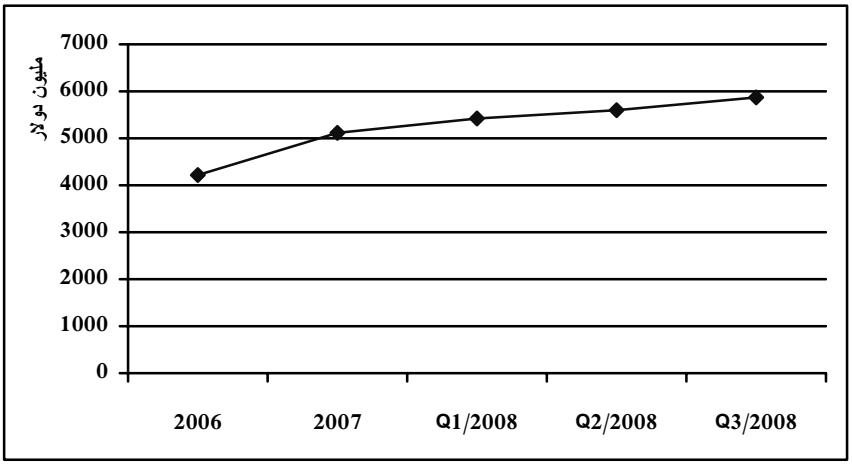

المصدر: جدول 2.

واستحوذت ودائع القطاع الخاص على حوالي 90.5% من إجمالي الودائع غير المصرفي، والتي شهدت ارتفاعاً بنسبة 4.3%، لتصل إلى 5318.3 مليون دولار. وتميزت بسيطرة القطاع الخاص المقيم على غالبيتها العظمى وبما يزيد عن 97% منها، وبقيمة 5198.1 مليون دولار، مدفوعة بارتفاع نسبته 4.6% في الربع الثالث من العام. وتتوزع ودائع القطاع الخاص المقيم بين ودائع للأفراد بنسبة 89.5%، وللشركات بنسبة 10%، وللمؤسسات غير الربحية بنحو 0.5%. وترتبط التغيرات في ودائع القطاع الخاص المقيم بالتغيرات التي تطرأ على وضع حساب التحويلات الجارية بدون مقابل في ميزان المدفوعات، خاصة تلك المساعدات التي يحصل عليها الفلسطينيون المقيمون من ذويهم وأقربائهم، والتي تأخذ في الغالب اتجاهاً تصاعدياً كلما زادت صعوبة الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية. وتستخدم بشكل كلي أو جزئي في تسيير أمور حياتهم واحتياجاتهم اليومية، وما يزيد عن هذه الاحتياجات يتبقى في المصارف على شكل ودائع إلى أن يحين موعد التصرف فيه، أو لتحقيق بعض المكاسب من خلال الاستفادة من عائدات الفوائد على هذه الودائع، خاصة وأن البيانات تشير إلى ارتفاع ودائع القطاع الخاص المقيم طويلة الأجل (ودائع لأجل) المربوطة بمستوى معين من الفائدة بنحو 6%، لتستحوذ على 39.1% من إجمالي ودائع القطاع الخاص المقيم، إلى جانب ارتفاع ودائع التوفير بنحو 3.2%، لتشكل 26% من ودائع القطاع الخاص المقيم ، إلى جانب ارتفاع الودائع الجارية بنحو 4%، لتشكل ما نسبته 34.9% من ودائع القطاع الخاص المقيم.

ومن ناحية أخرى، ورغم تقلبات أسعار الصرف، إلا أن عملات الإيداع الرئيسة قد حافظت على اتجاهها العام، فالدولار الأمريكي ورغم التراجع الطفيف في أهميته النسبية، لا زال يمثل عملة الإيداع الأولى، وبقي مستحوذاً على حوالي 45.3% من الودائع غير المصرفية، وذلك بعد ارتفاع ودائعه بنحو 1.9% خلال الربع الثالث، خاصة وأن الجزء الأكبر من

المساعدات الخارجية، الرسمية وغير الرسمية، تأتي بعملة الدولار، إلى جانب كونه عملة الرواتب لشريحة كبيرة من موظفي القطاع الخاص. يليها الودائع بعملة الدينار الأردني التي شهدت ارتفاعاً طفيفاً في أهميتها النسبية، لتستحوذ على 26.6% من إجمالي الودائع غير المصرفية، وذلك جراء ارتفاع حجم الودائع بهذه العملة بنحو 8.2% خلال الربع الثالث من العام، متأثرة بالتحسن الذي طرأ على سعر صرف الدولار، خاصة وأن الدينار الأردني يرتبط مع الدولار الأمريكي بنظام الصرف الثابت. وجاء التراجع الطفيف في الأهمية النسبية لودائع الدولار لصالح ودائع الشيكل الإسرائيلي، التي حققت معدل نمو نسبته 8.8%، لتشكل حوالي 22.3% من إجمالي الودائع غير المصرفية. ويمثل الشيكل الإسرائيلي عملة الرواتب لكافة موظفي السلطة الوطنية الفلسطينية، وبعض مؤسسات القطاع الخاص، إلى جانب كونه عملة التداول الأساسية للتعاملات اليومية في السوق الفلسطيني. ويستخدم هذا النوع من الودائع في العادة لتسوية التعاملات مع الجانب الإسرائيلي (المستوردات من السلع والخدمات، ومقاصة الشيكل). وقد تعززت ودائع الشيكل على ضوء الارتفاع الذي طرأ على سعر صرف الشيكل مقابل الدولار خلال الفترات السابقة، علماً بأن الشيكل قد فقد نحو 5.7% من قيمته أمام الدولار الأمريكي خلال الربع الثالث مقارنة مع الربع الثاني من العام. كما تراجعت ودائع العملات الأخرى ومن ضمنها اليورو بنسبة 0.2%، متأثرة بالتحسن الذي طرأ على سعر صرف الدولار مقابل اليورو في الربع الثالث، وتراجع حجم المساعدات القادمة من دول منطقة اليورو، الأمر الذي أدى إلى تراجع مكانتها في الودائع غير المصرفية إلى نحو 5.7% مقارنة مع الربع الثاني من العام.

جدول 24: توزيع الودائع غير المصرفية

(مليون دولار)

بيان الميزانية	2006	2007	2008		
			الربع الأول (Q1)	الربع الثاني (Q2)	الربع الثالث (Q3)
حسب التوزيع الجغرافي					
الضفة الغربية	3294.4	4237.6	4516.3	4672.6	4930.4
قطاع غزة	921.5	880.1	908.4	926.4	943.2
حسب الجهة المودعة					
قطاع عام	376.4	505.3	532.7	501.7	555.3
قطاع خاص مقيم	3749.2	4495.5	4776.8	4970.6	5198.1
قطاع خاص غير مقيم	90.3	116.9	115.2	126.7	120.2
حسب نوع الوديعة					
جاري تحت الطلب	1402.4	1790.9	1971.9	2008.5	2078.3
توفير	927.4	1142.4	1230.6	1328.3	1461.3
لأجل	1886.1	2184.4	2222.2	2262.2	2334.0
حسب نوع العملة					
دولار أمريكي	2316.2	2637.0	2655.2	2611.2	2661.3
دينار أردني	1078.8	1261.4	1341.7	1445.3	1563.8
شيكل إسرائيلي	603.5	916.9	1106.8	1205.8	1321.4
عملات أخرى	217.4	302.4	321.0	336.7	336.1

المصدر: Call Report، رقابة المصارف، سلطة النقد الفلسطينية.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن 33.7% من إجمالي الودائع غير المصرفية لا يترتب عليها أية فوائد، أي أنها مصدر لأموال الجهاز المصرفي بتكلفة شبه معدومة، والباقي بتكلفة منخفضة، خاصة في ظل الانخفاض العالمي في أسعار الفائدة المدفوعة. كما أن جميع الودائع غير المصرفية يمكن إدراجها ضمن شريحة الودائع قصيرة الأجل، حيث أن 99.5% منها تقل فترة استحقاقها عن العام الواحد، وحوالي 95.1% منها تقل فترة استحقاقها عن 180 يوماً، في حين أن حوالي 78.3% من هذه الودائع لا تتعد فترة استحقاقها الشهر الواحد. وهذا يعني أن الغالبية العظمى من الودائع غير المصرفية بعيدة عن مخاطر

تقلبات أسعار الفائدة، إما لكونها بدون فائدة أو لعدم تغير أسعار الفائدة خلال فترة استحقاقها القصيرة، ولكنها قد تكون عرضة لمخاطر تقلب أسعار الصرف، وخاصة الدولار الأمريكي، وبالتالي التأثير على قوتها الشرائية الفعلية.

وعموماً، واصلت المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث من العام جذب واستقطاب مزيد من الودائع غير المصرفية، في إشارة واضحة إلى نمو الوعي المصرفي لدى المواطنين من جهة، وتزايد ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي الفلسطيني من جهة ثانية، وهذا بحد ذاته يعتبر مؤشراً على سلامة هذا الجهاز، وانضباطه، جراء تقيده بتعليمات السلطات الرقابية.

5-2-2 حقوق الملكية

في إطار الجهود الرامية إلى دعم وتعزيز رأسمال المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، فقد أظهرت البيانات خلال الربع الثالث من عام 2008 زيادة في حقوق ملكية هذه المصارف بنحو 8.7%، لتصل إلى 817.2 مليون دولار، مشكلة ما نسبته 10.7% من إجمالي المطلوبات (مصادر أموالها). وجاءت هذه الزيادة مدفوعة بزيادة رأس المال المدفوع بنسبة 4.9%، ليصل إلى 596.6 مليون دولار، تماشياً مع تعليمات سلطة النقد النافذة بهذا الخصوص، القاضية برفع رأس مال المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، لما لذلك من أثر إيجابي على تعزيز الأمان والثقة في هذه المصارف وتدعيم موقعها في السوق المصرفي الفلسطيني، وتزايد قدرتها على مواجهة أية مخاطر محتملة أو غير محتملة. أضف إلى ذلك الزيادة الملحوظة في الأرباح الجارية المتحققة التي وصلت إلى 74 مليون دولار (مقارنة مع 51 مليون دولار في الربع الثاني).

وبذلك فإن إجمالي مطلوبات الجهاز المصرفي الفلسطيني (باستثناء حقوق الملكية) تكون قد شكلت خلال الربع الثالث نحو 89.3% من إجمالي موجوداته، والنسبة الباقية تمثل حقوق ملكية هذه المصارف. وليس كفاية رأسمالها، أي قاعدة رأس المال منسوبة إلى الأصول المرجحة بالمخاطر، والتي تحسب عادة للمصارف المحلية فقط، على اعتبار أن المصارف الوافدة تمثل فروعاً لمصارفها الأم في بلد المنشأ. علماً بأن ارتفاع أو انخفاض هذه النسبة للمصارف المحلية العاملة في الأراضي الفلسطينية يرتبط بقوة رأس المال المدفوع من جهة، وانخفاض الأصول المرجحة بالمخاطر من جهة أخرى.

5-2-3 نشاط الإقراض

مما لا شك فيه أن الظروف السياسية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، خاصة في قطاع غزة، لا تزال على درجة كبيرة من التعقيد وعدم الوضوح، وأدت بدورها إلى تزايد درجات الحيطة والحذر من قبل المصارف فيما يتعلق بالتمويل وفرص التمويل المتاحة، التي تعتبر غاية في الأهمية لما لها من تأثير على تفعيل الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وانعكاساتها على الناتج المحلي والأداء الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وعلاقتها بالسيولة وبالإنفاق في الاقتصاد، خاصة وأن التمويل لا يزال أحد أهم الأنشطة التقليدية التي تمارسها المصارف، وتستحوذ على جزء غير بسيط من أموالها المتاحة. ومع ذلك تمكنت المصارف خلال الربع الثالث من إتاحة مزيد من فرص التمويل لاستخدامها في مختلف المناطق وشتى المجالات والأنشطة الاقتصادية، حيث تشير بيانات الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية إلى ارتفاع الرصيد القائم **من** التسهيلات الائتمانية المباشرة بنحو 3.5%، مقارنة بما كان عليه الوضع في الربع الثاني من نفس العام، ليصل إلى 1807.5 مليون دولار.

شكل 5: الاتجاه العام لمحفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة

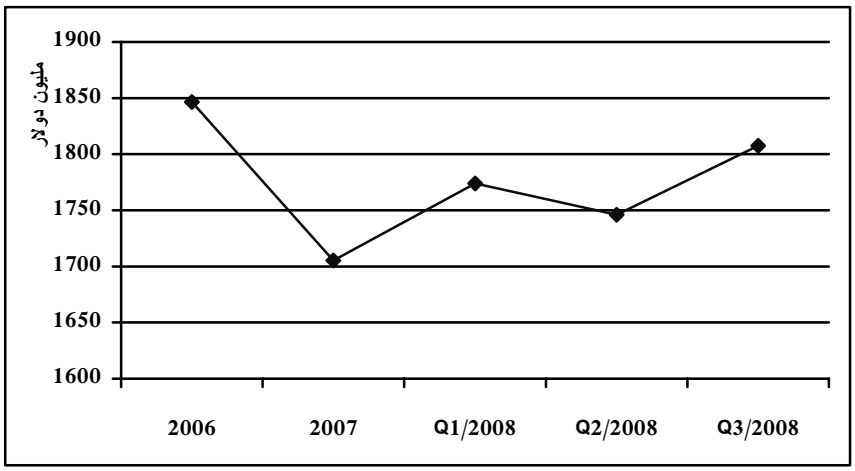

المصدر: جدول 23.

وجاء هذا الارتفاع على الرغم من قيام المصارف بتطبيق التعليمات الجديدة لسلطة النقد القاضية باستبعاد التسهيلات المتعثرة والمخصصات المكونة مقابلها في حال مضى على فترة تعثرها 6 سنوات فأكثر، الأمر الذي يعني ضمنياً استبعاد نسبة معينة من حجم الديون المتعثرة، ومن المخصصات المكونة مقابلها. وبالتالي فإن الحصول على صورة أوضح حول التطورات التي طرأت على وضع التمويل تقتضي الإشارة إلى صافي التسهيلات (التسهيلات بعد حذف جميع المخصصات) والتي تظهر هي الأخرى ارتفاعاً بنسبة 3.7% مقارنة مع الربع الثاني من العام، إلى حوالي 1690.1 مليون دولار. ومن ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أن هذه الأرقام تعبر عن وضع أرصدة وليس تدفقات، وبالتالي فهذا الارتفاع قد يكون ناتجاً –في جزء منه– عن تغيرات في سعر الصرف للعملات المختلفة، خاصة الدولار الأمريكي الذي يعتبر عملة التسهيلات الرئيسة، وعملة إعداد البيانات.

وعموماً، في الوقت الذي واصل فيه إجمالي الرصيد القائم من التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة في الضفة الغربية ارتفاعه وبنحو 4.8%، ليصل إلى 1603.1 مليون دولار، مضيفاً مزيداً من التركز باستحواذه على 88.7% من إجمالي الرصيد القائم. في إشارة لتركز النشاط الاقتصادي ودورة الأعمال في الضفة الغربية، وكونها أكثر استقراراً من قطاع غزة، حيث تواصل التراجع في رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة لقطاع غزة منذ العام 2006، ليتراجع هذا الرصيد في الربع الثالث من عام 2008 بنحو 14% مقارنة مع الربع الثاني من نفس العام، ولينخفض إلى 204.4 مليون دولار، ولتتراجع أهميته النسبية إلى 11.3% من إجمالي الرصيد القائم. وما هذا التراجع إلا مؤشراً على تزايد درجات الحيطة والحذر في منح الائتمان نتيجة نقص السيولة، وتعطل العديد من الأنشطة الإنتاجية والتجارية جراء الظروف والمستجدات التي تحدث على أرض الواقع، وتأثيرها السلبي على الطلب الائتماني.

ومع التحسن الذي طرأ على سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل بعض العملات خلال الربع الثالث من العام مقارنة مع الربع الثاني، أظهرت البيانات ارتفاعاً في الرصيد الممنوح بعملة الدولار الأمريكي بقيمة 45.4 مليون دولار، وبنسبة 4.1%، إلى جانب ارتفاع الرصيد القائم بعملة الشيكل الإسرائيلي بقيمة 20.8 مليون دولار، وبنسبة 4.5%. وفي المقابل تراجع الرصيد الممنوح بعملة الدينار الأردني بنحو 4.9 مليون دولار، وبنسبة 3.2% جراء ارتباطه بسعر صرف ثابت مقابل الدولار الأمريكي، كما تراجع الرصيد الممنوح بالعملات الأخرى ومنها اليورو بحوالي 0.4 مليون دولار، وبنسبة 3.0%، جراء تذبذب سعر صرفه مقابل الدولار. ومع ذلك، حافظت الأهمية النسبية لمختلف العملات على اتجاهها العام، فالدولار بقي عملة التسهيلات الرئيسة باستحواذه على 64.4%، تلاه الشيكل بنصيب 26.8%، ثم الدينار بنسبة 8.1%، وأخيراً العملات الأخرى بنحو 0.7% من إجمالي الرصيد القائم.

جدول 25: توزيع محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة

(مليون دولار)

بيان الميزانية	2006	2007	2008		
			الربع الأول (Q1)	الربع الثاني (Q2)	الربع الثالث (Q3)
حسب التوزيع الجغرافي					
الضفة الغربية	1330.0	1391.6	1460.7	1509.1	1603.1
قطاع غزة	513.3	314.6	313.2	237.6	204.4
حسب الجهة المستفيدة					
قطاع عام	483.0	421.5	511.3	511.3	544.8
قطاع خاص مقيم	1278.8	1208.7	1191.3	1140.5	1129.6
قطاع خاص غير مقيم	81.5	74.9	82.0	95.3	133.1
حسب نوع التسهيل					
قروض	1167.2	1077.4	1062.0	1066.5	1109.2
جاري مدين	665.8	616.8	700.9	669.3	687.8
تمويل تأجيري	10.4	11.0	10.9	10.8	10.5
حسب نوع العملة					
دولار أمريكي	1317.3	1167.1	1159.5	1117.7	1163.1
دينار أردني	196.6	186.2	173.5	151.1	146.2
شيكل إسرائيلي	315.3	336.5	419.4	463.1	483.9
عملات أخرى	14.1	14.4	21.4	14.7	14.3

المصدر: Call Report، رقابة المصارف، سلطة النقد الفلسطينية.

كما حافظت الأهمية النسبية للأنواع المختلفة من التسهيلات على اتساقها العام، فمع ارتفاع رصيد القروض بنحو 4%، يكون قد استحوذ على النصيب الأكبر وبنحو 61.4% من إجمالي الرصيد، تلاه رصيد الجاري مدين الذي ارتفع بنسبة 2.8%، ليشكل نحو 38.1%، وأخيراً رصيد التمويل التأجيري الذي تراجع بنحو 2.8%، ليشكل ما نسبته 0.6% من إجمالي الرصيد القائم.

وشمل التزايد في الرصيد القائم من التسهيلات القطاع العام والخاص على حد سواء، حيث ارتفع رصيد التسهيلات الممنوحة للقطاع العام بنحو 6.6%، ليصل إلى 544.8 مليون دولار، مشكلاً ما نسبته 30.1% من إجمالي الرصيد، متأثراً بتزايد الرصيد الممنوح للسلطة الوطنية الفلسطينية بنحو 7.3%، إلى حوالي 526.9 مليون دولار (جاء التزايد في صورة جاري مدين وتراجع في القروض) مقابل تراجع الرصيد الممنوح للسلطات المحلية الفلسطينية ومؤسسات القطاع العام غير المالية بنسبة 11.1%، لينخفض إلى 17.9 مليون دولار (شمل التراجع كلاً من القروض والجاري مدين). ويذكر في هذا الشأن أن مديونية القطاع العام آخذة بالتراجع منذ العام 2005، التي وصلت فيه إلى الذروة، لتصل مع نهاية الربع الثالث من عام 2008 إلى نحو 544.8 مليون دولار.

كما ارتفع نصيب القطاع الخاص بنسبة 2.2%، ليستحوذ على ما نسبته 69.9% من الرصيد القائم للتسهيلات، وبقيمة 1262.7 مليون دولار، مدفوعاً على وجه التحديد بالتحسن في نشاط القطاع الخاص المقيم في الضفة الغربية، وتأثيره على تزايد الطلب الائتماني، الأمر الذي أدى إلى تزايد الرصيد الممنوح له بنحو 0.4%، مقابل 5.9% نسبة تراجع الرصيد الممنوح للقطاع الخاص المقيم في قطاع غزة. في حين ارتفع الرصيد الممنوح لغير المقيمين بنسبة 39.7%، ليبلغ 133.1 مليون دولار، علماً بأن مساهمة هذا الرصيد في إجمالي الرصيد القائم لا تزال في حدود 7.4%.

بشكل عام، على الرغم من أن عدم الاستقرار كان السمة الأكثر بروزاً في الربع الثالث من العام فيما يتعلق بالظروف السياسة والاقتصادية وفي مالية الحكومة، وما رافقها من ارتفاع لمستوى المخاطر، والتخوف المستمر من مزيد من التأزم للأوضاع العامة، إلا أن المصارف تمكنت من زيادة نشاطها الائتماني، وإن كان الجزء الأكبر من هذا النشاط (قروض وجاري مدين) يدرج ضمن شريحة الأنشطة قصيرة الأجل، خاصة وأن حوالي 61% من هذه الأنشطة لا تتعد فترة استحقاقه العام الواحد. في حين أن حوالي 41.6% منه تقل فترة استحقاقه عن 180 يوماً، وحوالي 25.5% منه لا تتعد فترة استحقاقها الشهر الواحد. وهذا يعني أن جزء غير بسيط من هذا النشاط بعيد عن مخاطر تقلبات أسعار الفائدة، لكنه في نفس الوقت قد لا يكون بعيداً عن مخاطر تقلب أسعار الصرف، وبعض المخاطر الأخرى.

فعلى سبيل المثال، هناك عدم توافق واضح بين آجال استحقاق كل من الودائع غير المصرفية والتسهيلات الائتمانية المباشرة، ففي الوقت الذي نجد فيه آجال نحو 61% من التسهيلات تقل فترة استحقاقها عن العام الواحد، فإن هناك حوالي 99.5% من الودائع غير المصرفية تقل فترة استحقاقها عن العام الواحد، وحوالي 25.5% من التسهيلات مقابل 78.3% من الودائع غير المصرفية تقل آجل استحقاقها عن الشهر الواحد. ومثل هذا الوضع أذا لم تحسن المصارف التعامل معه قد يضعها أمام مشكلة مخاطر السيولة.

كما تواجه المصارف مخاطر القروض متأخرة الأداء والمتعثرة (القروض والجاري مدين)، وإن كانت حدة هذه المخاطر قد أخذت بالتراجع في الآونة الأخيرة، تلك المخاطر التي ترتبط بشكل عام بالأزمات المالية (التي عانت منها السلطة الفلسطينية) ونقص السيولة، وانقطاع مصادر الدخل. وتعتبر مؤشراً على تردى الأوضاع الاقتصادية، وتدفع بدورها إلى التحفظ في التوسع في الائتمان اللاحق، والذي ينعكس بدوره سلبياً على مستويات الاستثمار ومن ثم على مستويات النمو الاقتصادي. وفي هذا السياق يلاحظ أن حوالي 13.2% من إجمالي الرصيد القائم من التسهيلات الائتمانية (أو 3.1% من إجمالي موجودات المصارف) قد تم تصنيفها خلال الربع الثالث من عام 2008 على أنها قروض متأخرة الأداء ومتعثرة، متراجعة بنحو 7.7% عما كانت عليه في الربع الثاني من نفس العام.

5-2-4 النشاط الاستثماري ومحفظة الأوراق المالية

في ظل بيئة استثمارية محلية غير مواتية، وتصاعد حدة الأزمة المالية العالمية (وإن كانت غالبية استثمارات الجهاز المصرفي محلية) كان لا بد أن تتأثر قرارات القطاع الخاص بهذه الأوضاع، وأن تتسم بمزيد من الحيطة والحذر، تجلت بعض صورها في تراجع بنحو 8% في المبالغ التي تم توظيفها من قبل المصارف في النشاط الاستثماري (شركات تابعة وشقيقة وحصص الأقلية) ولتنخفض هذه الاستثمارات إلى حوالي 173.5 مليون دولار، أو ما نسبته 2.3% من إجمالي استخدامات الأموال المتاحة للمصارف. ويذكر أن هذا التراجع قد جاء متأثراً بصورة أساسية بانخفاض حجم الاستثمارات المحلية بنحو 8.2%، والخارجية بنحو 5%، لتتراجع الاستثمارات المحلية إلى 165.7 مليون دولار، والخارجية إلى حوالي 7.8 مليون دولار مقارنة مع الوضع الذي كانت عليه في الربع الثاني من العام، وذلك جراء التراجع الذي طرأ على أسعار الأسهم في الأسواق المالية، وليس نتيجة لانخفاض حجم الاستثمارات نفسها، خاصة وأن هذه الاستثمارات تقاس بالقيمة العادلة أي القيمة السوقية.

ونتيجة لتراجع أسعار الأسهم تراجعت الاستثمارات في محفظة الأوراق المالية (للمتاجرة وللاستثمار)، الأمر الذي ترتب عليه انخفاض هذه الاستثمارات بنسبة 5.4% مقارنة مع الربع الثاني من نفس العام، خاصة تلك المتعلقة بالاستثمار طويل الأجل، ليصل حجم الاستثمار في محفظة الأوراق المالية إلى 206.2 مليون دولار، تعود غالبيتها العظمى إلى الاستثمارات طويلة الأجل.

5-2-5 التوظيفات الخارجية

تعتبر التوظيفات الخارجية[17] إحدى الوسائل التي يمكن من خلالها توظيف السيولة المتاحة (الناجمة عن ارتفاع حجم الودائع غير المصرفية) خاصة في ظل أوضاع سياسية واقتصادية غير المواتية، وتحديداً في قطاع غزة، وكون البيئة والمناخ الاستثماري المحلي غير ملائم، الأمر الذي كان له دور كبير في تزايد أهمية هذه التوظيفات. وخلال الربع الثالث من 2008 ارتفعت هذه التوظيفات بنحو 8.5%، مقارنة بما كانت عليه في الربع الثاني من نفس العام، لتصل إلى 3609 مليون دولار، أو ما نسبته 47.1% من إجمالي الموجودات، متأثرة بدرجة أساسية بارتفاع أرصدة المصارف في الخارج، خاصة وأن الأرصدة في الخارج تعتبر أحد أبرز أوجه هذه التوظيفات، والتي شهدت خلال الربع الثالث تزايداً بنسبة 10.4%، لتصل إلى 3358.2 مليون دولار، مشكلة 43.9% من مجموع استخدامات الأموال المتاحة. استحوذت مكاتب المصرف خارج فلسطين على حوالي 57.1% من هذه الأرصدة، وبقيمة 1919.0 مليون دولار، مرتفعة بنحو 10.0%، في حين حصلت المصارف الأخرى خارج فلسطين على 42.9%، وبقيمة 1439.2 مليون دولار، مرتفعة بنسبة 11% عما كانت عليه في الربع الثاني من نفس العام.

شكل 6: الأرصدة الخارجية للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية

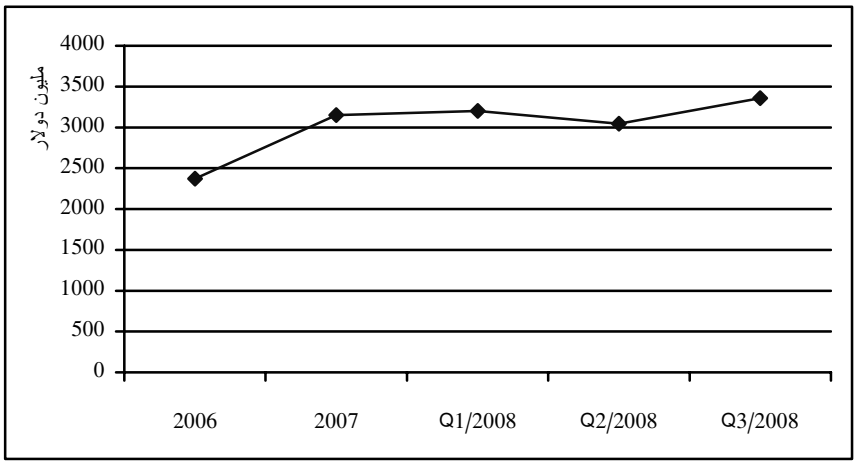

المصدر: جدول 23.

5-2-6 مؤشرات أداء المصارف

اعتمد هذا التقييم لأداء المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية على مجموعتين من المعايير، الأولى مصرفيه ممثلة بالمؤشرات المتعارف عليها، كالنشاط المصرفي والأرباح الجارية، وملاءة رأس المال، وجودة الأصول، وغيرها، وذلك للتدليل على مدى سلامة هذه المصارف وانضباطها وتقيدها بتعليمات السلطة الرقابية. والثانية اقتصادية، ممثلة بمؤشرات توظيف الأموال المتاحة للمصارف في مختلف الأوجه والمجالات التي تخدم عملية النمو والتنمية الاقتصادية. وتجدر الإشارة إلى أن جزء من التغيرات التي طرأت على بعض هذه المؤشرات هي تغيرات مرتبطة بأسباب وعوامل موسمية، وبالتالي لا تمثل اتجاهاً عاماً لدى الجهاز المصرفي.

[17] تشمل التوظيفات الخارجية أرصدة، وسندات، وأسهم، وأذونات خزينة، وصكوك، وقروض التجمع البنكي وغيرها من الاستثمارات في الخارج. وقد وصل إجمالي هذه التوظيفات في عام 2007 إلى حوالي 3.5 مليار دولار، أو ما نسبته 56% من إجمالي ودائع الجهاز المصرفي. وتتوزع هذه التوظيفات بين أرصدة نقدية بنسبة 94% موظفة لدى مؤسسات مالية، واستثمارات في المضاربات ومرابحات السلع الدولية بنسبة 2%، واستثمارات في صكوك وسندات وأسهم شركات بنسبة 4%.

وفي هذا السياق تشير مؤشرات الربحية إلى ارتفاع ملحوظ في الأرباح الجارية المتحققة خلال الربع الثالث من عام 2008 إلى حوالي 74 مليون دولار، مقارنة مع 50.8 مليون دولار في الربع الثاني، ورغم ذلك تراجع العائد على معدل حقوق الملكية (الأرباح الجارية/ معدل حقوق الملكية) Return on Equity (ROAE) من 13.5% في الربع الثاني، إلى 12.8% في الربع الثالث، وحافظت الأرباح الجارية إلى معدل الموجودات (Return on Assets ROAA) على ثباتها النسبي تقريباً خلال الربعين الثاني والثالث عند مستوى 1.4%.

أما في السياق الاقتصادي فيمكن النظر إلى أداء المصارف من خلال نوعين من المعايير، الأول يرتبط بدرجة استغلال وتوظيف الودائع في مجال الائتمان ودور القطاع الخاص في هذا الجانب، نظراً لما للائتمان من أهمية في تفعيل الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وانعكاساتها الإيجابية على الناتج المحلي الإجمالي. وفي هذا المجال شهد الربع الثالث من عام 2008 تراجع طفيف في نسبة التسهيلات المباشرة إلى إجمالي الودائع المصرفية وغير المصرفية (ودائع الجمهور، وسلطة النقد، والمصارف) من 28.8% في الربع الثاني إلى 28.6% في الربع الثالث. كما شهد تراجع في نسبة التسهيلات إلى الودائع غير المصرفية من 31.2% إلى 30.8%. وبذلك تكون هذه النسبة دون النسبة التي حددتها تعليمات سلطة النقد النافذة بهذا الخصوص (تعميم 20أ/1998) والقاضية بتحديد نسبة الائتمان إلى الودائع غير المصرفية كحد أدنى بنسبة 40%. كما شهد تراجع في نسبة التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص إلى ودائع هذا القطاع من 24.2% إلى 23.7%، وللقطاع الخاص المقيم من 22.9% إلى 21.7% خلال نفس الفترة. ويعزى التراجع في هذه المؤشرات إلى كون الزيادة التي طرأت على حجم الودائع، وبالأخص ودائع العملاء، قد فاقت التزايد في حجم التسهيلات، حيث ارتفعت ودائع العملاء بنسبة 4.9%، وبقيمة 274.6 مليون دولار، مقارنة مع نمو للتسهيلات بنسبة 3.5%، وبقيمة 60.9 مليون دولار خلال نفس الفترة.

جدول 26: مؤشرات أداء الجهاز المصرفي

(نسب مئوية)

مؤشر الأداء	2006	2007	2008		
			الربع الأول (Q1)	الربع الثاني (Q2)	الربع الثالث (Q3)
الأرباح الجارية/ معدل الموجودات	1.0	1.1	1.5	1.4	1.4
الأرباح الجارية/ معدل حقوق الملكية	9.9	10.9	14.1	13.5	12.8
التسهيلات/ إجمالي الودائع	39.5	29.8	29.2	28.8	28.6
التسهيلات/ الودائع غير المصرفية (ودائع العملاء)	43.7	33.3	32.7	31.2	30.8
تسهيلات القطاع الخاص/ ودائع القطاع الخاص	35.4	27.8	26.0	24.2	23.7
تسهيلات القطاع الخاص المقيم/ ودائع القطاع الخاص المقيم	34.1	26.9	24.9	22.9	21.7
التوظيفات الخارجية/ إجمالي الودائع	61.4	62.3	58.5	58.7	57.2
الأرصدة الخارجية/ إجمالي الودائع	50.8	55.0	52.6	50.1	53.1
ودائع العملاء/ إجمالي الموجودات	73.0	73.1	72.6	76.7	76.7
التسهيلات الائتمانية/ إجمالي الموجودات	31.9	24.3	23.7	23.9	23.9

المصدر: احتسبت من خلال الجداول 23 و24 و25.

أما النوع الثاني من المعايير الاقتصادية، فيربط التوظيفات والأرصدة الخارجية بإجمالي الودائع، بهدف توضيح مدى انفتاح وتوجه المصارف نحو الخارج، والتأثير السلبي لذلك التوجه على التنمية المحلية. وفي هذا السياق حدث تراجع في نسبة التوظيفات الخارجية إلى إجمالي الودائع المصرفية وغير المصرفية من 58.7% في الربع الثاني من عام 2008 إلى 57.2% في الربع الثالث، مقابل ارتفاع في نسبة الأرصدة الخارجية إلى إجمالي الودائع المصرفية وغير المصرفية من 50.1% إلى

حوالي 53.1% خلال نفس الفترة. وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بتزايد السيولة لدى المصارف الناجمة عن ارتفاع حجم الودائع، والمتزامنة مع بيئة اقتصادية محلية غير مواتية، خاصة في قطاع غزة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة وعلى الرغم من ارتفاعها، إلا أنها لا تزال ضمن الحدود الواردة في تعليمات سلطة النقد النافذة بهذا الشأن (تعميم 20أ/1998) والقاضية بأن لا تتجاوز نسبة التوظيفات الخارجية 65% من إجمالي الودائع المصرفية وغير المصرفية.

كما حدث تراجع في نسبة التسهيلات المباشرة إلى إجمالي الموجودات من 23.9% في الربع الثاني، إلى حوالي 23.6% في الربع الثالث، مقابل محافظة نسبة الودائع غير المصرفية إلى إجمالي الموجودات على ثباتها عند مستوى 76.7% خلال نفس الفترة. وفي ذلك إشارة إلى تراجع نسبي في آلية توزيع المدخرات لصالح التوظيف الخارجي على حساب التوظيف المحلي.

5-2-7 نظام المدفوعات

لا تزال بيئة عمل نظام المدفوعات في الأراضي الفلسطينية ترتكز بدرجة أساسية على الدفع النقدي في تنفيذ عمليات التسوية، وإن أخذت بعض أدوات الدفع الأخرى بالانتشار التدريجي في الآونة الأخيرة، كاستخدام الشيكات، وأوامر الدفع المختلفة، كالحوالات وبطاقات الدفع ونقاط البيع. وتستخدم في الأراضي الفلسطينية ثلاث عملات رئيسة في التداول (الدولار الأمريكي، والدينار الأردني، والشيكل الإسرائيلي)، إلى جانب اليورو الذي بدأ استخدامه حديثاً ضمن نطاق محدود. وتتولى سلطة النقد الفلسطينية إدارة غرف للمقاصة في كل من رام الله وغزة لإتمام عملية التقاص والتسويات بالعملات الأربعة (الدولار، والدينار، والشيكل، واليورو).

وشهدت حركة المقاصة خلال الربع الثالث من عام 2008 تراجعاً في عدد الشيكات المقدمة للتقاص بمختلف العملات المتداولة بنسبة 10.3%، ليصل عددها إلى 216,588 شيكاً (بقيمة إجمالية 657.0 مليون دولار، متراجعة بنحو 16.9% مقارنة مع الربع الثاني من نفس العام). ونظراً لكون حركة المقاصة تعكس جزء كبير من التغيرات والتطورات في النشاط الاقتصادي، وفي إشارة إلى عدم استقرار هذه الأوضاع، وترديها في بعض الأحيان كما هو الحال بالنسبة لقطاع غزة، فقد شهد الربع الثالث من العام ارتفاعاً في عدد الشيكات المعادة (المرتجعة) بالعملات المختلفة بنسبة 4.1%، ليصل عددها إلى 26,639 شيكاً (بقيمة إجمالية 46.4 مليون دولار، منخفضة بنحو 4.9% عما كانت عليه في الربع الثاني من نفس العام). وبذلك تكون نسبة الشيكات المعادة إلى الشيكات المقدمة للتقاص قد ارتفعت إلى 12.3% مقارنة بما كانت عليه في الربع الثاني من نفس العام.

جدول 27: عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص ونسبة الشيكات المعادة منها

السنة	الشيكات المقدمة للتقاص		الشيكات المعادة		نسبة المعاد/المقدم للتقاص	
	العدد (شيك)	القيمة (مليون دولار)	العدد (شيك)	القيمة (مليون دولار)	العدد %	القيمة %
2006	2,331,259	5251.9	404,049	477.4	17.3	9.1
2007	2,216,184	5638.6	330,040	486.3	14.9	8.6
الربع الأول (Q1)/2008	223,698	727.9	24,883	47.8	11.1	6.6
الربع الثاني (Q2)/2008	241,404	790.7	25,592	48.7	10.6	6.2
الربع الثالث (Q3)/2008	216,588	657.0	26,639	46.4	12.3	7.1

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

6- سوق فلسطين للأوراق المالية

منيت سوق فلسطين للأوراق المالية خسائر قاسية خلال الربع الثالث من العام 2008، حيث أكدت الإحصائيات انخفاضاً كبيراً في قيم التداول وأحجامه بنسبة ملموسة مقارنة مع الربع الثاني من هذا العام، وكذلك الانخفاض في مؤشر القدس مقارنة مع الربع السابق. حيث يعزى الانخفاض الكبير في قيمة التعاملات التي تشهده البورصة الفلسطينية إلى التراجع الملحوظ للسيولة في جميع البورصات العربية مع خروج الكثير من المستثمرين لقضاء إجازاتهم الصيفية، من جهة أخرى فترة الخمول في رمضان مع اقتراب موعد عيد الفطر.

إن إقدام واحدة من اكبر الشركات الاستثمارية في فلسطين على تركيز محفظتها المخصصة للاتجار في الأسهم في أسواق خارجية، والحملات الضخمة التي بدأتها البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية لاستقطاب الودائع بإطلاقها حملات جوائز كبيرة على حسابات التوفير كانت من أسباب الانخفاض لكبير في مؤشرات سوق فلسطين للأوراق المالية. وكذلك كانت هذه الفترة في انتظار إفصاح الشركات عن نتائج قوية للنصف الأول من العام الحالي، حيث أن 32 شركة من أصل 35 شركة مدرجة ومتداولة قدمت بياناتها في الموعد المحدد، في حين لم تقدم ثلاث شركات بياناتها ضمن الفترة المتاحة ويضاف هذا كله إلى استمرار الأوضاع السياسية الصعبة من حالة الانقسام الداخلي دون بروز إشارات جدية على انتهائها.

أن نسبة الإفصاح للنصف الأول من عام 2008 تجاوزت 91% حيث تشير نتائج أعمال الشركات المفصحة وعددها 32 إلى تحقيق 26 شركة منها لأرباح، في حين منيت 6 شركات بخسائر. ويستدل من نتائج أعمال الشركات أن شركات الاستثمار قد حققت جميعها أرباحاً، في حين توزعت الشركات الستة التي منيت بخسائر على قطاع الخدمات (شركتان) وقطاع التأمين (شركتان) وقطاع البنوك (شركة واحدة) وقطاع الصناعة (شركة واحدة). تنتمي الشركات الثلاثة غير المفصحة لقطاعات البنوك والاستثمار والصناعة. هذا، وأغلق مؤشر القدس في نهاية شهر أيلول عند مستوى 644.84 نقطة، منخفضاً بنسبة 6.4% على إغلاق شهر حزيران 2008.

شكل 7: مؤشر القدس حسب الشهر خلال الربع الثالث من العام 2008

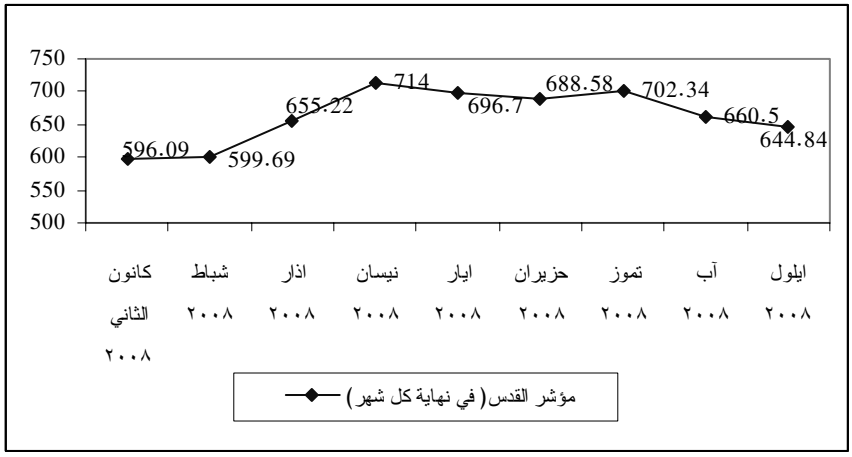

المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية www.p-s-e.com.

يأتي الانخفاض في مؤشر القدس على خلفية الانخفاض في مؤشر جميع القطاعات (استثمار، تأمين، بنوك، خدمات) وخاصة قطاعي الاستثمار والتأمين ما عدا قطاع الصناعة حيث ارتفع بنسبة لا تتجاوز 1%، بينما كانت نسب الانخفاض على التوالي17%، 7.5%، 5% و2.6% على التوالي خلال الربع الثالث من العام 2008 مقارنة مع الربع الثاني.

شكل 8: أداء مؤشرات القطاعات خلال أشهر الربع الثالث 2008 والشهر الذي يسبقه

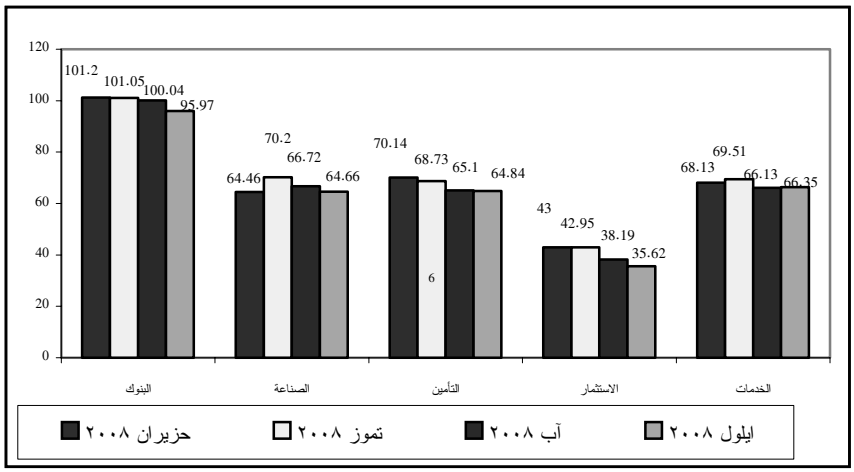

المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية www.p-s-e.com.

وبشكل عام، تشير المؤشرات والمعطيات إلا أن حجم التداول بلغ خلال الربع الثالث من العام 2008 162 مليون دولار وبنسبة انخفاض مقدارها 70% مقارنة مع الربع الثاني. وكذلك انخفض عدد الأسهم المتداولة بنسبة 67.4% خلال نفس الفترة ليصل إلى 44.3 مليون سهم. كما بلغت القيمة السوقية خلال الربع الثالث 2.9 مليار دولار بانخفاض مقداره 7.05% عن الربع السابق. وفيما يتعلق بعدد جلسات التداول فقد بقيت ثابتة خلال الربعين (64 جلسة).

جدول 28: المؤشرات الرئيسية لسوق فلسطين للأوراق المالية
خلال الربع الثاني من العام 2008

الفترة	القيمة السوقية (مليار دولار)	عدد جلسات التداول	مؤشر القدس (في نهاية كل شهر)	حجم التداول (قيمة الأسهم المتداولة) مليون دولار	عدد الأسهم المتداولة (مليون)
تموز	3.2	22	702.34	47.4	13.7
آب	3	21	660.50	44	15.7
أيلول	2.9	21	644.84	70.6	14.9
الربع الثالث 2008	2.9	64	644.84	162	44.3
الربع الثاني 2008	3.12	64	688.58	538	136

المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية www.p-s-e.com.

7- الأسعار والقوة الشرائية[18]

اتسم الربع الثالث من العام 2008 باستمرار الارتفاع في أسعار المستهلك، كما كان الحال في الربع الرابع من العـــام 2007، والربعين الأول والثاني من العام 2008، ما ساهم في تعزيز مشكلة التضخم التي يعاني منها الاقتصاد الفلـــسطيني. اســـتمر

[18] قام الجهاز المركزي للإحصاء بتحديث سنة الأساس في حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك، عملاً بالتوصيات الدولية، حيث تم الانتقال من سنة 1996 إلى سنة 2004، وقد تم اختيار تلك السنة على أساس أنها الأكثر استقراراً من بين السنوات التي تمت دراسة أوزانها خلال سنوات انتفاضة الأقصى. كما تم استخدام تصنيف آخر للسلع وهو تصنيف "الاستهلاك الفردي حسب الغرض" الصادر عن الاتحاد الأوروبي (COICOP) الذي يعتمد تصنيف المجموعات إلى اثنتي عشرة مجموعة رئيسية بدلاً من عشر مجموعات، إضافة إلى توزيع السلع داخل بعض المجموعات بأسلوب جديد يعتمد تصنيف السلع حسب الغرض من استخدامها.

الارتفاع في أسعار المواد الاستهلاكية خلال الربع الثالث من العام 2008. فبينما انتهى الربع الثاني من العام 2008 برقم قياسي يساوي 120.77، واصل ارتفاعه ليصل مع نهاية الربع الثالث من العام 2008 إلى 122.97 (سنة الأساس 2004 = 100). ومع استمرار هذا الارتفاع في الأسعار بشكل متزامن مع استمرار مشكلة البطالة، فإن الاقتصاد الفلسطيني أصبح يعاني من المشكلة المزدوجة: كساد–تضخم (Stagflation)، التي تضيف أعباءً جديدة وقاسية على كاهل المواطن الفلسطيني.

7-1 الأسعار

مع استمرار موجة الارتفاع في الأسعار العالمية، استمر ارتفاع الأسعار في الأراضي الفلسطينية ليسجل قفزات أخرى متتابعة خلال الربع الثالث من العام 2008. كذلك استمر تركيز الارتفاع في أسعار معظم السلع الضرورية، وبالتحديد السلع الغذائية منها، بالإضافة إلى الوقود. هذه السلع التي يستحوذ الإنفاق عليها النسبة الأكبر من سلة المستهلك الفلسطيني، معاناته، حيث شهدت السلع المستوردة والمحلية الصنع ارتفاعات متتالية في أسعارها، كما أن طبيعة تلك السلع التي ارتفعت أسعارها تقود إلى سلسلة من التأثيرات التراكمية في كثير من أسعار السلع الأخرى، حيث أن استمرار الارتفاع في أسعار الحليب والأرز والوقود والطاقة واللحوم يؤدي إلى تأثير مضاعف في أسعار منتجات أخرى تعتمد عليها.

تشير إحصاءات الربع الثالث من العام 2008 إلى حدوث ارتفاع في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (مقاسه بالشيكل) في الأراضي الفلسطينية بنسبه 1.83% بالمقارنة مع متوسط الربع الثاني من العام 2008، وبنسبة 11.13% بالمقارنة مع متوسط الربع المناظر له من العام 2007. وعند مقارنة شهر أيلول 2008 مع أيلول 2007 نجد أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفع على بنسبة 10.91% (جدول 29).

جدول 29: الأرقام القياسية ونسب التغير الشهرية
لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية
(سنة الأساس 2004 = 100)

الفترة الزمنية	الرقم القياسي	نسبة التغير
نيسان 2008	120.46	1.49
أيار 2008	120.57	0.09
حزيران 2008	121.28	0.59
تموز 2008	122.12	0.69
آب 2008	122.62	0.41
أيلول 2008	124.19	1.28

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

استمر ارتفاع الأسعار بنسب أكثر حدة في قطاع غزة عن باقي المناطق الفلسطينية، وذلك بسبب تفاقم حدة الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع. وتشير الأرقام القياسية إلى أن متوسط ارتفاع الأسعار خلال الربع الثالث من العام 2008 مقارنة مع الربع الثاني بلغ 2.28% في قطاع غزة. وبلغت النسبة 13% عن الربع المناظر من العام السابق. أما في باقي الضفة الغربية، فكانت النسبة 1.58% مقارنة مع الربع الثاني من العام 2008، وبنسبة 10% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2007. أما في القدس، فكانت نسبة ارتفاع الربع الثالث من العام 2008 مقارنة مع الربع الثاني من العام نفسه 1.9%، وعن الربع المناظر من العام السابق بلغت النسبة 5.2%. أما بالنسبة لأنواع السلع، فقد كان ارتفاع أسعار السلع الغذائية المحرك الأساسي في ارتفاع الأسعار (انظر جدول 30).

جدول 30 : متوسط ارتفاع الأسعار على مستوى المجموعات الرئيسية في الأراضي الفلسطينية 2008 (سنة الأساس 2004 = 100)

المجموعة	نسب الربع الثالث 2008 عن الربع الثاني 2008	نسب الربع الثالث 2008 عن الربع الثالث 2007
المواد الغذائية والمشروبات المرطبة	2.44	18.87
المشروبات الكحولية والتبغ	1.57	6.95
الأقمشة والملابس والأحذية	0.64	1.21
المسكن ومستلزماته	1.37	8.91
الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية	3.11	7.32
الخدمات الطبية	0.22	7.10
النقل والمواصلات	2.48	9.92
الاتصالات	(0.96)	(1.05)
السلع والخدمات الترفيهية والثقافية	0.99	1.21
خدمات التعليم	0.99	2.08
خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق	2.53	19.16
سلع وخدمات متنوعة	0.67	2.02
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	**1.83**	**11.13**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

*الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة (هبوط في الأسعار).

شكل 9: معدل التضخم بالشيكل في كل من القدس وباقي الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الربع للعامين 2007 و2008

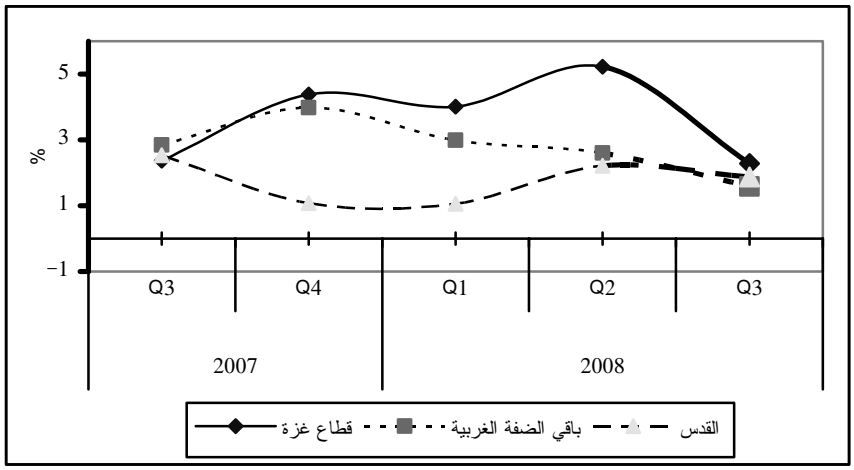

المصدر: حسبت من قبل "ماس" بناءً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، سنوات مختلفة.

واضح ان مجموعة المواد الغذائية والمشروبات المرطبة هي السبب الرئيسي وراء الارتفاع الحاصل في الأسعار في الأراضي الفلسطينية، حيث ارتفعت أسعار هذه بنسبة 2.44% خلال الربع الثالث من العام 2008 بالمقارنة مع الربع الثاني من العام 2008. أما أسعار خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق ارتفعت بنسبة 2.53%، ومجموعة النقل والمواصلات ارتفعت

بنسبة 2.48%، كما ارتفعت مجموعة المسكن ومستلزماته بنسبة 1.37%، ومجموعة الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية بنسبة 3.11% عن الفترة نفسها.

أما على مستوى المناطق والمجموعات المختلفة المكونة للسلة الاستهلاكية، فيلاحظ أن مجموعة المواد الغذائية ارتفعت بنسبة 2.20% في قطاع غزة خلال الربع الثالث من العام 2008 مقارنة مع الربع الثاني من العام 2008. وفي باقي الضفة الغربية، ارتفعت مجموعة المواد الغذائية بنسبة 2.41% (جدول 31).

كما سجلت مجموعة النقل والمواصلات في قطاع غزة ارتفاعاً وصل إلى 4.23% خلال الربع الثالث من العام 2008 مقارنة مع الربع الثاني من العام 2008، وفي باقي الضفة الغربية ارتفعت بنسبة 2.37% خلال الفترة نفسها.

كذلك، سجلت أسعار مجموعة المسكن ومستلزماته ارتفاعاً في قطاع غزة بنسبة 3.54%، خلال الربع الثالث من العام 2008 مقارنة مع الربع الثاني من العام 2008، فيما سجلت أسعار مجموعة المسكن ارتفاعاً في باقي الضفة الغربية بنسبة 1%.

جدول 31: التغيرات الحاصلة على الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية، حسب المنطقة والمجموعة السلعية في الربع الثالث 2008 مقارنة بالربع الثاني 2008

المجموعة السلعية	الأراضي الفلسطينية %	باقي الضفة الغربية %	قطاع غزة%	القدس%
المواد الغذائية والمشروبات المرطبة	2.44	2.41	2.20	3.38
المشروبات الكحولية والتبغ	1.57	0.10	1.65	1.19
الأقمشة والملابس والأحذية	0.64	(1.11)	2.31	1.52
المسكن ومستلزماته	1.37	1.01	3.54	0.30
الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية	3.11	0.63	8.43	0.89
الخدمات الطبية	0.22	0.65	(2.38)	1.74
النقل والمواصلات	2.48	2.37	4.23	1.58
الاتصالات	(0.96)	0.31	(2.79)	(0.30)
السلع والخدمات الترفيهية والثقافية	0.99	0.04	0.63	1.29
خدمات التعليم	0.99	2.25	(0.40)	0.68
خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق	2.53	1.25	5.16	2.59
سلع وخدمات متنوعة	0.67	2.57	(0.89)	0.37
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	1.83	1.58	2.28	1.87

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

*الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة.

7-2 متوسط أسعار بعض السلع الاستهلاكية الحيوية

تظهر البيانات في جدول 32 الذي يعرض أسعار بعض السلع الأساسية، أن أسعار معظم السلع قد شهدت ارتفاعاً، ولكن بشكل متفاوت خلال الربع الثالث من العام 2008 مقارنة مع الربع الثاني من العام نفسه، ويعود السبب وراء هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار السلع والمواد المستوردة والمحلية على حد سواء، ومنها الحليب، والأرز، والمحروقات. وفيما يلي ملخص لحركة أسعار بعض المجموعات السلعية في نهاية الربع الثالث من العام 2008 مقارنة بالربع الثاني من العام 2008:

أسعار الأرز:

واصلت أسعار الأرز ارتفاعهما خلال الربع الثالث من العام 2008 مقارنة مع الربع الثاني من العام نفسه، حيث وصلت نسبة الارتفاع في قطاع غزة إلى 7.44% وفي باقي الضفة الغربية بنسبة 8.02%، خلال الفترة نفسها.

أسعار المحروقات:

رغم انخفاض حدة الارتفاع في أسعار المحروقات في الأراضي الفلسطينية إلا أنها واصلت ارتفاعها خلال الربع الثالث من العام 2008، حيث ارتفعت أسعار المحروقات في الربع الثالث من العام 2008 مقارنة مع الربع الثاني من العام نفسه في باقي الضفة الغربية بنسبة 4.97%، وفي قطاع غزة بنسبة 7.00%. كما ارتفعت أسعار الغاز المستخدم كوقود منزلي خلال الفترة نفسها بنسبة 3.41% في باقي الضفة الغربية، و3.51% في قطاع غزة.

أسعار الحليب:

طال ارتفاع الأسعار موادَّ أساسية أخرى كأسعار الحليب، إذ تشير البيانات إلى ارتفاع أسعار مجموعة الحليب خلال الربع الثالث من العام 2008 مقارنة مع الربع الثاني من العام نفسه بنسبة 3.22% في باقي الضفة الغربية، في حين كان ارتفاعها في قطاع غزة بنسبة 8.01%.

جدول 32: متوسط أسعار المستهلك لبعض الأصناف الحيوية
من السلع حسب الربع للعام 2008

الصنف	وحدة الشراء	باقي الضفة الغربية		قطاع غزة	
		الربع الثاني 2008	الربع الثالث 2008	الربع الثاني 2008	الربع الثالث 2008
خبز أبيض كماج- محلي	1 كغم	4.49	4.47	2.81	2.99
طحين أبيض – زيرو–حيفا	كيس 60 كغم	220.81	209.88	210.00	188.52
أرز حبة قصيرة–صن وايت–أستراليا	كيس 25 كغم	137.52	144.17	131.67	130.83
بيض دجاج – محلي	2 كغم	14.41	13.94	14.11	13.94
سكر أبيض – كريستال –بريطانيا	50 كغم	121.98	116.95	150.60	128.67
بنزين 96 أوكتان	1 لتر	6.34	6.58	6.32	6.59
أسطوانة غاز	أسطوانة 12 كغم	59.39	61.42	55.89	60.00
زيت ذرة – شقحة –إسرائيل	علبة 3 لترات	34.62	45.04	32.00	36.88
زيت زيتون	1كغم	24.00	23.98	28.33	27.61

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008.

3-7 أسعار العملات

شهدت أسعار صرف العملات الرئيسة المتداولة في السوق الفلسطينية تذبذبات واضحة وسريعة خلال الربع الثالث من العام 2008، خاصة فيما يتعلق بسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكل الإسرائيلي. ولقد استعاد الدولار بعضاً من قيمته التي فقدها في الفترات السابقة. فخلال الربع الثالث استعاد الدولار الأمريكي ما يعادل 5.7% من قيمته مقابل الشيكل الإسرائيلي (جدول 33). أما بالنسبة للدينار الأردني الذي يرتبط بسعر صرف ثابت نسبياً مع الدولار الأمريكي، فقد استعاد هو الآخر ما يعادل 5.4% من قيمته مقابل الشيكل الإسرائيلي، الأمر الذي انعكس بشكل إيجابي على القدرة الشرائية للمواطن الفلسطيني الذي يمتلك مثل هذه العملات[19].

[19] بلغ سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الأردني 0.71، وذلك خلال في شهر أيلول 2008.

جدول 33: المتوسط الشهري لأسعار صرف الدولار الأمريكي
والدينار الأردني مقابل الشيكل الإسرائيلي
للفترة كانون الثاني – أيلول 2008

الشهر	الدولار الأمريكي		الدينار الأردني	
	متوسط سعر الصرف	معدل التغير (%)	متوسط سعر الصرف	معدل التغير (%)
نيسان	3.5274	(0.18)	4.9711	(0.48)
أيار	3.3930	(3.81)	4.7923	(3.75)
حزيران	3.3513	(1.23)	4.7334	(1.24)
تموز	3.3665	0.54	4.7482	0.31
آب	3.5572	5.66	5.0171	5.66
أيلول	3.5375	(0.55)	4.9893	(0.55)

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية،.
* الأرقام بين الأقواس هي سالبة.

4-7 القوة الشرائية

تعرّف القدرة الشرائية للمواطن بأنها "قدرته على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه من نقود". وتعتمد هذه القدرة الشرائية على دخل المستهلك والتغير فيه، وعلى التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (أسعار "سلة" من السلع والخدمات الأساسية الذي يتم من خلالها احتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك). وفي حالة فلسطين، يستخدم المواطن الفلسطيني عملات الشيكل، والدولار، والدينار لغايات التداول، في حين يقاس الرقم القياسي لأسعار المستهلك بالشيكل، وبالتالي فإن سعر صرف عملتي الدولار والدينار مقابل الشيكل يؤثر أيضاً في تحديد القوة الشرائية للمواطن.

جدول 34: تغير القوة الشرائية للدينار والدولار في الأراضي الفلسطينية
خلال الربع الثاني والربع الثالث 2008 حسب الشهر

الشهر	التغير في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك[20] (%)	العملة	التغير في سعر صرف العملة (%)	تغير القوة الشرائية للعملة (%)
نيسان	1.49	**دولار**	(0.02)	(1.51)
		دينار	(0.48)	(1.97)
أيار	0.09	**دولار**	(3.84)	(3.93)
		دينار	(3.75)	(3.84)
حزيران	0.59	**دولار**	(1.24)	(1.83)
		دينار	(1.24)	(1.83)
تموز	0.69	**دولار**	0.45	(0.24)
		دينار	0.31	(0.38)
آب	0.41	**دولار**	5.66	5.25
		دينار	5.66	5.25
أيلول	1.28	**دولار**	(0.55)	(1.83)
		دينار	(0.55)	(1.83)

المصدر: تم احتساب الأرقام من قبل الباحث بناء على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.
* الأرقام بين الأقواس هي سالبة.

ترتبط قدرة المواطن الشرائية عكسياً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك. فعلى سبيل المثال تنخفض قدرته على الشراء كلما ارتفع المؤشر، بحيث يصبح دخله أقل قدرة على شراء الكمية نفسها من السلع والخدمات، في حين ترتبط هذه القدرة بشكل إيجابي مع سعر صرف العملة؛ بحيث تزداد قدرته على الشراء كلما زاد سعر صرف الدولار، أي يستطيع شراء كمية أكبر من السلع والخدمات بنفس الدخل (مع افتراض ثابت الدخل). في المحصلة، فإن القدرة الشرائية للدولار أو الدينار تعتمد على عاملين اثنين في ظل افتراض ثبات الدخل؛ الأول هو الرقم القياسي لأسعار المستهلك المقاس بالشيكل الإسرائيلي، والثاني سعر صرف العملة مقابل الشيكل الإسرائيلي. وعليه يمكن قياس القوة الشرائية للعملة سواء بشكل شهري، أو ربع سنوي من خلال جمع نسب التغير في الأشهر المكونة للفترة المعنية، وذلك حسب المعادلة التالية: القدرة الشرائية للعملة = التغير في سعر صرف العملة – التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

ويتضح من الجدول 34 أن القوة الشرائية للدولار الأمريكي خلال الربع الثالث شهدت تحسناً بنحو 3.2%، كما تحسنت القوة الشرائية للدينار الأردني بنحو 3% خلال نفس الربع من العام 2008 (مقارنة مع تراجع نسبتها بواقع 7.3%، و7.6% لكل من الدولار والدينار، على التوالي، في الربع الثاني من العام 2008). ويعزى هذا التحسن في القوة الشرائية لكل من الدولار والدينار خلال الربع الثالث، خاصة خلال شهر آب من العام 2008 (5.25% لكل من الدولار والدينار)، إلى التحسن في سعر الصرف من جهة الذي ارتفع بشكل واضح خلال شهر آب، بالإضافة إلى التغيرات التي طرأت على الرقم القياسي لأسعار المستهلك في تلك الفترة خاصة شهري تموز وآب إذ ارتفع فيهما الرقم القياسي لأسعار المستهلك بوتيرة متهاودة نسبياً.

ويمكن متابعة تطور التبدل في القوة الشرائية للدولار من الشكل 10.

شكل 10: تطور التغير في القوة الشرائية للدولار
في الأراضي الفلسطينية حسب الأشهر (%)

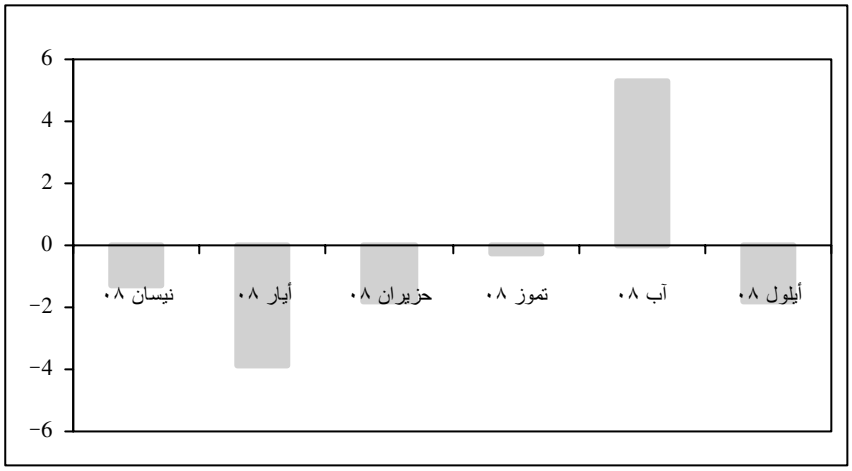

المصدر: تم احتساب الأرقام بناء على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

8- السياحة

سجل النشاط الفندقي انخفاضاً بعدد النزلاء في الربع الثالث من العام 2008، بالمقارنة مع ذات الفترة من العام السابق، وذلك بعد أن شهد تحسناً مستمراً منذ بداية العام 2007. ولا يزال قطاع السياحة يعاني تذبذباً وعدم استقرار بسبب استمرار الممارسات الإسرائيلية التعسفية والاضطرابات الأمنية.

أهم مؤشرات النشاط الفندقي خلال العام 2007:[21]

بلغ عدد الفنادق الإجمالي في الأراضي الفلسطينية 114 فندقاً، تشمل الفنادق العاملة والمغلقة مؤقتاً، ويختلف عدد الفنادق العاملة حسب الشهر، حيث كان في شهر كانون الأول 2007 ما مجموعه 82 فندقاً عاملاً، وبلغ متوسط عدد الغرف فيها خلال العام 2007 ما متوسطه 4,109 غرفة تتضمن 9,088 سريراً.. وبلغ عدد النزلاء في جميع الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية ما مجموعه 315,866 نزيلاً خلال العام 2007، وبلغ إجمالي عدد ليالي المبيت في جميع الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية 673,458 ليلة مبيت، في حين بلغ متوسط عدد العاملين في الفنادق العاملة 1,263 عاملاً، منهم 1,094 ذكراً و169 أنثى، وكان يُشغّل ما متوسطه 1033.3 غرفة فندقية يومياً، بنسبة 25.1% من الغرف المتاحة في الفنادق.

8-1 النشاط الفندقي خلال الربع الثالث 2008

بلغ عدد الفنادق الإجمالي في الأراضي الفلسطينية 116 فندقاً، تشمل الفنادق العاملة والمغلقة مؤقتاً، ويختلف عدد الفنادق العاملة منها حسب الشهر، فقد كان هناك 83 فندقاً عاملاً في شهر أيلول 2008، يتوفر فيها 4,625 غرفة، وتضم 9,045 سريراً. وبلغ عدد النزلاء في فنادق الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث 2008 ما مجموعه 95,709 نزلاء، 13.8% منهم من الفلسطينيين، و43.1% من دول الإتحاد الأوروبي.

شكل 11: عدد الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الربع الثاني، 2005-2008

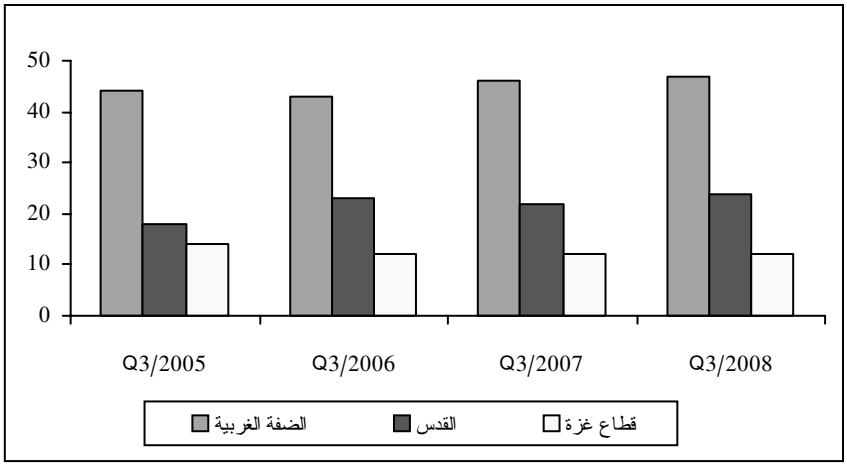

بلغ متوسط إشغال الغرف في الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية 1,314.8 غرفة فندقية يومياً، بنسبة 27.8% من الغرف المتاحة.

يتركز النزلاء في فنادق القدس، حيث وصلت نسبتهم إلى 45.9% من مجموع النزلاء، يليها فنادق جنوب ووسط الضفة الغربية وبنسبة 33.4% و 17.7% على التوالي، أما نسبة نزلاء الفنادق في شمال الضفة الغربية، فقد بلغ 1.7%، في حين بلغت 1.3% في فنادق قطاع غزة.

[21] **متوسط إشغال (الغرف، الأسرّة):** عبارة عن حاصل مجموع عدد (الغرف، الأسرّة) المشغولة مقسوماً على عدد أيام الإشغال.
نسبة إشغال (الغرف، الأسرّة): تمثل حاصل متوسط إشغال (الغرف، الأسرّة) مقسوماً على عدد (الغرف، الأسرة) المتاحة مضروباً في العدد مائة.
معدل مدة الإقامة: تمثل مجموع عدد ليالي المبيت حسب الجنسية مقسوماً على عدد نزلاء الجنسية ذاتها.

شكل 12: نسبة إشغال الغرف الفندقية خلال الربع الثالث للأعوام (2005- 2008)

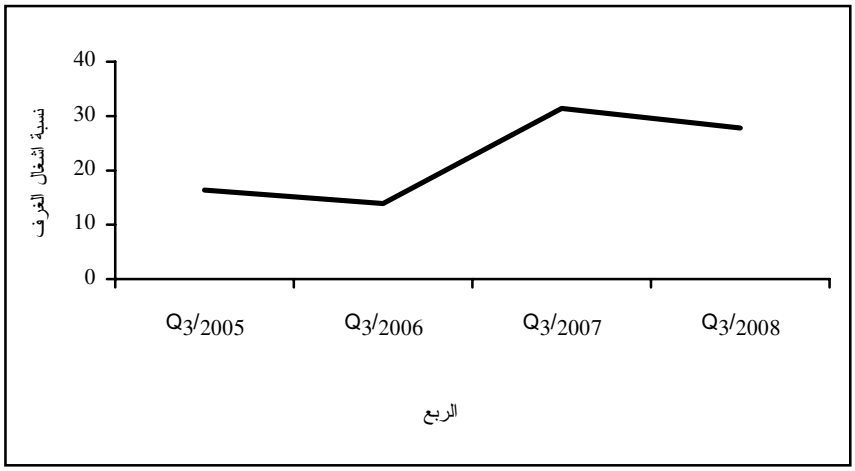

بلغ عدد ليالي المبيت في فنادق الأراضي الفلسطينية 238,437 ليلة خلال الربع الثالث 2008، حيث شكلت ليالي المبيت للنزلاء الفلسطينيين ما نسبته 9.0% والنزلاء القادمين من الإتحاد الأوروبي 44.8% من إجمالي عدد ليالي المبيت، بينما بلغت نسبة ليالي المبيت للنزلاء القادمين من الولايات المتحدة وكندا 7.2%.

بلغ معدل مدة الإقامة خلال الربع الثالث في فنادق الأراضي الفلسطينية 2.5 ليلة لكل نزيل، وقد بلغ أعلى معدل لمدة الإقامة للنزلاء 3.0 ليلة لكل نزيل وذلك في منطقة القدس، أما في مناطق شمال ووسط وجنوب الضفة الغربية فقد بلغ معدل مدة الإقامة 2.1، و1.6، و2.4 ليلة لكل نزيل على التوالي، وأما في قطاع غزة فقد بلغ معدل مدة الإقامة 3.0 ليلة لكل نزيل.
ويبين جدول 35 النتائج الأساسية لأهم مؤشرات النشاط الفندقي للربع الثالث من العام 2008، مقارنة مع نتائج الربع السابق والربع الثالث من العام 2007، وذلك للتعرف على مدى التغير الذي طرأ على أهم المؤشرات الفندقية في الأراضي الفلسطينية.

جدول 35: نسبة التغير في المؤشرات الفندقية خلال الربع الثالث 2008، مقارنة مع الربع الثاني 2008 والربع الثالث 2007

المؤشر	نسبة التغير(%) مقارنة مع الربع الثاني 2008	نسبة التغير(%) مقارنة مع الربع الثالث 2007
عدد الفنادق العاملة كما في نهاية الربع	3.7	6.3
متوسط عدد العاملين خلال الربع	17.1	12.9
عدد النزلاء	-24.4	-6.3
عدد ليالي المبيت	-26.4	14.4
متوسط إشغال الغرف	-27.1	1.4
متوسط إشغال الأسرة	-27.2	14.4
نسبة إشغال الغرف %	-34.6	-11.5
نسبة إشغال الأسرة %	-31.4	3.5

9- تسجيل الشركات

تقوم وزارة الاقتصاد الوطني بتسجيل الشركات بموجب قانون الشركات الأردني رقم (12) لسنة 1964[22]، وينطبق هذا القانون على الضفة الغربية فقط، أما قطاع غزة فتعمل وزارة الاقتصاد بموجب قانون الشركات رقم (18) للعام 1929، وقانون الشركات العادية رقم (19) للعام 1930.

يعمل المراقب الاقتصادي على تحليل بيانات الشركات من حيث عدد الشركات المسجلة ونوعها ورأس المال المسجل، كما يتم تصنيف الشركات قطاعياً وحسب الوضع القانوني الشركات تقسم إلى ثلاثة أنواع: الشركات المساهمة (العامة والخصوصية)؛ والشركات العادية؛ وأخيراً الشركات الأجنبية المساهمة والعادية. ويستشف المراقب من تحليل البيانات فكرة مبدئية عن طبيعة الأنشطة التي تتجه إليها الاستثمارات، ومدى جاذبية الاقتصاد لرؤوس الأموال المحلية والأجنبية.

شهد الربع الثالث من العام 2008 انخفاضاً بنسبة 5.7% في عدد الشركات المسجلة، حيث تم تسجيل 315 شركة من نهاية شهر حزيران وحتى نهاية شهر أيلول مقارنة مع 334 شركة خلال الربع السابق، وبالرغم من هذا الانخفاض، فإن عدد الشركات المسجلة خلال الربع الثالث يبقى أعلى منه خلال الربع الأول للعام 2008 الذي شهد انخفاضاً في عدد الشركات المسجلة آنذاك. وعند مقارنة الربع الثالث من العام 2008 بالربع الثالث من العام السابق، نلحظ ارتفاعاً في عدد الشركات المسجلة بنسبة 21.2%. ويجب الأخذ بعين الاعتبار أن الربع الثالث من العام 2008 لم يشهد تسجيل أي شركة جديدة في قطاع غزة -كما كان الوضع منذ تشرين الثاني 2007 وحتى الآن- وذلك بسبب أوضاع الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع. والملفت للنظر أنه برغم انخفاض أعداد الشركات المسجلة في الضفة الغربية، فقد ارتفع رأس المال المسجل في الربع الثالث من العام 2008 إلى 248 مليون دينار أردني، مرتفعاً بنسبة 425.9% عن الربع الذي سبقه، أي أكثر من أربعة أضعاف. ويعود السبب في هذا الارتفاع الكبير إلى وجود شركات مسجلة برأس مال كبير، إذ بلغ عدد الشركات التي بلغ رأسمالها مليون دينار فأكثر 5 شركات مسجلة، إحداها بلغ رأسمالها 150 مليون دينار أردني. (انظر جدول 36 وشكل 13).

جدول 36: تطور عدد الشركات الجديدة المسجلة في الأراضي الفلسطينية حسب الأرباع

الربع	عدد الشركات
2007 Q1	387
2007 Q2	288
2007 Q3	260
2007 Q4	261
المجموع	**1196**
2008 Q1	247
2008 Q2	334
2008 Q3	315

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة تسجيل الشركات 2007 و2008.

[22] ينطبق هذا على الضفة الغربية، أما قطاع غزة فيعمل تحت قانون الشركات رقم 18 للعام 1929، وقانون الشركات العادية رقم 19 للعام 1930.

شكل 13: قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة في الأراضي الفلسطينية بالدينار الأردني حسب الربع

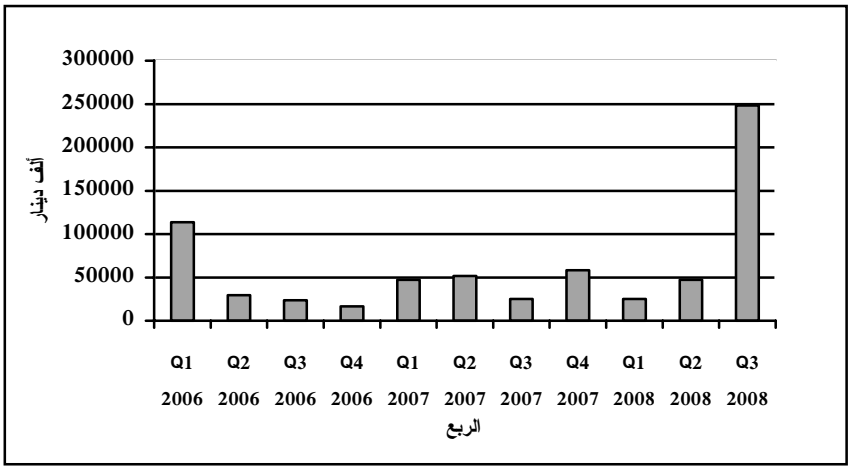

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة تسجيل الشركات، 2006، و2007، و2008.

يظهر شكل 14 أن قطاعي الخدمات والتجارة قد استحوذا على الحصة الكبرى من رؤوس الأموال للشركات الجديدة المسجلة في الربع الثالث من العام 2008، وذلك بنسبة 52.1% و32.7% على التوالي. وقد شهد هذا الربع مجموعة من التغيرات في التوزيع القطاعي للشركات المسجلة؛ فقد ارتفعت حصة قطاع الخدمات من 41.6% إلى 52.1%، وكذلك ارتفعت حصة كل من قطاع الصناعة (من 5.8% إلى 8.6%) وقطاع الصحة (من 0.3% إلى 1.6%)، وجاءت هذه الزيادة على حساب حصة كل من قطاع الإنشاءات (من 12.5% إلى 4.4%)، وقطاع السياحة (من 6.2% إلى 0.3%). فيما بقيت حصة قطاعي التجارة والزراعة ثابتة نسبياً.(انظر شكل 14).

شكل 14: توزيع رأس المال للشركات الجديدة المسجلة في الأراضي الفلسطينية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الربع الثالث من العام 2008 (%)

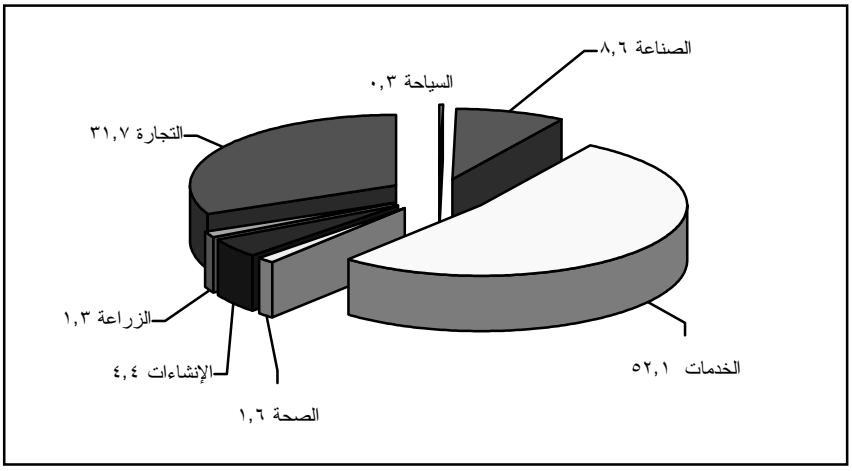

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة تسجيل الشركات، 2008.

كما ذكرنا، فإن بيانات الشركات تعتبر مؤشراً ليس للاستثمار فحسب، وإنما أيضاً للتوجهات والوضع القانوني للشركات في فلسطين، وعند مقارنة الشركات المسجلة في الربع الثالث من العام 2008 حسب الوضع القانوني، فإننا نلاحظ تغيراً كبيراً في

توزيع رأس المال على أنواع الشركات المختلفة مقارنة بالفترات السابقة. فقد انخفضت حصة كل من الشركة العادية العامة والشركة المساهمة الخصوصية من رأس المال المسجّل بشكل كبير، فبعد أن كانت الشركات المساهمة الخصوصية تحتل الحصة الأكبر من رأس المال بنسبة 57.5% خلال الربع الثاني من العام 2008، وبالرغم من أن رأس مالها قد ارتفع خلال الربع الثالث من نفس العام إلى حوالي الضعفين، إلاّ أن حصتها من رأس المال انخفضت إلى 29.8%. كما انخفضت حصة الشركات العادية العامة من رأس المال من 39.5% إلى 7.3%. ويعود السبب في هذا الانخفاض الكبير إلى تسجيل شركة عادية أجنبية خلال الربع الثالث برأس مال كبير وصل إلى 150 مليون دينار أردني. فيما بقيت حصة الشركات المساهمة الخصوصية الأجنبية من رأس المال ثابتة نسبياً.

جدول 37 : توزيع قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة جديداً في الضفة الغربية[23] حسب الهيئة القانونية

(دينار أردني)

السنة	الهيئة القانونية							المجموع
	عادية عامة	مساهمة خصوصية	مساهمة عامة	مساهمة خصوصية أجنبية	عادية أجنبية	مساهمة عامة أجنبية	عادية محدودة	
2006	16,860,520	65,671,920	22,030,691	7,680,000	0	0	150,000	**112,393,131**
2007	48,283,720	85,301,070	17,675,000	15,059,470	0	0	0	**166,319,260**
Q1 2008	9,180,000	13,899,700	1,739,343	162,000	0	0	160,000	**25,141,043**
Q2 2008	18,682,800	27,180,760	0	1,378,000	0	0	0	**47,241,560**
Q3 2008	18,176,500	73,977,500	0	6,311,527	150,000,000	0	0	**248,465,527**

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة تسجيل الشركات، 2007 و2008.

10- اتجاهات آراء أصحاب المنشآت الصناعية ومدرائها حول الأوضاع الاقتصادية[24]

10-1 أداء المنشآت الصناعية بشكل عام

أفادت النتائج بارتفاع نسبة المنشآت التي تحسن أداؤها العام في الضفة الغربية خلال شهر تشرين ثاني عما كانت عليه في شهر تشرين أول حيث بلغت نسبتها 29.7% خلال شهر تشرين ثاني مقابل 26.6% في شهر تشرين أول، في حين أظهرت النتائج انخفاض ملحوظ في نسبة المنشآت التي تحسن أداؤها العام في قطاع غزة خلال شهر تشرين ثاني مقارنة بالشهر الذي سبقه حيث بلغت نسبتها 7.7% خلال شهر تشرين ثاني مقابل 18.8% في شهر تشرين أول.

10-2 الإنتاج

أشار 25.5% من أصحاب المنشآت الصناعية ومدرائها إلى أن وضع الإنتاج قد تحسن خلال شهر تشرين ثاني 2008 مقارنة بالشهر السابق. من جهة أخرى، أشارت النتائج إلى أن 25.8% من أصحاب المنشآت الصناعية ومديريها أفادوا بأن وضع الإنتاج قد ساء خلال الفترة نفسها، كما أظهرت النتائج أن 13.6% منهم أفادوا بأن المنشآت الصناعية تواجه صعوبة أكبر في

[23] لم يتم تسجيل شركات جديدة في قطاع غزة أثناء الربع الثالث من العام 2008.

[24] يعتمد هذا الجزء من المراقب على "مسح اتجاهات أصحاب (مديري) المؤسسات الصناعية بشأن الأوضاع الاقتصادية"، وهذا المسح الذي جرى خلال الفترة 3-2008/12/23 يمثل شهر تشرين ثاني 2008 مقارنة بشهر تشرين أول 2008.

الحصول على المواد الأولية اللازمة ومدخلات الإنتاج. في حين أشار 10.6% من أصحاب المنشآت الصناعية ومديريها إلى تحسن القدرة على الحصول على المواد الأولية اللازمة ومدخلات الإنتاج خلال شهر تشرين ثاني 2008.

10-3 التشغيل

أشار 9.3% من أصحاب المؤسسات الصناعية إلى وجود تحسن في مستوى التشغيل، مقابل 8.7% يعتقدون أنه ساء خلال شهر تشرين ثاني 2008. أما فيما يتعلق بإنتاجية العاملين، فقد أشار 19.0% من أصحاب المؤسسات الصناعية إلى أن إنتاجية العاملين قد ساءت، في المقابل 18.8% منهم يعتقدون بتحسنها خلال شهر تشرين ثاني 2008. أما بالنسبة للتوظيف، فيلاحظ أن 6.1% فقط من أصحاب المنشآت الصناعية، قد قاموا بتشغيل عاملين لديهم خلال شهر تشرين ثاني 2008، في المقابل قام 8.3% بتسريح عاملين في الأراضي الفلسطينية. أما من حيث الانتظام في العمل، فقد أشار 16.5% من أصحاب المؤسسات الصناعية إلى أنهم يتوقعون تحسناً في الانتظام في العمل خلال الشهور الستة التي تلي شهر تشرين ثاني 2008.

وتشير نتائج توقعاتهم إلى أن 31.4% منهم يتوقعون تحسناً في إنتاجية العاملين، و16.5% يتوقعون تحسناً في عملية شحن المنتجات الجاهزة إلى الأسواق خلال الأشهر الستة التي تلي شهر تشرين ثاني 2008.

10-4 الأوضاع المالية الخاصة والتمويل عبر الاقتراض

أشار 59.2% من أصحاب المؤسسات الصناعية ومديريها إلى أن الأوضاع المالية الخاصة، لم يطرأ عليها أي تغير خلال شهر تشرين ثاني 2008 مقارنة بالشهر السابق في الأراضي الفلسطينية، فيما يعتقد 24.2% منهم أنها ازدادت سوءاً، وأشار 3.0% إلى أن التسهيلات المصرفية ازدادت سوءاً مقابل الغالبية (92.4%) التي اعتقدت أنه لم يطرأ عليها أي تغير.

أما التوقعات المستقبلية لهم خلال الأشهر الستة التي تلي شهر تشرين ثاني 2008، فتشير إلى أن 32.8% منهم يتوقعون تحسن الأوضاع المالية الخاصة، و7.6% فقط يتوقعون تحسن التسهيلات المصرفية.

10-5 المبيعات والمنافسة

أفاد 28.6% من أصحاب المنشآت الصناعية بأن قيمة المبيعات كانت أسوأ خلال شهر تشرين ثاني 2008 مقارنة بما كانت عليه في الشهر السابق في الأراضي الفلسطينية. وأفاد 45.6% من أصحاب المنشآت الصناعية بأنهم يتوقعون ارتفاع مستوى المبيعات خلال الأشهر الستة التي تلي شهر تشرين ثاني 2008 في الأراضي الفلسطينية.

أما فيما يتعلق بالمنافسة، فإن 88.9% من أصحاب المنشآت الصناعية ومديريها يجدون منافسة محلية وأجنبية للمنتج الرئيسي لديهم، حيث أشار 77.1% من أصحاب المنشآت الصناعية ومديريها إلى وجود منافسة محلية على مستوى الأراضي الفلسطينية، حيث ترتفع النسبة في قطاع غزة لتصل إلى 88.5%، مقابل 76.0% في الضفة الغربية، كما يرى 22.9% وجود منافسة أجنبية على مستوى الأراضي الفلسطينية، حيث نجد من خلال النتائج أن المنافسة الأجنبية للمنتج الرئيسي تتركز في الضفة الغربية (24.0% في الضفة الغربية، 11.5% في قطاع غزة).

11- النتائج الرئيسة لحساب ميزان المدفوعات لعام 2007[25]

أظهرت النتائج الأولية لبيانات ميزان المدفوعات لعام 2007 (في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة) تحسناً ملحوظاً في ميزان الحساب الجاري، حيث تراجع مقدار عجز الحساب من 19% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2006 إلى 8% في العام 2007. ويعود هذا التحسن بشكل رئيسي إلى زيادة دخل العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل وإلى التحسن في دخل الاستثمارات الخارجية . هذا في الوقت الذي أزداد فيه العجز في ميزان التجاري السلعي (صادرات – واردات) إذ في حين كان العجز عام 2006 يساوي 52.8 % من الناتج المحلي الإجمالي أصبح في العام 2007 يساوي 62.9 %. ومن المفيد أن نتذكر العلاقة بين الميزان التجاري وميزان المدفوعات التي تتحدد من المعادلة التالية:

$$CA = X - M + NFI + NTR$$

حيث:

CA = ميزان الحساب الجاري .

X = الصادرات.

M = الواردات.

(X - M)= ميزان الحساب التجاري السلعي.

NFI = صافي دخل العاملين في الخارج.

NTR = صافي التحويلات الخارجية.

بلغ العجز في ميزان التجاري السلعي في العام 2007 347.9 مليون دولار، بينما بلغ مجموع صافي دخل عوامل الإنتاج (NFI) وصافي التحويلات الخارجية (NTR) 2,253.5 مليون دولار. وفيما يلي نعرض التفاصيل النتائج الأولية لميزان المدفوعات.

الميزان التجاري السلعي

سجل ميزان المدفوعات الفلسطيني لباقي الضفة الغربية وقطاع غزة عجزاً في الميزان التجاري السلعي مقداره (2,600.4) مليون دولار أمريكي. أي بنسبة 62.9% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2007. ويتركز هذا العجز في التجارة السلعية مع إسرائيل بشكل خاص.

الصادرات السلعية (فوب) شهدت انخفاضاً ملحوظاً بنسبة بلغت 40.2% وبقيمة 154.3 مليون دولار أمريكي عن العام الذي سبقه نتيجة للارتفاع في بند البضائع العامة ضمن بند السلع في الحساب الجاري، بينما ارتفعت الواردات السلعية بحوالي 19.9% وبقيمة 519.9 مليون دولار أمريكي، تشكل البضائع الاستهلاكية الجزء الأكبر منها. ويعزى ذلك إلى ضعف القطاع الإنتاجي المحلي نتيجة للظروف التي شهدتها الأراضي الفلسطينية من اغلاقات وحصار الأمر الذي أدى إلى تقييد حرية التنقل للأفراد وتدفق السلع والبضائع بين فلسطين والعالم الخارجي، وخاصة تلك المتعلقة بقطاع غزة وما نتج عن الحصار المفروض عليه.

ميزان الخدمات

سجل ميزان الخدمات عجزاً مقداره 406.2 مليون دولار أي بارتفاع سلبي بلغت نسبته 42.6% عن العام السابق ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع العجز في ميزان خدمات السفر وخدمات النقل بشكل ملحوظ. ومن أهم التدفقات الخدميه في هذا الميزان

[25] بيانات التجارة الخارجية السلعية تعتبر تقديرات أولية لم تستكمل بشكل نهائي من مصادرها.

بند خدمات السفر، إذ يتوقع لهذا البند أن يؤثر مستقبلا بشكل إيجابي على ميزان الخدمات في حال استقرار الأوضاع السياسية في المنطقة، من منطلق الميزة التنافسية التي يمتلكها الإقتصاد الفلسطيني في القطاع السياحي وخاصة في مدينتي القدس الشريف وبيت لحم.

دخل عوامل الإنتاج

يشكل سوق العمل الإسرائيلي مصدراً مباشراً للأيدي العاملة الفلسطينية مع الأخذ بعين الاعتبار ارتفاع الأجور المدفوعة للعامل في إسرائيل مقارنة بتلك المدفوعة في الأراضي الفلسطينية. وقد سجل حساب الدخل الذي يشمل دخل الاستثمارات بأنواعها بالإضافة إلى تعويضات العاملين فائضاً مقداره 558.6 مليون دولار أمريكي، بارتفاع مقداره 31.6% عن العام السابق، وقد سجل دخل العاملين في إسرائيل وخاصة من عمال الضفة الغربية فائضاً مقداره 326.2 مليون دولار أمريكي بارتفاع نسبته 24.8% عن العام السابق.

أما بند دخل الاستثمار فقد سجل فائضاً بالمحصلة النهائية، حيث شكلت تدفقات الدخل على بند العملة والودائع الجزء الأكبر من هذا الفائض (القطاع المصرفي أو القطاعات الأخرى وأبرزها القطاع العائلي). فقد بلغ الفائض في بند دخل الاستثمار 168.1 مليون دولار. وكان تأثير دخل الاستثمار المباشر ايجابياً بنسبة 4.1% على المحصلة النهائية لصافي دخل الاستثمار أو ما يعادل 6.9 مليون دولار. بينما ساهم استثمار الحافظة بنسبة 0.7% من هذا الفائض أو ما يعادل1.1 مليون دولار. أما الاستثمارات الأخرى (العملة والودائع والقروض) فقد شكلت النسبة الاكبر حيث ساهمت بنسبة 95.2% من هذا الفائض أو ما يعادل 160.1 مليون دولار.

ميزان التحويلات الجارية

سجل صافي المقبوضات من التحويلات الجارية بدون مقابل فائضاً بلغت قيمته 2100.2 مليون دولار. وجاء الارتفاع في فائض هذا الميزان عن العام السابق بنسبة 63.7% وبقيمة 817.0 مليون دولار نتيجة الإرتفاع الملحوظ في تحويلات القطاع العائلي والخاص، بالاضافة إلى تحويلات الدول المانحة إلى السلطة الفلسطينية. إذ بلغت صافي تحويلات الدول المانحة نحو 1044.3 مليون دولار، في حين سجل صافي التحويلات العائلية والخاصة نحو 1052.0 مليون دولار.

ميزان الحساب الرأسمالي

يشكل بند التحويلات الرأسمالية الحكومية بدون مقابل (تحويلات الدول المانحة) البند الرئيس من هذا الميزان، وقد سجل الحساب الرأسمالي فائضاً مقداره 395.0 مليون دولار، بارتفاع نسبته 45% بالمقارنة مع العام 2006. وقد حظيت السلطة الوطنية الفلسطينية بالنصيب الأكبر من هذه التحويلات بما نسبته 78.6%. وترجع التحويلات الأخرى غير الحكومية إلى تمويل الإنشاءات من قبل المغتربين الفلسطينيين بهدف مساعدة ودعم الأهل في الأراضي الفلسطينية وليس لأهداف استثمارية، بالإضافة إلى التحويلات المخصصة للقطاع الخاص حيث بلغت نسبة الزيادة في هذه التحويلات 10.9% عن العام الماضي.

الحساب المالي

تشير بيانات الحساب المالي (مستثنى منه الأصول الاحتياطية) إلى أن صافي التدفقات المالية الخارجة من فلسطين فاقت صافي التدفقات الداخلة اليها، وبالتالي سجل هذا الحساب عجزاً بقيمة 190.5 مليون دولار. وبالنظر لمكونات الحساب المالي المختلفة يلاحظ ما يلي:

- ✧ بلغ صافي المعاملات في الاستثمار المباشر (-17.1) مليون دولار، حيث انخفض هذا العجز بنسبة 85.8% عن مقدار العجز في العام السابق ويعود ذلك إلى الانخفاض الكبير في عجز صافي تدفقات الاستثمارات المباشرة الفلسطينية إلى الخارج بنسبة بلغت 67.4%.

- ✧ بلغ صافي المعاملات في استثمار الحافظة (−126.5) مليون دولار، حيث نتجت هذه المعاملات عن صافي التدفقات في جانب الأصول فقط، ولم يحدث أي معاملات في جانب الخصوم.
- ✧ بلغ صافي التدفقات النقدية إلى فلسطين نتيجة الاستثمارات الأخرى 1501.0 مليون دولار، والذي نتج عن صافي التدفقات في جانب الأصول بقيمة 1377.0 مليون دولار، وفي جانب الخصوم بقيمة 124.0 مليون دولار.
- ✧ بلغ صافي المعاملات في العملة والودائع على جانب الأصول 44.4 مليون دولار، وعلى جانب الخصوم (-26.6) مليون دولار.

كان للإجراءات والسياسات الإسرائيلية التأثير المباشر على انخفاض الاستثمارات الفلسطينية مع الخارج عموماً وذلك نتيجة الانخفاض الواضح في الاستثمارات الأجنبية في فلسطين وخاصة تدفقات العملة والودائع الى فلسطين (جانب الأصول).

الأصول الاحتياطية

بلغ التغير (الزيادة) في الأصول الاحتياطية لدى سلطة النقد الفلسطينية حوالي 91.3 مليون دولار. ويعكس هذا الرصيد الاحتياطي وضع السيولة النهائية لحالة ميزان المدفوعات.

علماً أن هذا البند يشمل التغيرات التي تطرأ على الأصول الدولية الموجودة لدى سلطة النقد الفلسطينية في بند التغير في الأصول الاحتياطية، إذ يسجل النقص بإشارة موجبة والزيادة بإشارة سالبة حسب توصيات دليل ميزان المدفوعات الطبعة الخامسة لعام 1993، وتأكيداً لقاعدة التوازن الحسابي في رصيد ميزان المدفوعات.

الميزان الكلي

سجل الميزان الكلي فائضاً بلغ مقداره 91.3 مليون دولار. ويلاحظ في حالة فلسطين أن الفائض في الميزان الكلي يتساوى مع قيمة الأصول الاحتياطية وذلك لعدم وجود مصادر تمويلية أخرى للتأثير في هذا الفائض كحقوق السحب الخاصة أو أرصدة لدى صندوق النقد الدولي.

بالنظر الى النتائج أعلاه، يمكن استخلاص الاتجاه العام للتحسن في الاقتصاد الفلسطيني في عام 2007 والناتج بشكل أساس عن التحسن الحاصل في مؤشرات الضفة الغربية مقارنة بعام 2006 بشكل يفوق التراجع في الاداء الاقتصادي لقطاع غزة، ابتداءً من الارتفاع في قيم كل من الصادرات والواردات وانتهاءً بتحسن حساب الدخل وخاصة تعويضات العاملين في اسرائيل. وقد أدت هذه النتائج إلى ارتفاع مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني الكلي في عام 2007، وخاصة الناتج المحلي الاجمالي (GDP) والدخل القومي الاجمالي (GNI).

جدول 38: ميزان المدفوعات في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة 2000 – 2007 (نتائج أولية)
(القيمة بالمليون دولار أمريكي)

البند	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الحساب الجاري (صافي)	**-984.8**	**-577.8**	**-435.6**	**-943.5**	**-1,249.4**	**-945.5**	**-812.1**	**-347.9**
السلع (صافي)	**-1,995.2**	**-1,310.9**	**-1,221.9**	**-1,608.3**	**-1,898.9**	**-2,170.8**	**-2,234.7**	**-2,600.4**
الصادرات (فوب)	457.1	392.4	320.2	333.8	354.7	351.8	384.0	538.2
الواردات (فوب)	2,452.3	1,703.3	1,542.1	1,942.0	2,253.5	2,522.6	2,618.7	3,138.6
الخدمات (صافي)	**-294.4**	**-526.8**	**-488.9**	**-373.3**	**-336.0**	**-263.0**	**-284.8**	**-406.2**
الصادرات	240.8	114.6	98.2	108.7	133.3	204.6	180.6	234.6
خدمات السفر	100.7	11.7	9.4	20.7	26.2	55.4	26.8	104.6
خدمات الاتصالات	1.2	3.7	3.9	8.2	14.7	25.0	34.8	22.2
خدمات الإنشاءات	46.0	24.0	15.0	13.8	18.2	38.8	20.1	14.9
خدمات الأعمال	65.3	58.0	45.7	50.0	59.1	59.4	75.7	59.0
الخدمات الحكومية	11.6	10.1	20.7	9.5	10.2	17.2	16.5	27.9
أخرى*	16.0	7.2	3.5	6.5	4.9	8.9	6.6	5.9
الواردات	535.1	641.4	587.1	481.9	469.3	467.6	465.4	640.8
خدمات النقل	57.1	66.9	38.7	47.8	57.4	72.4	63.6	77.5
خدمات السفر	290.4	378.1	345.0	296.8	279.9	225.1	218.4	334.6
خدمات الاتصالات	36.0	20.2	15.9	16.3	41.0	60.3	69.2	52.3
خدمات الأعمال	41.0	33.3	25.6	31.1	37.8	48.2	43.5	50.8
الخدمات الشخصية	7.8	13.6	22.1	27.0	9.3	13.1	14.4	68.7
الخدمات الحكومية	89.5	115.5	111.2	54.0	28.3	33.9	46.8	41.9
أخرى**	13.3	13.9	28.8	8.9	15.5	14.5	9.6	15.1

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة النقد الفلسطينية، 2009. رام الله: سلسلة بيانات ميزان المدفوعات (1995–2007): نتائج أولية.

* تشمل خدمات النقل، خدمات التأمين، الخدمات المالية، وخدمات المعلومات والكمبيوتر، رسوم الامتياز والتراخيص، والخدمات الشخصية والترفيهية والثقافية.

* * تشمل خدمات الإنشاءات، الخدمات المالية، خدمات التأمين، المعلومات والكمبيوتر ورسوم الامتياز والتراخيص.

(تابع) جدول 38: ميزان المدفوعات في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة 2000 – 2007 (نتائج أولية)

(القيمة بالمليون دولار أمريكي)

البند	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الدخل (صافي)	**669.2**	**326.1**	**223.6**	**252.9**	**229.4**	**356.1**	**424.3**	**558.6**
المقبوضات	709.4	341.9	232.1	254.7	262.5	392.2	432.8	566.4
تعويضات العاملين	620.0	200.2	141.1	204.0	204.2	269.3	311.3	391.3
منها: من إسرائيل	600.8	179.0	106.1	167.5	161.5	220.8	261.4	326.2
دخل الاستثمار	89.4	141.7	91.0	50.7	58.3	122.9	121.5	175.1
المدفوعات	40.2	15.8	8.5	1.7	33.2	36.1	8.5	7.8
التحويلات الجارية (صافي)	**635.6**	**933.9**	**1,051.6**	**785.2**	**756.0**	**1,132.2**	**1,283.1**	**2,100.2**
التدفقات إلى فلسطين	**728.3**	**1,000.3**	**1,115.0**	**876.9**	**857.6**	**1,225.5**	**1,388.8**	**2,210.3**
للقطاع الحكومي	240.4	325.3	415.2	662.3	531.9	953.1	1,095.6	1,048.3
تحويلات الدول المانحة	233.6	324.2	414.1	660.4	530.5	950.9	1,093.4	1,044.3
للقطاع الخاص	488.0	674.9	699.7	214.6	325.6	272.4	293.2	1,162.0
التدفقات من فلسطين	**92.7**	**66.4**	**63.4**	**91.7**	**101.5**	**93.2**	**105.7**	**110.1**
الحساب الرأسمالي والمالي (صافي)	**1,049.0**	**721.9**	**414.0**	**1,160.6**	**1,342.9**	**1,050.5**	**893.7**	**204.5**
الحساب الرأسمالي (صافي)	**188.8**	**215.6**	**291.0**	**289.1**	**660.2**	**388.2**	**272.4**	**395.0**
التحويلات الرأسمالية (صافي)	188.4	215.1	290.5	288.7	659.8	387.7	271.9	394.6
التدفقات إلى فلسطين	188.4	215.1	290.5	288.7	659.8	387.7	271.9	394.6
التدفقات من فلسطين	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
حيازة الأصول غير المنتجة غير	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4
الحساب المالي (صافي)***	**860.1**	**506.3**	**123.1**	**871.5**	**682.7**	**662.3**	**621.3**	**-190.5**
الاستثمار المباشر (صافي)	**-156.1**	**-344.5**	**-336.7**	**-30.5**	**60.4**	**6.2**	**-120.6**	**-17.1**
التغير في الاستثمار في الخارج	-218.1	-363.7	-346.2	-48.5	11.5	-40.4	-139.2	-45.4
التغير في الاستثمار في فلسطين	62.0	19.2	9.4	18.0	48.9	46.5	18.6	28.3
استثمار الحافظة (صافي)	**-51.1**	**-65.0**	**-78.6**	**-24.7**	**21.7**	**4.9**	**-8.4**	**-126.5**
أصول (صافي)	-63.3	-78.9	-86.9	-37.9	13.8	-8.8	-8.4	-126.5
خصوم (صافي)	12.2	13.9	8.2	13.2	7.8	13.7	0.0	0.0
الاستثمارات الأخرى (صافي)	**1,158.3**	**899.5**	**552.9**	**1,027.2**	**628.0**	**625.6**	**772.6**	**44.5**
أصول (صافي)	1,100.0	903.4	591.0	1,104.9	557.3	513.4	774.1	63.6
العملة والودائع	983.7	771.0	378.9	927.8	459.6	545.4	764.1	44.4
خصوم (صافي)	58.2	-3.9	-38.1	-77.6	70.7	112.1	-1.5	-19.1
قروض	120.5	42.4	43.3	26.8	55.3	51.5	11.0	9.4
العملة والودائع	-61.0	-40.9	-80.4	-104.5	15.5	60.7	-12.5	-28.6
صافي السهو والخطأ	**-64.2**	**-144.1**	**21.6**	**-217.2**	**-93.5**	**-104.9**	**-81.6**	**143.4**
الميزان الكلي	**91.0**	**-16.3**	**14.5**	**100.5**	**27.4**	**-25.7**	**22.3**	**91.3**
التمويل	**-91.0**	**16.3**	**-14.5**	**-100.5**	**-27.4**	**25.7**	**-22.3**	**-91.3**
التغير في الأصول الاحتياطية (+ =	**-91.0**	**16.3**	**-14.5**	**-100.5**	**-27.4**	**25.7**	**-22.3**	**-91.3**

*** يشمل الأصول الاحتياطية

12- السكان

12-1 نصف الشعب الفلسطيني يعيش في الشتات

جاء في تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أن تقدير عدد السكان الفلسطينيين في العالم بلغ في نهاية عام 2008 حوالي 10.6 مليون، يتوزعون بواقع 3.88 مليون في الأراضي الفلسطينية (أي ما نسبته 36.6% من إجمالي عدد الفلسطينيين في العالم)، وما يقارب 1.2 مليون في إسرائيل (أي ما نسبته 11.5%)، في حين بلغ عدد الفلسطينيين الموزعين على الدول العربية 4.9 مليون فلسطيني (لتكون نسبتهم 46.3% وهي النسبة الأكبر من إجمالي عدد الفلسطينيين في كل إنحاء العالم). وبلغ عدد الفلسطينيين في الدول الأجنبية حوالي 605 ألف أي ما نسبته 5.7% من العدد الإجمالي للفلسطينيين في كل إنحاء العالم.

وتبين بيانات العام 2007 لجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بان المجتمع الفلسطيني مجتمع فتي، حيث بلغت نسبة الأفراد دون سن الخامسة عشر من الفلسطينيين المقيمين في الأردن 35.9%، وبلغ حجم الأسرة الفلسطينية 5.1 فرد. وبلغ معدل الخصوبة الكلي للفلسطينيين في الأردن 3.3 مولود لكل امرأة.

وتفيد البيانات لنفس الفترة أن نسبة الفلسطينيين دون الخامسة عشر بلغت 33.1% للفلسطينيين المقيمين في سوريا. ومتوسط حجم الأسرة بلغ 4.9 فردا، كما وبلغ معدل الخصوبة الكلي في العام 2007 للفلسطينيين في سوريا 3.64 مولود لكل امرأة، وبلغ معدل المواليد الخام 29.3 مولود لكل ألف من السكان.

وبلغت نسبة الأفراد الفلسطينيين دون الخامسة عشر من العمر 32.9% في لبنان، وبلغت نسبة الجنس 98.4 ذكرا لكل مائة أنثى خلال العام 2007، وتشير البيانات إلى أن 0.5% من الأسر يتراوح عدد أفرادها ما بين (6-7) أفراد، وبلغ معدل الخصوبة الكلي 3.0 مولود لكل امرأة لنفس العام.

أما بالنسبة للفلسطينيين في إسرائيل، فقد بلغت نسبة الأفراد دون الخامسة عشر من العمر 40.6%، في حين بلغت نسبة الذين تبلغ أعمارهم 65 سنة فأكثر 3.2%. وبلغ معدل الخصوبة الكلي للفلسطينيين في إسرائيل 3.62 مولود لكل امرأة وهذا المعدل مرتفع نسبياً قياساً بمعدلات الخصوبة في إسرائيل. وأشارت البيانات إلى أن متوسط حجم الأسرة الفلسطينية بلغ 5.0 فرد خلال العام 2007. وبلغ معدل المواليد الخام حوالي 27.3 مولود لكل 1000 من السكان أما معدل وفيات الرضع لنفس العام كان 7.2 لكل ألف من المواليد الأحياء. علما أن نسبة الجنس بلغت 103.6 ذكر لكل مائة أنثى. وبلغت نسبة الأمية بين الفلسطينيين في إسرائيل 15 سنة فأكثر 6.1%، وتعيش 26.2% من الأسر الفلسطينية في إسرائيل في مساكن ذات كثافة سكنية فردين فأكثر.

وحسب ما جاء في تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حصاد 2008، يقدر عدد السكان في نهاية عام2008 بحوالي 3.88 مليون فرد في الأراضي الفلسطينية يتوزعون بواقع 62% في الضفة الغربية و38% في قطاع غزة، في حين بلغت نسبة السكان في محافظة القدس 9.6% من إجمالي السكان في الأراضي الفلسطينية. وتشير البيانات المتوفرة في عام 2006 إلى أن نسبة السكان اللاجئين في الأراضي الفلسطينية 44.6% من مجمل السكان الفلسطينيين المقيمين في الأراضي الفلسطينية، منهم 19.4% في الضفة الغربية و25.2% في قطاع غزة، حيث تبلغ نسبة اللاجئين من مجمل سكان الضفة الغربية 30.9% فيما تبلغ هذه النسبة في قطاع غزة 67.7%.

وتشير البيانات إلى أن معدل الخصوبة الكلي لعام 2006 في الأراضي الفلسطينية انخفض إلى نحو 4.6 مولوداً مقارنة مع 4.9 مولوداً لعام 1999، بواقع 4.2 مولود في الضفة الغربية و5.4 مولود في قطاع غزة. ورغم انخفاض معدل الخصوبة إلا أن معدل الزيادة الطبيعية للسكان في الأراضي الفلسطينية مازال مرتفعا حيث بلغ 3.0% لعام 2007.

12-2 انخفاض متوسط حجم الأسرة في الأراضي الفلسطينية

وتشير البيانات إلى أن هناك انخفاضاً في متوسط حجم الأسرة في الأراضي الفلسطينية حيث انخفض متوسط حجم الأسرة إلى 5.8 فرداً عام 2007 مقارنة مع 6.4 فرداً عام 1997. من جانب آخر انخفض متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية إلى 5.5 فرداً عام 2007 مقارنة مع 6.1 فرد عام 1997، أما في قطاع غزة فقد انخفض متوسط حجم الأسرة إلى 6.5 فرداً في العام 2007 مقارنة مع 6.9 في العام 1997.

12-3 انخفاض في معدل المواليد والوفيات الخام في الأراضي الفلسطينية

وعلى صعيد معدل المواليد الخام في الأراضي الفلسطينية فقد انخفض من 42.7 مولود لكل 1000 من السكان عام 1997 إلى 33.6 مولود عام 2007، وهذا عائد إلى انخفاض معدل الخصوبة على مستوى الأراضي الفلسطينية. أما على مستوى المنطقة فيلاحظ أن هناك تباينا في معدل المواليد الخام لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة حيث انخفض معدل المواليد الخام في الضفة الغربية من 41.2 مولود عام 1997 إلى 31 مولود عام 2007. أما في قطاع غزة فقد كان انخفاض معدل المواليد الخام طفيفا حيث بلغ في العام 1997 حوالي 45.4 مولود وانخفض إلى 38 مولود في العام 2007.

كما وانخفض معدل الوفيات الخام في الأراضي الفلسطينية من 4.9 حالة وفاة لكل 1000 من السكان عام 1997 إلى 4.1 حالة وفاة لكل 1000 من السكان عام 2007، أما على مستوى المنطقة فيلاحظ أن هناك فارق ضئيل في معدل الوفيات الخام لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة حيث انخفض معدل الوفيات الخام من 5.0 حالة وفاة في عام 1997 في الضفة الغربية إلى 4.1 حالات وفاة في عام 2007. أما على صعيد قطاع غزة فقد انخفض معدل الوفيات الخام من 4.7 حالة وفاة في العام 1997 إلى 4.0 حالة وفاة في العام 2007.

استنادا إلى نتائج مسح اثر جدار الضم والتوسع على الواقع الاجتماعي والاقتصادي للتجمعات الفلسطينية التي يمر الجدار من أراضيها والذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في حزيران، 2008 إتبين أن مجموع الأسر التي هُجّرت بكاملها من التجمعات التي مر جدار الضم والتوسع من أراضيها منذ بناء الجدار حتى نهاية شهر حزيران 2008، قد بلغ عددها 3,880 أسرة، في حين كان قد بلغ عددها 2,448 أسرة منذ بناء الجدار حتى نهاية شهر أيار 2005. وتم تهجير 27,841 فردا من التجمعات التي مر بها جدار الضم والتوسع حتى نهاية شهر حزيران 2008، مقابل 14,364 فردا منذ بناء الجدار حتى نهاية شهر أيار 2005.

13- التعليم

13-1 واقع التعليم في مدينة القدس العربية للعام 2008/2007

الجهات المشرفة على العملية التعليمية في مدينة القدس

استنادا إلى تقرير صادر عن وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، والذي يشخص واقع العملية التعليمة في مدينة القدس العربية تبين إن مجموع عدد المدارس في القدس (146) مدرسة، تشرف الوزارة / و(مديرية التربية والتعليم) على (38) مدرسة بنسبة (26.0%)، وفيها (13329) طالباً وطالبة، موزعين على (472) شعبة دراسية، وفيها (746) معلماً ومعلمة،

وتشرف وكالة غوث اللاجئين على (8) مدارس بنسبة (5.5%)، وفيها (3561) طالباً وطالبة، موزعين على (105) شعبة دراسية، وفيها (135) معلماً ومعلمة، أما المدارس الخاصة والأهلية تشرف على (46) مدرسة، بنسبة (31.5%) وفيها (15663) طالباً وطالبة موزعين على (627) شعبة دراسية، فيها (135) معلماً ومعلمة، أما المدارس التي تشرف عليها البلدية والمعارف الإسرائيلية فعددها (54) مدرسة، بنسبة (37.0%) فيها (37604) طالباً وطالبة موزعين على (1240) شعبة دراسية، ويدرس فيها (1700) معلماً ومعلمة، والجدول الآتي يبين ذلك بوضوح:

وحسب ما جاء قي التقرير فان قطاع التعليم في القدس العربية يعاني من مشاكل في الأبنية والغرف الصفية وذلك لصعوبة الحصول على رخص للبناء من البلدية لبناء مدارس، ولعدم توفر أراضي لهذه الغاية تلجأ وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية إلى شراء أو استئجار مباني سكنية لاستعمالها كمدارس، لذا فهي غير ملائمة من الناحية التعليمية حيث تتراوح الكثافة الصفية فيها بين (0.5–0.9) متراً مربعاً للطالب الواحد، بينما النسبة العالمية تتراوح بين (1.25–1.50) متراً مربعاً للطالب الواحد، مما يؤدي إلى اكتظاظ الطلبة في الصفوف وعدم توفر بيئة تعلمية جيدة، هذا عدا أن غالبية هذه المدارس تفتقر إلى الترميم والصيانة الدورية، خاصة المدارس الموجودة في البلدة القديمة حيث أن غالبيتها قديمة وبالرغم من ذلك فإقبال الطلبة عليها كبيراً لتمسك الأهالي بها لوجودها داخل الأسوار، للمحافظة على التجمع السكاني داخلها، وتفتقر تلك المدارس إلى الملاعب وساحات اصطفاف للطلبة، والمظلات الواقية والمختبرات العلمية والعلوم المنزلية والحاسوب.

جدول 39: توزيع المدارس والطلبة حسب الجهة المشرفة الطلبة

الرقم	السلطة المشرفة	عدد المدارس	النسبة المئوية للمدارس	عدد الشعب	النسبة المئوية للشعب الدراسية	عدد الطلبة	النسبة المئوية لعدد الطلبة	عدد المعلمين	النسبة المئوية لعدد المعلمين
.1	المدارس الحكومية /الوزارة (الأوقاف الإسلامية)	38	%26.0	472	%19.3	13329	%19	746	%20.8
.2	المدارس الخاصة والأهلية	46	%31.5	627	%25.7	15663	%22.3	1008	%28.0
.3	المدارس التابعة لوكالة غوث اللاجئين	8	%5.5	105	%4.3	3561	%5.1	135	%3.8
.4	المدارس التي تشرف عليها البلدية والمعارف الإسرائيلية.	54	%37.0	1240	%50.7	37604	%53.6	1700	%47.4
المجموع العام		**146**	**%100**	**2444**	**%100**	**70157**	**%100**	**3589**	**%100**

المصدر: الصفحة الالكترونية لوزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية.

اثر جدار الضم والتوسع على التعليم في مدينة القدس

أفاد التقرير أن لبناء جدار الفصل العنصري حول المدينة المقدسة والحواجز العسكرية الثابتة على جميع مداخل المدينة تؤثر سلباً على المسيرة التعليمية حيث تعيق من وصول الطلبة والمعلمين إلى مدارسهم الواقعة داخل الجدار خاصة وأن أكثر من (20%) يحملون الهوية الفلسطينية، هذا عدا عن المدارس الواقعة في مواقع متضررة بشكل مباشر ويفصلها الجدار عن المدينة المقدسة كالمدارس في بلدة الشيخ سعد، والمدارس في بلدة الزعيم الواقعة شرق مدينة القدس، والمدارس في مخيم شعفاط وعناتا، وكذلك مدارس الرام وضاحية البريد، التي فصلها الجدار العنصري عن المدينة وأعاق من وصول الطلبة والمعلمين إلى مدارسهم حيث ينتقل الطلبة والمعلمين عبر الحواجز العسكرية وجدار الضم والتوسع يومياً ليصلوا إلى مدارسهم الواقعة داخل الجدار أو خارجه مما يؤثر سلباً على المسيرة التعليمية، حيث يوجد في القدس (38) مدرسة تابعة لمديرية التربية والتعليم يقع (11) مدرسة فيها خارج الجدار و(27) مدرسة داخله.

وكما ورد في التقرير فان مشكلة تسرب الطلبة من المدارس تعد من أهم المشاكل التي تواجه التعليم في مدارس القدس العربية، حيث تعمل وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية بكل جهدها للحد من هذه الظاهرة الخطيرة والتي يترتب عليها مشاكل اجتماعية أهمها انحراف الإحداث وانتشار عمالة الأطفال، حيث تقوم الوزارة في كل عام دراسي بعمل دراسة ميدانية لتسرب الطلبة من المدارس سواء حكومية كانت أو خاصة أو التي تتبع لوكالة الغوث وتشغيل اللاجئين في مدينة القدس، حيث كانت نسبة تسرب الطلبة في العام الدراسي 1996/1995م (10.63%) في المدارس المذكورة، وانخفضت إلى (0.60%) في العام الدراسي 2004/2003م، وذلك نتيجة إلى الإجراءات الوقائية والعلاجية التي تقوم بها الوزارة للحد من هذه الظاهرة، لغرض إلزامية التعليم، والعمل على تحسين نوعية التعليم في مدارسها، وتجهيز المدارس بالمختبرات، وتعيين مرشدين تربويين فيها.

وكما ورد في تقرير وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية فان المدارس التابعة للبلدية والمعارف الإسرائيلية في مدينة القدس العربية، فإن نسبة تسرب الطلبة فيها (0.45%)، حسب ما جاء في التقريرين اللذين نشرا في الصحف الإسرائيلية (لرئيس لجنة الرقابة " فافا اللو"، والمحامية " شلوميت روبين " مراقبة البلدية والمعارف الإسرائيلية) بتاريخ 2007/11/9م، حيث تشكل هذه النسبة (120) ضعف نسبة الذين يتسربون ويتركون المدارس في التعليم الرسمي / اليهودي، ويبين التقرير أيضاً أن أسباب التسرب من المدارس المذكورة يعود إلى اكتظاظ الصفوف ووضعها السيئ في مدارس البلدية والمعارف الإسرائيلية، والظروف الاقتصادية والثقافية التي تسود المدينة تضاعف من تسرب الطلبة للخروج والانخراط في صفوف العمل، وعقب رئيس لجنة الرقابة (فافا اللو) على هذه المعطيات بقوله:- " إن تسرب الطلبة من المدارس في القدس الشرقية أمر غير معقول، وأضاف أن البلدية لا تحاول محاربة هذه الظاهرة، وبالإمكان لمس ذلك من خلال الاستثمار المتدني بالمخططات ضد تسرب الطلبة من الصفوف الدراسية ".

إن هذه المشاكل وغيرها تلعب دوراً معيقاً وسلبياً للنتاجات التربوية التي تسعى وتريدها الوزارة لمدارسنا في مدينة القدس، وتقوم وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية بإعطاء أهمية كبرى للتعليم بالقدس، ورفع مستواه، وذلك من خلال العمل الجاد على إنقاذ المؤسسات التعليمية التي توشك على الانهيار تحت تأثير ممارسات الاحتلال التعسفية.

كما وتعمل الوزارة على تطوير التعليم بشكل متواز في القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة وذلك في محاولة لتوحيد النهج التعليمي في المناطق الثلاثة. هذا وقد انتهت الوزارة من وضع المنهاج الفلسطيني الموحد في جميع مدارس الضفة وغزة والقدس. وهذا يعني أنه لأول مرة منذ 1948، يتم اعتماد منهاج موحد، في المناطق الثلاثة، ذات خصوصية فلسطينية، يتناسب مع احتياجات المجتمع الفلسطيني بهدف المحافظة على الهوية الفلسطينية والثقافة العربية للتصدي لمحاولات التشويه المستمرة.

14- الإجراءات الإسرائيلية

14-1 الشهداء والجرحى

أشارت تقارير مجموعة الرقابة الفلسطينية الشهرية إلى أن عدد حالات الاغتيال بلغت 2 حالات اغتيال للنشطاء الفلسطينيين من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال الربع الرابع من عام 2008، كما وأشار تقرير المجموعة إلى أن عدد الشهداء بلغ 414 شهيدا في نفس الفترة ، وكان عدد الجرحى الفلسطينيين 2178 جريح فلسطيني للفترة نفسها من العام 2008.

14-2 عوائق الحركة والتنقل

رصدت مجموعة الرقابة الفلسطينية 1076 حاجزا عسكريا مفاجئا (حواجز مؤقتة) في الضفة الغربية، كما أن عـدد مـرات الإغلاق الكلي للمعابر مع إسرائيل بلغ 363 مرة في الربع الرابع من العام 2008، وقامت قوات الاحـتلال بفـرض منـع التجول 46 مرة على تجمعات سكانية مختلفة خلال نفس الفترة. كما وان قوات الاحتلال أبقت على العديد من الحواجز الثابتة والتي أصبحت بدورها كنقاط عبور حدودية، حيث يتعرض المواطنين على هذه الحواجز إلى التفتيش الدقيق وتأخير لساعات طويلة وتحقيق على هذه الحواجز، هذا وبالإضافة إلى الإغلاق الكلي لهذه الحواجز بدعوى الإجراءات الأمنية الأمر الذي أدى إلى تقطيع أوصال الضفة الغربية وعزل الشمال عن الوسط والوسط عن الجنوب وجعل التنقل بين المدن الفلـسطينية مهمـة شاقة .

14-3 الاعتداءات على قطاعي التعليم والصحة

باتت اعتداءات الجيش الإسرائيلي على المدارس الفلسطينية أمراً اعتيادياً. وقد بلغ عدد الاعتداءات الإسرائيلية علـى قطـاع التعليم الفلسطيني 16 اعتداء في الربع الثالث من السنة، وشملت هذه الاعتداءات مداهمة مدارس وإطلاق قنابـل غـاز فـي الساحات المدرسية، والتمركز في محيط المدارس ومحاصرتها.
أما بالنسبة لقطاع الصحة فقد أشارت تقارير مجموعة الرقابة إلى حدوث 11 اعتداء على هذا القطاع، وشملت هذه الاعتداءات منع وصول سيارات الإسعاف لنقل الجرحى، ورفض التنسيق للإسعاف، ومداهمـة المـشافى والعيـادات الطبيـة وتفتـيش الصيدليات واعتقال الجرحى.

14-4 الاعتداءات على الممتلكات وهدم المنازل

استمرت ظاهرة استهداف سلطات الاحتلال الإسرائيلي الممتلكات الفلسطينية العامة والخاصة، فقد قامـت قـوات الاحـتلال الإسرائيلي بهدم 46 منزلا، كما قامت باحتلال 68 منزلا، واستخدامها لأغراض عسكرية لفترات مختلفة. ورصدت تقـارير المجموعة 410 اعتداءا على الممتلكات الفلسطينية، وتركزت هذه الاعتداءات على إلحاق الأضـرار بالأراضـي الزراعيـة والمحال التجارية وتدمير سيارات، وإلحاق الأضرار بالمساجد، وإتلاف شبكات مياه في محافظات غزة التي تعرضـت إلـى قصف جوي عنيف وتزامن ذلك مع قصف صاروخي وبحري لعشرات الأهداف، كما وتم إضرام النيران في مدرسة للبنـات في البلدة القديمة في مدينة الخليل، وفي قطاع غزة دمت الدفيئات الزراعية وإلحاق الأضرار في بلديات محافظات شمال غزة.

14-5 النشاطات الاستيطانية واعتداءات المستوطنين

استمرت الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية، ورصدت مجموعة الرقابة الفلسطينية 19 نشاطاً استيطانياً خلال الفترة نفسها، وشملت هذه النشاطات، مصادرة أراضي وتجريفها لصالح إقامة سـياج امنـي، وتوسـيع وشـق شـوارع لـصالح المستوطنات، والإعلان عن عطاءات لبناء وحدات سكنية في المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى مصادرة أراض لأغراض عسكرية وبدعوى تعديل مسار جدار الفصل العنصري.

كذلك استمرت اعتداءات المستوطنين الإسرائيليين على المواطنين الفلسطينيين وعلى ممتلكاتهم. وتـم رصـد 274 اعتـداء، وشملت هذه الاعتداءات ضرب الأطفال وإطلاق النار عليهم، واختطاف واعتداء بالضرب على المواطنين الفلسطينيين، ورشق الحجارة على سيارات الموطنين والاستيلاء على أراضي المواطنين في تل ارميدة بمدينة الخليل، وتجريف وتخريب أراضـي الفلسطينيين وممتلكاتهم وإضرام النار في أشجار الزيتون وتجريفها وقلعها.

2009

Economic & Social Monitor

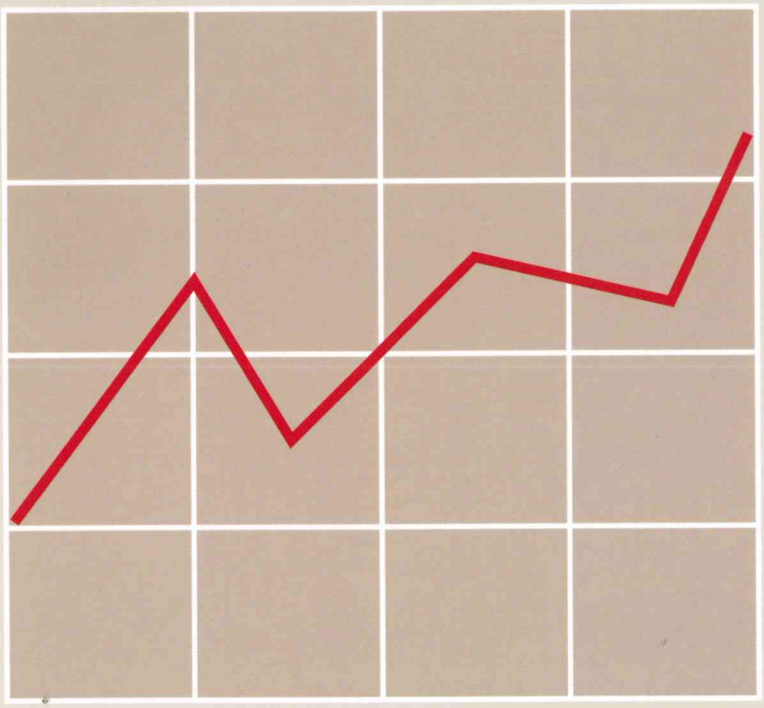

Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)
Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)
Palestine Monetary Authority (PMA)

Volume 15
February

Participated in this issue:

Fadle Mustafa Naqib (*Editor*)
Muhannad Hamid (*General Coordinator*)

Research Team:

From Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)
Muhannad Hamid (*Coordinator*)
Riyad Al-Halees Sara Al-Haj Ali Obaida Salah Asrar Zahran

From the Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS):
Amina Khasib (*Coordinator*)
Ashraf Samarah Ahmad Omar Fathi Frasin Saadi Al-Masri
Saleh Dwikat Faed Rayan

From Palestine Monetary Authority (PMA)
Mohammad Atallah (*Coordinator*)
Mutasem Abu Daqa

Copyright
© 2009 Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)
P.O. Box 19111, Jerusalem and P.O. Box 2426, Ramallah
Telephone: +972-2-298-7053/4
Fax: +972-2-298-7055
e-mail: info@pal-econ.org

© 2009 Palestinian Central Bureau of Statistics
P.O. Box 1647, Ramallah
Telephone: +972-2-2406340
Fax: +972-2-2406343
e-mail: diwan@pcbs.gov.ps

© 2009 Palestine Monetary Authority
P.O. Box 452, Ramallah
Telephone: +972-2-2409920
Fax: +972-2-2409922
e-mail: info@pma.ps

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photo copying, or otherwise, without the prior permission of the Palestine Economic Policy Research Institute/MAS, the Palestinian Central Bureau of Statistics and Palestine Monetary Authority.

To Order Copies
Contact the Administration on the above addresses.

This issue of the *Economic &Social Monitor* was funded by Palestine Monetary Authority, the German Ministry for Economic Cooperation and Development (BMZ) through the German Technical Cooperation (GTZ), and the Core Funding Group (CFG) of the PCBS

February, 2009

FOREWORD

This volume of the Monitor presents the socio-economic events and statistics for the third quarter of 2008 in the West Bank and Gaza Strip. This issue also includes data analysis of the balance of payments in Palestine in 2007 and statistics on the Palestinian diaspora.

During the third quarter of 2008, economic activity was severely restricted due to lack of movement and access across the Territories. Palestinian GDP decreased and poverty and unemployment rates reached unprecedented levels. Some essential supplies in the Gaza Strip, such as medicines, also ran out.

As this Monitor goes to print, the economic and human losses caused by the brutal Israeli attack on the Gaza Strip, which began on 27 December 2008, are still largely unknown. In this volume, preliminary estimates of the losses are presented in a 'focus box'; detailed figures will be included in the next Monitor. As in previous issues, 'focus boxes' relate a range of local, regional and international events or concerns. The second of these boxes discusses the impact of the international economic crisis on the economies of the Arab world.

Finally, we would like to reiterate our commitment to our readers and warmly welcome any feedback. We also wish to thank the teams in the three organizations that prepare and edit this Monitor.

Numan Kanafani	**Luay Shabaneh**	**Jehad Alwazir**
Director General	*President*	*Governor*
Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)	*Palestinian Central Bureau Of Statistics (PCBS)*	*Palestine Monetary Authority (PMA)*

Executive Summary

Economic activity: Palestinian GDP witnessed an overall decrease of 1.7% in the third quarter of 2008 compared with the second quarter of 2008. Consequently, GDP per capita also decreased, by 2.5% for the same period. Estimates of GDP in 2008 form just 71.3% of GDP of the year 1999.

Labour market: Participation in the labour force has been steady, at roughly 41.6% during the second and third quarters of 2008. Unemployment however has sharply increased, to 27.5% in the third quarter of 2008. In the same period, average daily wages fell by 4.2% and vacancies advertised in newspapers fell by 4.8%.

Public Finance: Total government revenues totaled $579 million in the third quarter of 2008, 36% of which were domestic revenues. Current expenditure rose to $1,064 million, with 54% for wages and salaries. Total public expenditure in the first three quarters of 2008 was 93% of the yearly expenditure budget, exceeding the planned figure.

Banking developments: Foreign investments formed 47.1% of the total banks' assets during the third quarter of 2008. Banks' assets rose by 4.8% in comparison to the previous quarter, reaching around $7.66 billion. The value of credit facilities represented 23.6% of total assets, while private sector deposits represented 67.9% of total liabilities.

Palestine Securities Exchange: Compared with the end of quarter two, the Al-Quds (Jerusalem) index had decreased by 6.4% by the end of the third quarter of 2008. This was due to the fall of indices in all sectors, (with the exception of the industrial sector index which rose slightly). 44.3 million shares were traded in the third quarter, with a trade value of $162 million. Market value of listed companies declined by 7.1% compared to the second quarter of the same year.

Prices and purchasing power: Consumer price index (CPI) increased by 1.83% compared to the average for the second quarter and rose by 8.64% compared to the third quarter of 2007. The increase was greater in the Gaza Strip, (+2.28%) with food items as the main lever behind the rise. The US dollar exchange rate increased against the New Israeli Shekel (NIS) by 5.7% during the third quarter of 2008, improving the US dollar's purchasing power by 3.2%.

Tourism: At the end of the third quarter of 2008, there were 83 hotels operating in the Palestinian Territory. There were 95,709 visitors during quarter three of 2008, 52.5% of who spent the night in Jerusalem. The number employees in the hotel sector increased by 17.1% during the third quarter of 2008 compared with the previous quarter.

Company Registration: The number of companies registered in the third quarter of 2008 fell by 5.7%, with 315 companies newly registered in the West Bank. Since November 2007, no companies have been registered in the Gaza Strip. On another level, trade and services companies claimed the highest share of capital for newly registered companies, representing 52.1% and 32.7% of the total, respectively.

Industry Expectations: 29.7% of owners and managers of industrial firms in the West Bank believed that their companies' overall performance improved during November 2008, while just 7.7% in the Gaza Strip noted an improvement. 25.8% of owners and managers of industrial firms in the West Bank and the Gaza Strip said that production levels had declined. According to 9.3% of them, employment improved during November.

Balance of Payments: There was a surplus of $91.3m in the total balance of payments in 2007. The commodity trade balance, balance of services and financial account recorded deficits of $2,600m, $406.2m and $190.5m, respectively. On the other hand, the net factor income from

abroad, current transfers balance and balance of the capital account had surpluses of $558.6m, $2,100m and $395m, respectively. The reserve assets of the Palestinian Monetary Authority have increased by $91.3m during the year 2007.

Half of the Palestinians living in the Diaspora: There were approximately 10.6m Palestinians in the world at the end of 2008. The Palestinian territories are home to 36.6% of them, while 11.5% live in Israel. Palestinians residing in Arab States account for 46.3% of the total, while 5.7% of Palestinians live abroad in non-Arab States.

Education in East Jerusalem: Around 70,157 students were enrolled in some 146 schools in East Jerusalem for the academic year 2007/2008. The Israeli Ministry of Education supervises 37% of these schools, where 37,604 students attend. 31.5% are private schools, with 15,663 students. The Palestinian Ministry of Education runs 26% of the 146 schools, where 13,329 students are enrolled. The final 5.5% of schools, to which 3,561 attend, are supervised by UNRWA.

Israeli Measures: During the third quarter of 2008, two Palestinian activists were assassinated and 414 were martyred. In the same period, crossing points between the Palestinian Territories and Israel were fully closed 363 times and the number of temporary military checkpoints in the West Bank reached 1,076. There were 16 attacks on the education sector and 11 on the health sector. Israeli forces destroyed 46 houses and occupied another 68. During the thirds quarter, there were 19 settlement activities, such as land confiscation for military purposes. There were also 274 Israeli settler attacks.